عبدالحميد الشعبي في الحلقة 10 :

المخابرات المصرية استخدمت سيارة مشروع اميركي لاختطاف عبدالفتاح اسماعيل

عبدالله البردوني في حوار حول الأدب والشعر والسياسة:

غير حسَّاس وغير مبصر من يظن أن الوحدة قائمة، فهناك غالب ومغلوب

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 3 رمضان 1429هـ الموافق 3 سبتمبر 2008 العدد (166) Wed. 3/9/1429 - 3 September 2008 50 ريالاً 16 صفحة

مشاريع المياه والصرف الصحي ما تزال معطلة بسبب الخلاف حول هوية مدير المؤسسة المحلية

عطب في مضخة مياه سيئون يحرم الحوطة وشبام من المياه

علمت «النداء» أن عطباً أصاب محطة ضخ المياه في مدينة سيئون التي تزود مدينتي الحوطة وشبام في حضرموت بالمياه.

وقال مصدر محلي إن العطب ناجم عن احتراف محركي الضخ بالمحطة، متوقعاً أن تتأخر معالجة هذا العطب جراء الفراغ الإداري في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي.

ومعلوم أن أزمة بين المسؤولين في العاصمة والسلطة المحلية في حضرموت حول هوية مدير المؤسسة المحلية في سيئون، أدت إلى تعطيل أعمال المؤسسة، وتجميد العمل في كافة مشاريع المياه والصرف الصحي في وادي حضرموت منذ مارس الماضي.

ورغم تدخل كبار المسؤولين في الدولة، بمن فيهم رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء، فإن أزمة الشخص الذي سيشغل موقع مدير مؤسسة محلية، ماتزال قائمة، مسببة العديد من الاختناقات والمضاعفات السلبية على المؤسسة والمتعاملين معها.

وكان عدد من المستثمرين والمقاولين ناشدوا رئيس الجمهورية، وغيره من المسؤولين في صنعاء وحضرموت، التدخل لوضع حد لتعطيل نشاط المؤسسة، خصوصاً وأن لهم مستخلصات مالية مستحقة منذ شهور، لم يتسلموها جراء عدم وجود شخص يمارس صلاحية المدير المختلف عليه.

وفشلت محاولة محافظ حضرموت سالم الخنبشي لمعالجة مطالب المستثمرين، إذ رفض وكيل المحافظة لشؤون الوادي العمل بمقترح المحافظ بتفويض نائب مدير المؤسسة بالتوقيع عن المدير في كل ما يخص المؤسسة.

وفي حال استمر تجاهل حقوق المقاولين والمستثمرين، فإن بعضهم، حسبما أفادوا «النداء»، سيلجأون إلى القضاء لاسترداد حقوقهم وتعويضهم عن الخسائر الناجمة عن تجميد أموالهم.

إلى ذلك، أفاد مصدر خاص بأن رئيس الجمهورية قد يتدخل ثانية للفصل في الخلاف بين المسؤولين

التتمة في الصفحة 4

اللقاء المشترك يقترح حلولا للأزمة لا تشمل اللجنة العليا للانتخابات ويتهم الحكم بتزوير النتائج مسبقا

تمسكت أحزاب اللقاء المشترك، أمس، بشروطها للمشاركة في الانتخابات النيابية التي ستتم في ابريل القادم، واتهمت الحزب الحاكم "بالسعي إلى تزوير نتائجها من وقت مبكر"، مطالبة بإطلاق المعتقلين السياسيين، وإجراء إصلاح سياسي شامل.

وشددت في رسالة رد على رسالة الرئيس علي عبدالله صالح التي وجهها إليها الثلاثاء الماضي، على أن الانتخابات ليست لجنة تفرضها الأغلبية الحاكمة وحسب، ولكنها منظومة متكاملة تتمثل في نظام انتخابي عادل يحفظ حقوق الأقلية والأغلبية على حد سواء، وإدارة انتخابية تحظى بالاحترام والقبول من طرفي المعادلة السياسية، وقانون واضح ومفصل ينسجم مع مضامين الدستور وروحه ويضمن سلامة الإجراءات الانتخابية في مختلف مراحلها ويتضمن آليات واضحة تضمن حياد المال العام والإعلام العام والوظيفة العامة والمؤسستين الأمنية والعسكرية، ومناخ سياسي آمن...

ولفتت المعارضة في رسالتها إلى أن قواعد الديمقراطية تعطي الأغلبية الحق في إدارة شؤون البلاد وفق برنامجها ورؤيتها تحت سقف الدستور

التتمة في الصفحة 4

«رهائن» في التوجيه الرئاسي

■ المحرر السياسي

ما أحوج اليمنيين إلى فك الاشتباك بين السياسة وحقوق الإنسان!

التوجيه الرئاسي (المعطَّل) بإطلاق جميع المعتقلين على ذمة الحراك السياسي، يقدم دليلاً صريحاً على تدهور مكانة القانون في ثقافة الحاكمين وبعض المعارضين.

آلت مصائر الأبرياء كما يفصح التوجيه الرئاسي، إلى «كرت تفاوضي» في جدول أعمال السياسيين. وبدلاً من إعمال الدستور ومبادئ حقوق الانسان تم رهن حقوق «المعتقلين على ذمة الحراك السياسي» بموافقة المعارضة على العرض المقدم لها من السلطة.

هذا مؤشر خطير على ما بلغته المؤسسة الرسمية من استهانة بحكم القانون، بما يعفيها من مراعاة أدنى الشكليات إذ تدير شؤون البلد.

في موازاة الحوار العبثي بين السلطة والمشترك، يجري التحضير لصفقة أخرى بين السلطة والحوثيين، تحول بمقتضاها عشرات المعتقلين السياسيين ومثلهم من الشباب الأبرياء الذين لم يثبت ضدهم أي تورط في الحرب، بل أخذوا بالشبهة والقرابة والرأي والنشاط السلمي، إلى ورقة تفاوضية.

بأسلوب منهجي يجري طرد البقية الباقية من

التتمة في الصفحة 4

هيئة الدفاع عن المعسرين تأمل عدم اضطرارها لاعتماد إجراءات قانونية تصعيدية

■ بشير السيد

جددت هيئة الدفاع عن «السجناء المعسرين» دعوتها لتفعيل التعميم القضائي بشأن الافراج عن الأشخاص «المحتجزين» على ذمة حقوق خاصة.

وقال المحامي محمد المداني الناطق باسم الهيئة في تصريح لـ«النداء» إن هيئة الدفاع ما تزال تطالب مجلس القضاء الأعلى والنائب العام بتفعيل التعميم الصادر عن التفتيش القضائي منتصف العام الفائت الذي قضى بالافراج عن جميع المحتجزين على ذمة حقوق خاصة بعد أن أنهوا مدة العقوبة المحكومين بها،

التتمة في الصفحة 4

الشيخ حمود سعيد المخلافي:

استخدام سلاح كاتم صوت يؤكد تورط نافذين في عملية اغتيالي

■ حمدي عبدالوهاب

استبعد الشيخ حمود سعيد المخلافي أن يكون وراء محاولة الاغتيال التي تعرض لها أشخاص عاديين، كون السلاح المستخدم لا تملكه سوى جهات كبيرة ونافذة.

وقال المخلافي في تصريح لـ«النداء» إن الحادثة تعد الأولى من حيث نوعية السلاح المستخدم (كاتم الصوت) بالاضافة إلى وقوعها في منطقة مكتظة بالمواطنين وقريبة من الحي السياس بالعاصمة.

وكان المخلافي تعرض ظهيرة الخميس الماضي لمحاولة اغتيال أثناء خروجه من مخبازة الشيباني في شارع حدة بأمانة العاصمة، وأطلق عليه شخصان كانا يستقلان سيارة مرسيدس الرصاص من

التتمة في الصفحة 4

هدى البان توصي وزير الداخلية باطلاق سراح رهائن في السجن المركزي

عندما تقترح هدى البان وزيرة حقوق الانسان بضرورة التغيير الدوري المستمر لمديري السجون والأمن بمحافظات الجمهورية، فذلك يؤشر على فداحة الاختلالات في المنشآت العقابية، وشدة اعتياد مديري الأمن على تجاوز القانون.

«النداء» حصلت على نسخة من تقرير أعدته الوزيرة عن نتائج زياراتها الميدانية للسجون موخراً، وفيه الكثير مما يعزز مصداقية ما تنشره المنظمات الحقوقية والصحافة المستقلة والمعارضة.

بشأن الوضع في السجن المركزي بالعاصمة، تشير الوزيرة إلى وجود سجناء (معتقلين) محالين إلى السجن من مشائخ أوجهات غير مخولة قانونا بسلطة الاعتقال أو الحبس.

أكتفت الوزيرة بذكر المشائخ، وامتنعت عن ذكر الجهات الأخرى غير المخولة بالاعتقال، ومعلوم أن بعض المعتقلين بالمخالفة للقانون، أحيلوا إلى السجن بناءً على توجيهات قادة عسكريين أو أمنيين.

الوزيرة نبهت إلى نزول أحداث موقوفين في عنابر سجناء في أغلب مرافق السجن، ولفتت إلى احتجاز عدد (لم تذكره) من الأحداث والكبار فتراتٍ غير قصيرة دون محاكمة. إكتشفت الوزيرة أيضاً «وجود سجناء رهائن بدلاً عن أقاربهم الفارين من وجه العدالة».

البان زارت أيضاً دار الأحداث في العاصمة، وهناك رصدت انتهاكات خطيرة، منها أن الأحداث يتعرضون للضرب والمعاملة القاسية أثناء التحقيق في أقسام الشرطة، ما أدى إلى إصابة العديد منهم باضطرابات نفسية حادة.

لاحظت أن العديد من الأحداث أودعوا الدار بأوامر من نيابات غير مختصة. كما رصدت وجود أطفال تعرضوا لاعتداءات (لم تشر صراحة إلى طبيعتها) فيما الجناة يرتعون خارج حدود الدار دون عقاب.

التتمة في الصفحة 4

مصورون:

نكث مجلس القضاء الأعلى بتعهداته فاستمر المئات في ظلمات السجون

رياض: عنابر آمنة لحفظ «ودائع» رجال العدالة

الحريري: ما تبقى منه في انتظار النائب العام أو عزرائيل

الأشول: عالق بجهل قضائي

سجن نبيل وزوجته حامل الآن أصبح عمر طفلته سنة ونصف لكنه ما يزال سجيناً خارج القانون

عالق بجهل قضائي

عندما كانت زوجته حبلى بابنته «نو ر»، اعتقل نبيل محمد علي المغارم (24عاماً)، وأودع السجن. قبل 8 أشهر كانت «نور» قد بلغت 6 أشهر من عمرها، وكان القاضي محمد الشامي، رئيس هيئة الحكم الجنائي، ينطق بالحكم على نبيل: الاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن الاحتياطي «ولا يفرج عنه إلا بعد تمكين المجني عليه من الأرض مساحة 3 لبن أو (دفع) قيمتها سعر الزمان والمكان».

● السجن المركزي - صنعاء

■ هلال الجمرة
halajamrh@yahoo.com

● نبيل المغارم

لم يعترض نبيل على ما جاء في منطوق الحكم، لكنه يعجز عن تنفيذه. يعاني نبيل من حالة معيشية سيئة؛ «لا مال ولا أرض، ولا وظيفة، وهو عائل لأسرة من 9 أفراد». ووالده مات بعد 7 سنوات من الصراع مع المرض والجلطات.

حين وهن والده متأثراً بالمرض الذي أصابه قبل 8 سنوات، لجأ نبيل، الطالب في الصف التاسع، إلى الانقطاع عن التعليم والجري وراء الرزق.

اتجه الشاب إلى العمل في «بيع وشراء الأراضي» مكافحاً من أجل إعالة أسرته المكونة من 4 إخوة وأب مريض وأم. أثبت نبيل مهارة جيدة في عمله؛ إذ حسَّن من وضع أسرته المالي، وتمكن من توفير تكاليف زواجه. بعد 4 سنوات من مغامرته الناجحة بدأت أموره في الانهيار المفاجئ. حاول الأب إنقاذ ابنه من مأزق الديون الضخمة؛ باع البيت بـ13 مليوناً واشترى منزلاً صغيراً بـ4 ملايين، وسدَّد ديون نبيل. تقول أمه متنهدة: «وهذا الذي طحنا وتعب حالنا»، تقصد زيادة الديون. لم يعتبر نبيل من الأزمة التي مرَّ بها، ولم يستفد من أخطائه؛ لقد وقع ثانية: اتسعت فجوة المطالبات من الاشخاص الذين

● محمد

● نور

يتعاملون معهم، حتى وصلت الحدَّ الذي عجز والده عن مساعدته.

أُودع نبيل السجن، وقُدم إلى المحكمة وحُكم عليه بما لا يستطيع حمله، فهو معسر، وقد ترجى النائب العام ضم اسمه إلى قوائم المعسرين دون طائل.

وتتودد والدته قائلة: «افرجها علينا، الله يحفظك، كلِّم لنا المسؤولين يخرجوه، ما معانا إلا الله في السماء». لافتة إلى عدم وجود شخص يتابع قضيته. كما تشكو من الحالة التي آلو، إليها بعد سجنه وموت والده قائلة: «قد حالتنا حالة، يعلم الله ما بيدنا حاجة» مستشهدة على ذلك بزيارتهم النادرة له تقول: «متى ما حوَّل لنا الله بمصاريف حملنا له (أسرعنا) بها في رأس الشهر».

إلى ذلك هم لا يملكون المال للمتابعة عليه. تقول أمه: «ما بيدنا حاجة ندي لهذا ولهذا على شان يفرجوا عنه».

نبيل المغارم، هو أحد الغارمين المحتجزين خارج القانون، وهو العائل الوحيد لأسرة قوامها 8 أفراد (توفي أبوه): والدته، 4 إخوة، زوجة، وطفلين (نور سنة ونصف، ومحمد 4 سنوات).

الآن يمضي نبيل عامه الثاني بدون حق عام. كانت «النداء» قد فتحت ملف السجناء المعسرين في اكتوبر 2006، وأثبتت للجهاز القضائي عبر هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين أن الاستمرار في احتجازهم غير قانوني. إلا أن القضاء على ما يبدو مازال مصراً على إبقاء العشرات منهم في السجون.

قرارات مجلس القضاء تُوظف بصورة خاطئة وتشمل أرباب «السوابق»

حسن الهتاري

عامان مضيا على صدور قرار مجلس القضاء الأعلى رقم 90 لعام 2006 وإعلانه في وسائل الإعلام الرسمية وصحيفة «النداء»، بشأن التأكيد على استحالة تثبيت دعائم الأمن والاستقرار والمحافظة على توازن الحقوق بين المجتمع والدولة والحد من انتشار الجريمة، دون إقامة العدل، بأشكاله وصوره المتعددة، وإنه لا يمكن لسلطة القضاء بأجهزتها ودوائرها المختلفة تحقيقه بغير فرض سيادة النظام والقانون الذي يجرم المساس والعبث بنصوصه من خلال تكييفها وتوظيفها لرغبات شخصية أو رؤى ومفاهيم اجتهادية تتعارض مع وجود النص ومدلوله وتتصادم وغاية المشروع.

وقد قضى القرار المشار إليه بالإفراج عن سجناء الحقوق الخاصة المحكومين وإحالة ملفاتهم إلى قضاة التنفيذ في المحاكم المختصة وتكليف هيئة التفتيش القضائي بمتابعة قضاة التنفيذ المدني لتنفيذه بصورة مستعجلة وتكليف النيابة العامة بفرز ودراسة الحالات وإحالتها أولاً فأول.

نتائج القرار في الميدان:

■ عدم وجود أي منشور قضائي تم تعميمه بهذا الخصوص على المحاكم المختصة.

■ غياب القرار عن مفاهيم وأجندة القضاة، المذكورين في القرار (لا يعلمون عنه ولا وصلهم بشأنه شيء).

■ لم يصل هيئة التفتيش القضائي أي تكليف بهذا الخصوص.

■ عدم قيام هيئة التفتيش بتوجيه أي من أعضائها لمتابعة ما ذكره القرار.

■ لم يصدر توجيه/ منشور نيابي (من المختصين) للنيابات بإنهاء استمرار وسيلة الاحتجاز غير القانوني بشكل عام وبصورة دائمة وثابتة، استناداً إلى قرار المجلس وعملاً بنصوص القانون.

■ لم يتم إحالة أي ملف إلى قضاة التنفيذ المدني، بعد فرز الحالات ودراستها.

■ تكليف قاض في كل محافظة بقرار من مجلس القضاء الأعلى للنظر في دعاوى اعسار المحتجزين على ذمة الحقوق الخاصة بمواجهة الخصوم المحكوم لهم بالحقوق (تم تكليفهم بناء على مذكرة ملتقى 17 يوليو لأسر السجناء، الموجهة إلى مجلس القضاء الاعلى في منتصف 2006 قبل القرار المشار إليه ابتداء، إلا أن قرار التكليف الأول تم حفظه في أدراج المجلس ولم يُشعر به أي قاض مكلف إلى أن صدر القرار الاخير لمجلس القضاء الاعلى في 2006/12 بعد فترة طويلة عقب تدخل هيئة الدفاع عن السجناء واعلانه في وسائل الاعلام الرسمية تم بعدها توجيه القضاة المكلفين بمباشرة العمل وتسليمهم قرار التكليف).

■ حصر آلية تنفيذ القرار المنصوصة ضمن القرار على القضاة المكلفين فقط (بخلاف ما تم الاتفاق عليه بين هيئة الدفاع ورئيس مجلس القضاء الاعلى والنائب العام وفقاً للقانون).

■ إطلاق النيابة العامة سراح 450 سجيناً من محتجزي الحقوق الخاصة بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وبقية المحافظات) ابتداءً من 2007/3، وحتى 2007/5 بناء على أحكام محاكم مجلس القضاء الأعلى للمعسرين المحتجزين وتنفيذاً للنصوص واستناداً لقرار المجلس.

■ بعض الحالات المنظورة أمام المحكمة (محكمة المعسرين - الامانة) تجاوزت مرحلة إعلان الخصوم وردهم على الدعوى، وحالتان قد سبق حجزهما للحكم، ومن حق القاضي المكلف الجديد عبدالسلام الحبيشي حجزها للاطلاع والتثبت من صحة سير الاجراءات السابقة واستدعاء الشهود -في جلسة النطق بالحكم- لإقرارهم بما أدلوا به، وكذلك الخصوم لسماع النطق، أو إيقافه بإثبات إيسار مدعي الاعسار وطلب التنفيذ فيه. لكن بعض السجناء يشكون العودة مجدداً في الاجراءات من بدايتها وإيعاز الخصم للاستئناف في وقت لم يُثبت في كل مراحل دعوى الاعسار ما يدحضها، فضلاً على كون القانون واضح: «إما ثبوت دعوى الاعسار بحكم لا يُستأنف أو إثبات عكسها بحكم من نفس القاضي يبطل صحة الدعوى ويلزم النيابة أو قاضي التنفيذ المدني في المحكمة المختصة بالتنفيذ ضد مدعي الاعسار وفي الشيء الذي ثبت به ايساره».

مظاهر أخرى متفرقة:

1 - عدم الافراج عن عشرين سجيناً محتجزاً من موكلي هيئة الدفاع عن السجناء في السجن المركزي بصنعاء، صدرت أحكام إعسارهم بمواجهة الخصوم، وقد أمضى بعضهم ست سنوات واثنتي عشرة سنة خارج القانون، منهم 10 محكومين بديات.

2 - اشتراط النيابة العامة ضمانات للإفراج عن السجناء الأشقاء والأجانب (سجناء الحقوق الخاصة) ممن ثبت إعسارهم بأحكام قضائية بناء على قرار مجلس القضاء الأعلى، من بين هؤلاء السجناء السوداني ضوء البيت، تضامن معه زملاؤه السجناء بعريضة مناشدة وجهوها إلى مسؤولي القضاء وملتقى أسر السجناء وهيئة الدفاع والمنظمات الحقوقية والإنسانية، يطالبون فيها بلجنة قضائية محايدة تدرس ملفه وتطلع على قرارات النائب العام بالإفراج عنه، رفضتها نيابة جنوب شرق الأمانة وتعيد له سندات دفعه ببطلان الدعوى ضده المختفية من ملفه لدى أحد القضاة (رئيس استئناف سابق بشمال الأمانة).

3 - تراكم الحالات من سجناء هذا الفئة (الحقوق الخاصة) نتيجة الإيداع المستمر قبل صدور احكام نهائية باتة كان النائب العام شدد على منعه، شكل تحدياً لايزال يواجهه قرار مجلس القضاء الأعلى وتوجيهات النائب العام بالإضافة إلى بطء السير في تنفيذ القرار بإخلاء السجون من هذه الفئة، وكذلك الضغط على القاضي المكلف نتيجة التراكم وحصر آلية تنفيذ القرار عليه دون إشراك قضاة التنفيذ المدني في المحاكم المختصة في ذلك.

4 - إبقاء سجناء المحكمة التجارية (القضاء التجاري) رهن الاحتجاز المفتوح غير القانوني على ذمة الحقوق الخاصة بأمر المحكمة وتحت تصرفها وتعليق مصير حياتهم وحقهم القانوني في العودة إلى كفالة أسرهم وممارسة حياتهم العامة، بمساعدات المحسنين الموسمية مع حصول بعضهم على أحكام إعسار بمواجهة الخصوم بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى، ومضى أكثر من ست سنوات أيضاً على احتجاز بعضهم واصابتهم بأمراض قلبية ونحوها عرضت حياتهم للخطر وتحتاج لتدخل جراحي، فيما المحكمة ترفض عرض حالاتهم على رئيس مجلس القضاء الاعلى أو لجنة السجون أو إحالتهم إلى قضاه التنفيذ المدني أو القاضي المكلف من مجلس القضاء الاعلى (يفيد رئيس تجارية أمانة العاصمة -آسفا- بعدم وجود نص قانوني يعنى بمعالجة أوضاع هؤلاء).

5 - الحالات الإنسانية التي تشهدها أوضاع كثير من أسر هؤلاء السجناء تتفاقم إلى درجة الأخطار المحدقة التي تدفع بأفراد الأسرة إلى أسواق الجريمة. وهذا من الجوانب التي استهدفتها غاية المشرع، إلا أنها تبقى مشكلة كارثية وتحدياً إزاء قرار مجلس القضاء الأعلى الذي حرص على معالجتها لكنه لم يفلح بشكل كلي.

7 - توظيف النيابة العامة لقرار مجلس القضاء الأعلى بصورة خاطئة شملت أرباب السوابق من ذوي الجريمة المنظمة والقضايا الحدية، كالسرقة والسرقة بإكراه ونحوها، وقضايا حق عام والإعلان عنها حقوق خاصة، كما يوضحه الكشف المرفق لسجناء مفرج عنهم بتاريخ سابق في صنعاء وآخرين في الآونة الأخيرة بمحافظة عدن ولم يشترط الإفراج عنهم بشهادات حسن السيرة والسلوك من الإصلاحية تؤكد اندماجهم في برامج الإصلاح والتأهيل والتهذيب. ولعل النيابة العامة تجاوزت هذه المعايير الأساسية وخلطت بين تصنيف الفئات، نظراً للمبالغ الطفيفة التي على هؤلاء مقابل أعدادهم التي ربما تستفيد منها النيابة العامة ولجنة السجون في تقاريرهما الفصلية والسنوية لمجلس القضاء الأعلى فرئيس الجمهورية.

الخلاصة

وما لم يستشعر المسؤولون في القضاء رقابة الله عليهم ومسؤولياتهم في حراسة القانون وصون الآدمية وتنزيه القضاء، فإن نتوءات وتشوهات ومطبات مصطنعة ستظل تحجب أي جانب مشرق يجتهد مكتب النائب العام ورئاسة مجلس القضاء الاعلى في تقديمه عن القضاء، وتتسبب في إبقاء الصورة سيئة للقائمين على تمثيل القانون أمام مجتمع الداخل والخارج، ولن تسمح لحلم الناس باستقلالية القضاء المستمدة من سيادة الدستور النافذ وقوة النظام أن يتحقق ويصدقه الواقع بفتوى حقائقه المبددة لأضغاث الأحلام الموصولة تلقائياً بسوء الظن على الدوام في شخص (الموصوف أبونا) رئيس الجمهورية وتحميله المسؤولية عن تقصير المسؤولين في الصغيرة قبل الكبيرة، لاسيما إذا كان الأمر يمس العدالة ويشوه القضاء ويتعدى على سيادة النظام والقانون. ولن يبرح عقول المجتمع هاجس تسبب الرئيس في معاناتهم وتخليه عن محاسبة المقصرين في رعاية مصالحهم إلا بممارسات نظيفة لأعضاء السلطة القضائية وإدراكهم معنى أنهم قاعدة معلوماتية يعتمد عليها رئيس الجمهورية في أطروحاته ويبني على أساسها بعض قراراته وردود أفعاله، ويجب أن تكون قاعدة المعلومات هذه خالية من تزوير الحقيقة وتجميل الصورة بين يديه على غير حقيقتها بهيئة نفاق لا يحتاجها الرئيس في خدمة المجتمع، خصوصاً مع الوضع الحرج لأحوال الناس وحساسية الفترات القادمة التي يأمل رئيس الجمهورية استقبال متطلباتها بنجاح يُفترض أن يكون قد سبق تحقيقه من خلال برنامجه الإنتخابي.

الاربعاء 3 رمضان 1429هـ الموافق 3 سبتمبر 2008 العدد (166)
Wed. 3/9/1429 - 3 September 2008

يحضى أصحاب السوابق في السجن المركزي بمحافظة تعز بامتيازات استثنائية من قبل اللجنة الرئاسية الرمضانية فيما رياض يمضي عامه الرابع بموجب أجراء قانوني مشكوك في سلامته دون علم النيابة.

في 4 أبريل 2005 كلف رئيس محكمة شرق تعز الأسبق أحد الجنود باقتياد رياض عبدالله قائد حسن إلى السجن المركزي بالمحافظة، ودعَّمه بورقة واحدة طلب منه تسليمها إلى إدارة السجن.

تسلمت الإدارة الأمانة من الجندي. احتفظت بالورقة في أرشيف السجناء، و«رياض» في قسم المعمل (أحد عنابر السجن).

بعد مضي 3 سنوات وأربعة أشهر، ما تزال الأمانة: الورقة السحرية، محفوظة، وكعهدها نسخة واحدة لم تتسرب، ورياض في مكانه داخل السجن. لقد أثبت بعض منتسبي الجهاز القضائي أن السجن المركزي مكان آمن لحفظ ودائعهم (!)، لكن رياض (الأمانة) ما يزال يجهل سر التحفظ عليه في السجن طيلة أربع سنوات.

■ بشير السيد
balsaeed11@gmail.com

● السجن المركزي - تعز

القانون أجاز احتجاز رياض 6 أشهر ورئيس محكمة شرق تعز قرر تأبيده في السجن

عنابر آمنة لحفظ «ودائع» رجال العدالة

طبقاً لتوفيق الشعبي، الذي أتاحت له إدارة السجن قراءة الورقة السحرية، «حملت أمراً من القاضي عبدالكريم النعمان، رئيس محكمة شرق تعز الأسبق، بحبس رياض حتى تسديد الدين الذي عليه». الشعبي وهو أحد اعضاء محامي فريق منظمة «هود» بتعز قال إن «رياض» مسجون بموجب أمر اداء، على ذمة دين لأحد التجار.

أمر الأداء، بحسب مصدر قانوني في هيئة الدفاع عن المعسرين، هو إجراء قانوني استثنائي يمنح القاضي صلاحية حبس المدين الذي سبق وأن وقع على سند إقرار بالدين، لستة أشهر فقط، وخلالها يجب على القاضي البحث والتأكد فيما إذا كان المدين قادراً على تسديد دينه أم لا، فإن ثبت إعساره أمر القاضي بالافراج عنه. وأضاف المصدر: «إن كان رياض محبوساً بموجب أمر الاداء طيلة هذه المدة فهذه مخالفة قانونية وجريمة توجب مقاضاة مصدرها».

رياض، 27 عاما، كان يملك محلا تجاريا لبيع المواد الغذائية بالجملة، في منطقة «صينة» بتعز. كان محله يحتل موقعاً استراتيجياً: أمام فرزة مشرعة وحدنان» صبر، مسقط رأسه! اشتهر التاجر ومحله خلال مدة قصيرة وحظي بثقة التجار الكبار. وكغيره لم يستطع الإفلات من سياسة الديون، وضم دفتر حساباته رصيدين أحدهما للتجار الكبار وآخر لديونه لدى التجار الصغار أصحاب قريته.وبحسب رياض فإن ارتفاع الأسعار، وتحديداً أسعار القمح والدقيق والسكر والارز، شكل ضربة قاضية له تعثر عليه بعدها تسديد ما عليه من ديون للتجار الكبار، كما وتحصيل ديونه، وكان عليه إشهار إفلاسه منتصف العام 2004 والتوقيع على سندات إقرار بالمبالغ التي عليه.

في 12 أكتوبر 2004 تسلم رياض أمر أداء كان يعتقد أنه أشعار أولي، جاء فيه: «نأمر المدين رياض عبدالله قائد بتسديد الدين الذي عليه 2 مليون و420 ألف ريال لـ(.....) خلال عشرة أيام، عملاً بأحكام المادة 268 من قانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم 40 لعام 2002». توقيع عبدالكريم نعمان.

بعد 10 أيام جاء جنديان إلى رياض وطلبا منه التحرك معهما إلى المحكمة، وهناك سأله القاضي: «النعمان» هذا المبلغ عندك؟ 2-مليون و420 ألف ريال؟». أجاب رياض: «أيوة عندي» سأله: «هل تسدد المبلغ؟» أجابه: «مافيش معي». لحظتها قرر القاضي احتجازه في سجن المحكمة.

● رياض

بعد خمسة أشهر من الاحتجاز كان يفترض أن تكون نتيجة فحص الحالة المادية للمحتجز بموجب الصلاحية الاستثنائية لأمر الأداء قد ظهرت، لكن ذلك لم يتحقق. وخلال مدة الاحتجاز رفض القاضي الافراج عنه بالضمان الحضوري، واشترط للإفراج تسديد الدين كاملاً أو إحضار ضمين مسلم للمبلغ دفعة واحدة.

في 4 أبريل 2005 قرر القاضي إرسال رياض إلى السجن المركزي. الراجح أن الإجراء القانوني الاستثنائي لم يعد استثنائياً في حضرة مهمة استثنائية لرجال العدالة للتأكد من جاهزية صندوق الودائع. والظاهر أن رياض سيقضي بقية أيام عمره داخل السجن كوديعة لأحد رجال القضاء الوطنيين؛ إذ أن أمر حبسه لم يقيد بمدة زمنية.

«أسرتي زارتني ثلاث مرات»، قال رياض بصوت مغصوص.

هو متزوج ولديه ثلاثة أطفال: سماح 7 سنوات وستة أشهر، صفاء 6 سنوات، ومحمد 3 سنوات. هذا الأخير ولج إلى الحياة بعد مضي 3 أشهر من سجن والده.

أصيب رياض بإحباط شديد جراء متابعته لنشاط اللجنة الرئاسية الرمضانية، وتكونت لديه صورة قاتمة عن مسؤولي البلد. «أيش من لجان؟! يجوا يخرجوا السرق، والزناة كل مرة، الآن الامتياز لأصحاب السوابق. الغريب أنهم يخرجوا بوساطات!».

أواخر العام الفائت بعث رياض رسالة إلى النائب العام يناشده تسجيل اسمه ضمن الحالات المعدمة، وبناءً عليه وجه النائب العام مذكرة إلى رئيس نيابة استئناف محافظة تعز طالبه فيها بدراسة حالة السجين «الوديعة». وخلالها تبين أن قضية رياض لم ترسل إلى النيابة وأن اسمه غير مقيد في كشوفات نيابة الاستئناف، «أنا محبوس بدون حكم، وبأمر من رئيس محكمة شرق تعز. ولو أني ارتكبت جريمة لكنت الآن خارج السجن»، قال رياض ساخطا.

مؤخراً تبرع أحد العاملين في نيابة تعز وأخبر رياض أنه سيغادر السجن حال دفع الدين الذي عليه.

النيابة العامة في إب تتأكد من انتهاكات وتعذيب السجناء

■ إب - إبراهيم البعداني

باشرت النيابة العامة بمحافظة إب التحقيق في قضية السجناء الذين اقدموا على محاولة الانتحار وبتر أصابعهم احتجاجاً على تعرضهم للتعذيب والضرب والمعاملة غير الانسانية من قبل عدد من جنود السجن المركزي. وتولى عملية التحقيق عبدالغني الصبري عضو نيابة الاستئناف، بتكليف من النائب العام، الذي زار نيابة إب الاسبوع الماضي.

وبدأت أول جلسة للتحقيق صباح الاربعاء الماضي بحضور «النداء»، وفيصل الحميدي رئيس فرع منظمة «هود» بإب، وعبده ناشر الشجاع وقحطان السنباني عضوي المنظمة.

وأثناء التحقيق مع بعض الضحايا نفى بعضهم تعرضهم للانتهاكات والتعذيب والضرب، لوحظ على مدير السجن محمد السعيدي الإرتباك ، محاولة إحداث الفوضى أثناء قيام فريق «هود» باستفسار الضحايا.

نبيل الشرعبي، 23 عاماً، (من مديرية ذي السفال) في محضر التحقيق كشف العديد من تلك الوقائع فقال: «لقد حاولت الانتحار أكثر من مرة نتيجة لعدم إنصافي من الذين قاموا بضربي، حيث تعرضت للضرب بالعصي والاسلاك الكهربائية وفقدت وعيي». من وقال الشرعبي: تشاجرت مع خالد عون، وهو خبطني من خارج السجن، ولأنه من منطقة مدير السجن لم ينصفوني رغم أني تقدمت بأكثر من شكوى لمدير السجن وحاولت مقابلته، لكنه لا يحضر إلا اذا علم أو سمع بأن سجين قام ببتر أصبعه أو قطع أذنه». وأضاف: «في 5/7/ 2008 بعد أن وجدت عدم الإنصاف قمت بالانتقام وضربت خالد عون، فأحالوني إلى التحقيق. علماً أن خالد عون كان محكوماً عليه بالاعدام ومن ثم تم الافراج عنه، وبعدها عاد إلى السجن بدون أي تهمة ومازال هناك لاندري لماذا، حيث أنه مش موظف في السجن».

ثم قام الشرعبي بخلع ثيابه وكشف عن آثار التعذيب المنتشرة في ظهره، حيث لوحظ وجود بقع سوداء أكد الشرعبي أنها نتيجة تعرضه للضرب والتعذيب أكثر من مرة من قبل جنود السجن.

وأثناء قيام الشرعبي بسرد تلك الوقائع خاطب وكيل النيابة بقوله: «سأتكلم بكل شيء وأنا أعرف أنني كالمقدم على عملية انتحارية».

فما نفى أحد الضحايا ويدعى محمد الأشرم وهو أحد الذين قاموا ببتر أصابعهم. ما ذكر في تلك الرسائل التي تسربت، وعلاقته بها.

وعندما سألته النيابة عن سبب إقدامه على بتر أصبعه قال إنه مصاب بحالة نفسية ويتعاطى حبوب مخدرة. وكانت النيابة قد استدعت عبود الجعشني للتحقيق معه إلا أن إدارة السجن رفضت إحضاره.

وأثناء مواصلة التحقيق مع الضحايا حدث بعض الفوضى داخل مكتب التحقيقات مما اضطر عضو النيابة إلى تأجيل التحقيق بسبب الفوضى. بعد ذلك قام أحد السجناء المحكوم عليهم بالاعدام بالاعتداء على المحامي عبده ناشر الشجاع بتحريض من جنود السجن، بحسب شاهد عيان، حيث قام السجين بضربه في وجهه بكلتا يديه المقيدتين.

وفي مطلع الاسبوع الحالي أستئنفت النيابة العامة التحقيق مع الضحايا بحضور الاستاذ عبدالاله النحوي عضو هيئة التفتيش القضائي المكلف من النائب العام، حيث أكد العديد من الضحايا أنهم قاموا بالتوقيع على تلك المناشدات والرسائل التي كانت «النداء» تطرقت لها الاسبوع الماضي.

علي أحمد سلام، أحد الضحايا، أكد أنه من ضمن الذين وقعوا على تلك الرسائل وأنه بصم عليها بالدم وقال إن العديد من الضحايا الذين أنكروا علاقتهم بتلك الرسائل وقعوا وبصموا عليها مثل عبدالمجيد الجمرة الذي نفى علاقته بها. كما أكد أنه سال دمه من فمه وأنفه بعد تعرضه للضرب وأن السجين عبده الجبري أصيب وكسر ضرسه نتيجة للضرب وتعرضه للطم، وأن عبدالمجيد الجمرة تعرض لانهيار عصبي.

كما أكد عدد من الضحايا تعرضهم للضرب والسب والشتم من قبل الجندي محسن عمير.

فيما أكد كلاً من فيصل الحميدي رئيس فريق «هود» بإب وعبده ناشر الشجاع عضو المنظمة أن إدارة السجن المركزي بإب مازالت متحكمة بالسجناء وأنه لا يوجد اطمئنان على المساجين في ظل وجود إدارة السجن، مطالبين بتغييرها ورفع ولاية مدير السجن من سجن لأن المجني عليهم يتراجعون عن نقل الحقائق.

ما تبقى من المريري بين رجائين: تدخل النائب العام أو عزرائيل

يمضي العم يحيى صالح صالح المريري عامه الثاني في السجن المركزي بمحافظة تعز بنصف جسد و30٪ من قواه البدنية.

الملقب «بالعجوز»، وهو أحد أكبر نزلاء السجن، يقضي عقوبة قتل بالخطأ، وكان يفترض أن يغادر السجن، ليس لإتمامه ثلثي مدة العقوبة المحكوم بها فحسب، بل بسبب وضعه الصحي بالغ الخطورة.

معلوم أن المريري أصيب بجلطة في الدماغ بعد شهرين من حادثة القتل بالخطأ مطلع العام 2004. وبحسب التقرير الطبي فإن الجلطة شلت نصفه الأيمن وأفقدته 70٪ من قدرته الجسمانية. ورغم العلم بوضعه الصحي، فضلاً على قضائه ثلثي مدة السجن، رفضت النيابة الافراج عنه واشترطت تسديده مليون ريال.

وكانت محكمة غرب تعز أصدرت أواخر العام 2004 حكماً قضى بحبس المريري 3 سنوات ودفع مليون ريال دية.

لكن المريري دخل السجن مطلع العام 2007، وتعلم النيابة أن المدة بين صدور الحكم ودخوله السجن قضاها في المستشفى الجمهوري والمستشفى الألماني بأمانة العاصمة.

ينتمي المريري، 55 عاماً، إلى منطقة كوكبان بمحافظة عمران، ويقطن منذ ثلاثة عقود في محافظة تعز. هو أب لستة أطفال ،3 بنات و3 أولاد، أصغرهم عبدالرحمن، 16 عاماً، الفتى الذي يزود والده بعلاج الضغط والسكري. وبحسب زملاء المريري في السجن، فإنه يواجه صعوبة شديدة في التحرك ويستند على عكاز، ولطالما دعا الله أن يُعجل في أجله لتخليصه من عذاباته في السجن. وقالو لـ«النداء» إنهم يسمعون هذا الدعاء كلما قصد المريري الحمام؛ إذ يتحاشى طلب مساعدتهم أثناء قضاء حاجته، كي لا ينفروا منه إذا اضطر بقبول تدخلهم لإزالة الاذى عنه. وطالب المريري عبر «النداء» النائب العام التدخل والنظر إليه بعين المسؤول على تحقيق عدالة القانون.

وتستغرب «النداء» تعاطي مسؤولي النيابات مع السجناء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة رغم وضوح وصراحة القانون النافذ الذي يوجب الافراج عنهم عقب انتهاء مدة العقوبة المحكومين بها.

شعار تقليدي لمرشحات لسن كذلك

■ **منى صفوان**

لا توجد انتخابات بلا شعارات، لكن من الذي يختار هذه الشعارات؟ ومن الذي يصممها؟

سؤال لا يحتاج لإضافة علامة استفهام خلفه، لأنه لم يعد مبهما كثيرا، ليس فقط مع تزايد المهتمين، ولكن لأن تفاصيل متشابكة للعملية الانتخابية تبادر بالانكشاف بسلاسة مع مرور الوقت.

فهناك شعار انتخابي ضد المرأة يخفي وراءه تعصبا وتخلفا، مرتديا زيا سياسيا أنيقا، لكنه يكشف بوضوح عورته الفكرية. والمطلوب أن تظهر النساء بهذا الشعار ممثلات له، مضيفات عليه الشرعية.

ففي ندوة من جزأين طرح موضوع ذو علاقة مباشرة بالشعارات الانتخابية وتأثيرها على الناخب، تأثير الشعار الانتخابي على الناخب المرشح لتفضيل امرأة، موضوع كثير من أوراق الندوة دارت بنجاح حوله دون التوغل فيه، وورقة نسائية وحيدة لنائبة اللجنة الوطنية للمرأة فصلت الشعار الانتخابي الذي لا يأتي تماما على مقاس النوع الاجتماعي.

كانت حورية مشهور في عرضها مركزة تماما على موقف حزب الإصلاح لتعبر من خلاله على مواقف حزبية ليست أقل وطأة. إذا المرشحات المستقلات هن أقل حظا مع الشعارات الانتخابية.

هن لا يخترن شعارهن ورمزهن الانتخابي، وليس هناك مشاركات نسوية لمنظمات مهتمة مثلا تقحم في تصميم الشعار، الذي به يتعرف المجتمع على مرشحته السياسية. طبعا لم تكن تلك حقيقة صادمة.

وظهرت عبارة: "هل الرموز الانتخابية لها دلالة جندريه؟" لتصلح تماما عنوانا ملفتا لرسالة أكاديمية، لكنها كانت نقطة لمحور حديث ليس غزيرا كفاية برغم أنه عرض بالتفصيل للشعار التقليدي "غير الجندري" الذي يترجمه برنامج لحزب سياسي، كالإصلاح مثلا.

هنا قالت مشهور: "التحجج بتعاليم الدين الإسلامي هو فقط لتقيد المرأة". وأكدت ثانية موقفا سبق وأعلنته بأن "فتوى تحريم الكوتا تحسب على الإصلاح حتى لو حاول تيار مستنير داخل الحزب التبرؤ منها".

الرمز الانتخابي لحزب سياسي له موقف سلبي ومعلن من ترشح النساء أصبح –دون عمد– هو الرمز السياسي لتيار ضد النساء. ولم تكن هذه هي نقطة الحديث. ولكن شعار هذا الحزب الذي ترجمه برنامجه الانتخابي كان هو المثال الواضح على مدى الانعكاس القابل للقياس للنوع الاجتماعي في الشعار الانتخابي. المثير للدهشة أن هذا الرمز وذاك الشعار الضدي للنساء هو ما يصعد في الانتخابات بأصوات النساء، وكأنه المعبر عنهن. الدهشة هنا ليست للحد الذي قد يفضي لحالة ذهول تعجز عن تفسير الموقف. فالتفسير جاهز.

إنه الانتماء القبلي والأيديولوجي الذي له تأثير على الشعار الذي يحركه الحزب تبعا لمواقفه السياسية. هنا سُجِّل اعتراض واحدة من أبرز المحركات للحركة النسوية، و جاء الاعتراض لأن الحكومة التي تمثلها اللجنة الوطنية أصبحت تتبنى فعليا منذ ثماني سنوات خطة للكوتا.

والرجوع لنصوص مقتبسة من الإصلاح وضع تحتها خط، يعد كمن يقدم دليلا ماديا يثبت التهمة التي ليست كذلك في مجتمع تقليدي. الخط الذي وضع لم يكن يعني إلا أن هذه النصوص تعد مثالا واضحا على أن الأحزاب السياسية في شعاراتها الانتخابية غير آسفة على المشاركة العامة للنساء.

بل إن بعض الخطوط دلت على أن هناك توجها لفصل النساء حتى في مقاعد الدراسة. هذا الشعار السياسي الذي لم تبذل نائبة اللجنة جهدا لإخفاء امتعاضها الشخصي منه، بدا كأنه عنوان سياسي عريض لمحاربة تواجد النساء وانخراطهن بالمجريات العامة. بالتأكيد لم تكن ورقة حورية مشهور مع هذا الفصل المجتمعي والذي يترجم نفسه بقوة كشعار انتخابي لبرنامج واحد من أقوى الأحزاب السياسية وأكثرها تأثيرا في العامة.

ماذا عن المؤتمر الشعبي العام؟! أيضا هناك خطوط تركز عليها الورقة، تركز على أهمية رعاية الأسرة وإعداد المرأة، فهناك أيضا تكريس لدور تقليدي، نمطي. هذا زاد من حدة الامتعاض. وأكملت حورية مشهور عرضها لبقية القائمة الحزبية. إنه الحزب الاشتراكي الآن!!

نعم، إنه الحزب الاشتراكي الآن، الآن وليس في زمن الكتلة الاشتراكية. الآن وليس في الثمانينيات مثلا، ولكن سياسته تظهر بالمقارنة أكثر وضوحا والتزاما تجاه المرأة. إنه يتحدث في شعاره الانتخابي عما تود النساء سماعه من مساواة ومعارضة للنظرة القاصرة، لذا لم تضع خطوطا إطلاقا على فقرة شعار الاشتراكيين، في ورقة حورية مشهور، لكن عبدالباري طاهر يجد أن الاشتراكي العلماني لم يعد كذلك، وأنه قد ضعف كثيرا وتراجع بمقدار ضعفه عن أفكاره الثورية والحداثية. فلم يعد الاشتراكيون اليوم يطرحون قضية المرأة أو المهمشين.

هذا يفسر لماذا هي مشاركة الاشتراكيات السياسية اليوم عليها الكثير من الغبار. إنه الموقف السياسي المجمع عليه، الذي على النساء أن يخترنه دون غيره، كل الرموز السياسية للأحزاب تحارب المرأة. إنه موقف متطرف لكنه واقعي.

لكن مداخلات ندوة واحدة لم تركز على تحليل المواقف. لتهتم فقط بالشعار، والشعار قال الكثير، بعض هذا الكثير كان صادقا، والبعض الآخر كان مضللا.

"التضليل والمصداقية" هو حديث ورقة عبدالباري طاهر في الجزء الثاني من الندوة التي اهتمت بالمشاركة السياسية للنساء.

"طاهر" أضاف تعليقا مركزا على مواقف الأحزاب تلك بأنهم "لا يبتعدون كثيرا بمسافة بعيدة عن المجتمع" إنهم لا يقودون حركة التغيير. الحزب القومي مازال بإرث قبلي وأسري ومناطقي وقروي. "مشهور" كانت ممتنة كثيرا لوجود سياسي أمريكي مثل "اولبما" يقود حملته الانتخابية بكلمة "التغيير".

" التغيير" ربما هذا ليس شعارا لمقياس تطور حزب سياسي في اليمن. حزب ليس لديه رغبه ملحة في التغيير. هنا يضيف طاهر أن هناك تطورا عكسيا للتجربة الديمقراطية.

الأهم: ما هو مدى الأثر المحدث؟ وهل مجتمعنا مجتمع شعارات انتخابية؟ هل تؤثر فيه الدعاية الانتخابية كرمز وشعار انتخابي؟

هناك ما يدل على أن هناك بوادر لسحب الثقة من الديمقراطية وتفاصيلها. وإن كانت هناك شريحة مهتمة جدا بالمشاركة النسائية، فإنها الأخرى أصبحت تفتقد للثقة الكبيرة بالعملية الانتخابية التي من شأنها أن تسهم في جعل النساء موجودات بما يضمن تمثيلا سياسيا ذا نوع اجتماعي منصف للديمقراطية.

الديمقراطية ليست رديفا للمناطقية. ولكنه المجتمع الذي يعج بالمناطقية والقبلية. وأبناء الفئات المهمشة، والساسة أكثر إنكارا لهذه البنى التقليدية، بينما هم ضحيتها. ويضيف طاهر: "المعارضون والساسة قد يمارسونها حتى بدون وعي"، فالدعاية الانتخابية لا تخفي تمييزا حاضرا ضد النساء. هذا التمييز قادم بثقة من المدرسة القبلية التقليدية التي لا تنفصل عنها الأحزاب.

ورقة "التضليل" تحدثت عن الاستغلال الحزبي للنساء، فهناك قبول رحب بها كناخبة، مقابل قطيعة لها كمرشحة.

هناك أيضا تصريحات بانذخة بحسب "طاهر" لإعطاء أرقام "كوتية" للنساء، لكن هذا بالتأكيد لم يحدث. العكس الصحيح الذي استضافته الندوة تحدث عن شعار سياسي يجاهر علنا برفضه قبول النساء في مجريات وعمق السياسية. هذا بالتأكيد ليس هو فقط ما يزعج المتشيعات والمتشيعين لطموح المشاركة السياسية، لكن أيضا التضليل الانتخابي الذي لا يجرؤ على الجهر الصريح، هذا هو سبب الانزعاج الأكبر، الذي لم يعد مجرد "انزعاج".

"هذا المجتمع التقليدي وبأحزابه التقليدية لا يراهن على المهمشين والنساء"، العبارة أيضا لعبد الباري طاهر.

عطب في

(تتمة الصفحة الأولى)

في صنعاء وحضرموت، ويتخذ قراراً بتعيين شخص لشغل موقع مدير المؤسسة المحلية من غير الأسماء المختلف عليها.

وسبق لرئيس الجمهورية أن وجه في يونيو الماضي رئيس الوزراء بتعيين أحد المرشحين، لكن توجيهاته لم تُنفذ.

اللقاء المشترك

(تتمة الصفحة الأولى)

ومن خلال مؤسسات الدولة، ولا تعطيها –على الإطلاق– الحق في التحكم بقواعد الانتخابات وتكييفها وتفصيلها بشكل يمكنها من الحسم المسبق لنتائجها وإعادة إنتاج نفسها بما يحفظ لها البقاء في السلطة، بل إن ذلك يعد إلغاء لجوهر الديمقراطية ونسفا لمبدأ التداول السلمي للسلطة.

وقالت إن السير بالانتخابات منذ خطواتها الأولى في طريق يتصادم مع الدستور وينتهك القانون، ووفق شروط يمليها ويضعها الحزب الحاكم، مستقويا باغلبيته في مجلس النواب، يمثل تزويرا مبكرا لإرادة الشعب، من خلال انتخابات شكلية تفتقر لأبسط مقومات النزاهة والتكافؤ، هدفها إضفاء مسحة ديمقراطية زائفة على السلطة وتمكين الحزب الحاكم من الاستمرار في الطريق نفسه المنتج للأزمات والكوارث في حق هذا الشعب.

وخاطبت صالح قائلة: "لقد تضمنت رسالتكم اتهاما صريحا للقاء المشترك بالسعي لتعطيل الانتخابات، في الوقت الذي تعلمون فيه أكثر من غيركم أن مصلحتنا هي من مصلحة هذا الشعب في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فبدون الانتخابات لا معنى لوجود الأحزاب ولا للتعددية السياسية، وإذا كان لأحد مصلحة في تعطيل الانتخابات فهو الطرف الذي راهن على إضاعة الوقت منذ بدأ الحوار في 2007/3/19م وحتى آخر جلسات التواصل معكم".

وعبرت المعارضة عن أسفها لما تضمنته رسالة الرئيس صالح، والتي تبنى في مضامينها وجهة النظر الأحادية للمؤتمر الشعبي الحاكم وإملاءاته، "بصورة لا تتناسب مع مسؤوليتكم السياسية والوطنية كرئيس للجمهورية، حيث نسفت تماما كل ما تم إنجازه من خلال التواصل معكم، وأعادتنا إلى المربع الأول، بما في ذلك التراجع عن أمركم بإطلاق المعتقلين على الحراك السياسي السلمي في كافة المحافظات".

المعارضة تقدمت بمقترح لتجاوز الأزمة السياسية الراهنة، تضمن إطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي في كافة المحافظات اليمنية بدون استثناء، وإزالة حالة التوتر في الأجواء السياسية، وخلق مناخات سياسية ووطنية قائمة على احترام الحقوق الدستورية والقانونية، وخلق حالة من التفاعل الإيجابي بين السلطة والمعارضة تركز على دراسة أوضاع البلاد والتعاون المخلص من أجل معالجتها...

وحملت المعارضة السلطة المسؤولية الكاملة عن النتائج الخطيرة المترتبة على التحريض العدائي للمؤسستين الأمنية والعسكرية ضد أحزاب اللقاء المشترك؛ التحريض الذي "الذي يفتقر إلى الحد الأدنى من الشعور بالمسؤولية والالتزام الأخلاقي". وشددت على ضرورة حيادية المؤسستين العسكرية والأمنية إزاء التنافس السياسي والحزبي وعدم الزج بهما في الصراعات السياسية...

ونبهت إلى المخاطر المحدقة بهذا الوطن، التي صارت أكثر وضوحاً، وأكبر من محاولات المنافقين والمتزلفين التعمية على حقيقتها، والأمر جاد كل الجدية بما لا يحتمل معه المساومات والصفقات، ناهيك عن المماحكات والأساليب السياسية الصغيرة، مؤكدة على واجبها الوطني الذي يلزمها عدم التردد في القيام بدورها بأقصى ما تسمح به قواعد العمل السياسي تحت سقف الدستور والوحدة والديمقراطية.

وفيما يتعلق بالحراك الشعبي في المحافظات الجنوبية، ذكّرت المعارضة في الرسالة التي وجهها رئيس المجلس الاعلى لأحزاب المشترك إلى الرئيس، بموقفها الصريح من كل ما يدور هناك، من خلال إدراكها أن حالة الاحتقان التي وصلت إليها كل محافظات الجمهورية، والمحافظات الجنوبية على وجه الخصوص، كانت حصاداً طبيعياً لنهج الإقصاء والتهميش والمركزية السياسية والإدارية المفرطة، والممارسات الأمنية القمعية، واحتكار السلطة والثروة في إطار دائرة ضيقة، وانسداد أفق التداول السلمي للسلطة، ومصادرة الأراضي وتمليكها لغير المستحقين، والطرد من الوظائف العامة، وفرض التقاعد القسري على الموظفين العموميين المدنيين والعسكريين، واستشراء الفساد في كل المرافق.

ورأت أن سبباً واحداً من هذه الأسباب كان كافياً لقيام مثل تلك الاحتجاجات السلمية، وبدلا من أن تتعامل السلطة معها بمسؤولية ومحاولة التعرف على مسبباتها ومعالجة آثارها، ركنت إلى الأساليب الأمنية القمعية العتيقة –من قتل واعتقال وتهديد– التي لا نتيجة لها إلا مزيداً من تأجيج مشاعر غضب المواطنين الساخطين، وزرع بذور فتنة داخلية تهدد كيان الوطن، وفتح الطريق أمام المشاريع الصغيرة التي تعتمد في نجاح مخططاتها على الارتهان للمشاريع الإقليمية والدولية التي تهدد الأمة.

وذكّر عبدالوهاب الانسي الرئيس علي عبدالله صالح بمخاطر الأزمة الراهنة التي تعيشها البلاد، منها دورات الحرب المتكررة في محافظة صعدة وبعض المحافظات الأخرى، والاحتقانات السياسية والاجتماعية المولدة للحراك الشعبي في المحافظات الجنوبية، وهو ما اعتبرته نتاج حصيلة تراكم أخطاء السلطة القائمة، وعجزها عن الوفاء بمقتضيات الحاجات الوطنية.

«رهائن» في

(تتمة الصفحة الأولى)

مظاهر القانون إلى خارج «لعبة السياسة»، مقابل تكريس واقع الأحكام العرفية.

عندما تُدرج قضايا المعتقلين السياسيين في إطار «صفقة وطنية» بين المحتربين أو المتحاورين، لا يعود غريباً هذا الإزدراء غير المسبوق الذي يطبع تعاطي الأجهزة الأمنية تجاه أوامر النائب العام وتوجيهاته الصريحة بالإفراج عن المعتقلين والكشف عن مصائر المختفين قسرياً (على ذمة حرب صعدة).

لا لوم على المعارضة إذا ضغطت بالسياسة من أجل تحرير المعتقلين. ذلك أن القانون لم يعد وسيلة الضعفاء لاسترداد حقوقهم، بعدما نكّلت السلطة التنفيذية به، دافعة بالقضاء إلى ساحات حروبها ضد المعارضين، حد توريط بعض القضاة في تزوير أحكام ضد أصحاب رأي، كما في قضيتي الفنان فهد القرني والصحفي عبدالكريم الخيواني.

اللوم كله واقع على السادة المحترمين في مواقع المسؤولية في الدولة، هؤلاء الذين تحامقوا فتورطوا في الظهور علانية وهم يبتزون معارضيهم بورقة المعتقلين.

قبل أسابيع على حديث «الصفقة الوطنية» بشأن الانتخابات، كانت دوائر عديدة في المعارضة والمجتمع المدني تؤمل أن يبادر الرئيس علي عبدالله صالح إلى وضع حد لمحنة حقوق الانسان في اليمن، فيأمر الأجهزة التي تخضع مباشرة لتوجيهاته بتحرير «الرهائن». وما تزال أطراف عديدة متشبثة بآمالها في «تسامح الرئيس»، وإلا ففي «حكمته». إذا أراد تعظيم أوراقه التفاوضية.

هيئة الدفاع

(تتمة الصفحة الأولى)

وإحالتهم إلى قاضي التنفيذ وفقاً للقانون.

وأكد أن بعض أولئك المحتجزين الذين سبق أن أوكلوا الهيئة للدفاع عنهم فيها ما يزالون يقبعون في السجون على ذمة حقوق خاصة، فضلاً على مئات الحالات الأخرى من غير المشمولين في قائمة التوكيل.

وإذ لفت إلى أن هيئة الدفاع عن المعسرين تتدارس حالياً الخيارات المتاحة إزاء تراجع السلطة القضائية عما سبق الاتفاق عليه منتصف العام الفائت المتمثل بصدور التعميم، تمنى من مسؤولي السلطة تدارك الوضع وتجنيب الهيئة الاضطرار إلى اعتماد آليات وخيارات قانونية تصعيدية ضد القائمين على استمرار محنة المحتجزين وأسرهم.

المداني أشار إلى أن قانون الاجراءات الجزائية النافذة نص صراحة على وجوب الافراج عن السجين بعد انتهاء مدة العقوبة المحكوم بها، ويجرم ابقاءه يوماً آخر في السجن. واستغرب من إطلاق بعض مسؤولي السلطة القضائية تصريحات صحفية تؤكد مخالفة القانون وأن مسؤولي السلطة القضائية عازمون على إبقاء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة في السجن وتحديداً المدينين بمبالغ كبيرة.

وأوضح أن القانون صريح ولم يحدد فئة دينية حين أوجب الإفراج عن السجناء الذين أنهوا مدة العقوبة المحكومين بها. وتمنى المداني من مسؤولي السلطة القضائية الحرص على تنفيذ القانون وتفعيل التعميم، كون الامر متعلق بالحريات والحقوق، وأن احتجاز حرية أي مواطن خلافاً للقانون يوجب مقاضاة المتسبب وحبسه وكان اتفاق بين رئيس مجلس القضاء الاعلى والنائب العام، وهيئة الدفاع عن المحتجزين في 13 مايو 2007، قضى بأن يقوم النائب العام بدراسة وفرز حالات الاحتجاز والتوجيه إلى النيابات المختصة بالإفراج والاحالة إلى قاضي التنفيذ المختص وفقاً للقانون. وأعلن مجلس القضاء الاعلى عبر وسائل الاعلام الرسمية ثاني يوم الاتفاق «إقرار التشريعات القانونية الثابتة من قانون الاجراءات الجزائية وقانون المرافعات كآلية تنفيذية دائمة وثابته للتعاطي مع قضية سجين الذمة المالية».

وتحتضن السجون المركزية في العاصمة والمحافظات مئات المسجونين على ذمة حقوق خاصة، وهو ما يصفه قانونيون بأنه بمثابة احتجاز حرية، لكونه مخالف للقانون وجريمة توجب عقاب مرتكبيها.

وكانت «النداء» نشرت منذ أكتوبر 2006، سلسلة تحقيقات وتقارير تكشف فداحة المأساة التي دفع إليها مئات السجناء وأسرهم جراء تعنت الأجهزة القضائية والادارية، وتعسف النيابة العامة في تنفيذ القانون.

وبحسب مصدر في هيئة الدفاع التي يرأسها المحامي أحمد الوادعي، وعضوية المحامين: نبيل المحمدي، هائل سلام، محمد المداني، ومحمد علي البذيجي، فإن مجلس القضاء الاعلى لا يبدو عازما على وضع حد لـ«الإجراءات والتصرفات التي تتم خارج القانون».

استخدام سلاح

(تتمة الصفحة الأولى)

سلاح كاتم الصوت، نتج عنها وفاة أحد العاملين في غسيل السيارات كان متواجداً في المكان.

وإذ أشار إلى أن الاجهزة الامنية ومنذ يوم الحادث لم تبلغه عن هوية الجناة، طالب المخالفي أيها بسرعة الكشف عنهم.

وعما سيقوم به في حالة عدم معرفة المتهمين قال إنه لم يتخذ بخصوص ذلك شيئا، لأن الموضوع بإيدي الأجهزة الأمنية.

وشهدت محافظة تعز عقب محاولة الاغتيال استنفاراً أمنياً جراء تجمع المئات من أبناء المحافظة للتضامن مع المخلافي الذي يعد من الشخصيات البارزة في محافظة تعز ومن كبار مشائخ شرعب، وقالوا في بيان لهم إن محاولة الاغتيال إهانة لكل الشرفاء في الوطن.

وأضافوا أن التساهل في القضية ومحاولة تمييعها والتلاعب بها ستثير النعرات والثارات، وسيكون لها آثار سلبية على هيبة الدولة والقانون والأمن والاستقرار.

هدى البان

(تتمة الصفحة الأولى)

فيما يخص دار الأمل لرعاية الفتيات الجانحات، بدا الأمر أقل سوءاً، فباستثناء اختلاط فتيات غير محكوم عليهن بأخريات جانحات لم تسجل الوزيرة في تقريرها انتهاكات أو اختلالات كبيرة.

إلى توصيتها بالتغيير الدوري لمديري السجون والأمن بالمحافظات، أوصت هدى البان وزارة الداخلية ببناء عنابر خاصة بالأحداث. وأوصت وزارتي الداخلية والعدل والنيابة العامة بسرعة اطلاق سراح المسجونين (المعتقلين) على ذمة أوامر بعض المشائخ أو جهات أخرى لا تملك حق ايداع المواطنين في السجن. وأوصت وزارة العدل بإلزام القضاة بسرعة الفصل في قضايا النزلاء.

فيما يخص الأحداث، أوصت هدى البان وزارة الداخلية بسرعة اصدار أوامر القبض على الجناة المعتدين على عدد من الاحداث وإحالتهم إلى القضاء.

أوصت النيابة العام بإلزام نيابة الأحداث بسرعة الافراج عن الحالات التي أودعت خطأ في الدار.

فيما يخص الفتيات الجانحات، أوصت النيابة العامة بإحالة الفتيات (الأطفال دون 18 سنة) إلى نيابة الأحداث. وأوصت وزير الداخلية بإلزام (م.ي.م) بالكف عن ممارسة أعمال التعذيب في حق بناته الصغيرات.

3 مرافق عقابية فقط دفعت الوزيرة إلى تبني هذه التوصيات التي تدين المؤسسة الأمنية بانتهاك القانون. والمؤكد أن الكثير من الاختلالات فاتت على الفريق الميداني الذي ترأسته. «النداء» توصي الوزيرة بتشكيل فرق ميدانية دائمة تقوم بتنفيذ زيارات عشوائية منتظمة إلى السجون والمعتقلات.

الندا
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد

فؤاد الصلاحي*

مدخل:

أصبح الفساد مدرج فى أجندة جميع المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، وينظر إليه كسبب رئيسي في إعاقة جهود التنمية البشرية وبناء الحكم الجيد. في هذا السياق برز اهتمام مؤسسات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان بالفساد، وعقدت عشرات المؤتمرات وورش العمل الخاصة بمناقشة الفساد كظاهرة وكعملية، والكشف عن مظاهرها وآثارها على المستويين العام والخاص. ونحن فى هذه الورقة نقدم إسهاماتنا في تأصيل فكرة الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد وتحديد ميكانزمات هذه الشراكة ومبرراتها.

في هذا السياق يمكن القول إن من المتعذر على الدولة أن تقوم منفردة بتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بمكافحة الفساد. لذلك يلزم وفقا لمنطق الضرورة والاحتياج اعتماد منهج الشراكة المجتمعية. ولتفعيل ذلك يجب على الحكومه أن تجدد طرائقها فى الإدارة وتمكن الناس من المشاركة الشعبية. والمطلوب هنا هو تجديد مهام ووظائف الدولة وفق مبدأ الشراكة، وأن تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد لا يقتضي دولة انكماشية وضعيفة، بل يستلزم دولة فاعلة (مؤسسيا وقانونيا). وهنا نقول إن الحكومة التي تعمل في مكافحة الفساد هي أيسر منالا في ظل النظم الديمقراطية، وكلما اتسع فضاء الحريات وتزايدت فرص المجتمع في عملية المساءلة، هنا تكون الحكومة الجيدة أو الحكم الجيد باعتباره ضرورة حيوية في مجال تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد. لقد ارتبط الوعي المجتمعي بالحاجة إلى المشاركة الشعبية في إدارة شؤون المجتمع ومكافحة الفساد، بعدم الرضا على أداء الحكومات وقدراتها المحدوده تنمويا (بطء إجراءات الحكومة وتعقدها، عدم كفاءتها، ضعف مصداقيتها، انتشار الفساد في مؤسساتها وغياب المساءلة والشفافية، تزايد مخاطر الفساد على معيشة الأفراد، وتأثيراته السلبية على مفهوم المواطنة المتساوية). ولأننا نرغب في تعظيم الشراكة المجتمعية واستدامتها، فإن المدخل الأفضل هو تعميق هذه الشراكة في مختلف مجالات التنمية وبناء الحكم الجيد. فمكافحة الفساد تتطلب مشروعا سياسيا وإنمائيا يوسع من فرص المشاركة المجتمعية ويعزز من دور الدولة وآلياتها القانونية والدستورية. ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون لأفراد المجتمع صوت مسموع فى تشكيل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشون في ظلها. وهنا تكون الشراكة المجتمعية عاملا هاما في ترشيد السياسات والقرارات الحكومية (عقلنتها وتنظيمها)، وعاملا هاما في تمكين أفراد المجتمع من التعبير عن مصالحهم وقضاياهم. إن مواجهة الفساد يجب أن تمثل اليوم عنصرا أساسيا من عناصر نضال المجتمع المدني، أخلاقيا وأدبيا، سياسيا وحضاريا، وركيزة أساسية من ركائز بناء الدولة المدنية الحديثة.

الجدير بالذكر أن الفساد في اليمن، وفي عموم المنطقة العربية، أصبح سمة أساسية لنظام الحكم، وهو الناظم الرئيسي لدواليب الحياة اليومية. ولذلك ننظر إليه باعتباره ظاهرة معقدة متعددة المظاهر والأساليب، ترتبط فيه تداخلات كثيرة، من السياسي والاقتصادي إلى الثقافي والاجتماعي، علاوة على العامل الخارجي. ولعل أهم ملمح في ظاهرة الفساد ليس التعريف السطحي والسائد في الوعي العام، من حيث أنه استغلال للوظيفة العامة لمصالح شخصية، بل الفساد أصبح عملية يخطط لها ويعاد إنتاجها وفق استراتيجية تعزز استملاك السلطة والثروة لنخبة من الأفراد يعززون علاقاتهم وفق نمط قرابي، ويجعلون مراكزهم الوظيفية منطلقا للاستحواذ على المال العام. وهنا تضعف الدولة وتغيب آلياتها القانونية والدستورية، وهنا تكون الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد تعبيرا وطنيا عن تصحيح متطلبات الوجود الفردي والجمعي، وإنتاج دولة الحق والقانون.

تحديد مفهوم الشراكة:

سنذهب في تحديد مفهوم الشراكة، بدلالاته العامة، والتي تنطبق على مختلف الجهود المجتمعية، سياسيا وإنمائيا، حتى ندرك أهمية المفهوم ومبررات استخدامه، ومن ثم يمكن تناوله في قضايا جزئية مثل مكافحة الفساد.

يعبر مفهوم الشراكة Partnerships، في دلالاته العامة، عن أن المواطن يجب أن يكون له دور فعال في المجتمع الذي يعيش فيه، على المستويين الوطني والمحلي. ولما كان أهم ما يميز الإدارة الحديثة (إدارة المؤسسات/ إدارة الدولة) هو إشراك المستفيدين من نشاطاتها؛ فإن تحقق ذلك يستلزم إجراءات متعددة تهدف إلى تمكين المواطن من المشاركة فى الشأن العام، من خلال مؤسسات أهلية تعتمد الشراكة مع المؤسسات الحكومية. فالشراكة المجتمعية تقلل من أخطاء المركزية (قصور وعجز وتعقيد بيروقراطية الجهاز الحكومي).

الشراكة كمفهوم: تتضمن وعيا جديدا لدى الدولة والمجتمع بعدم انفراد الدولة بعملية التنمية الشاملة، وبأهمية المشاركة المجتمعية من خلال أساليب متعددة ومتنوعة. هنا يأتي مفهوم الشراكة ليبلور -عمليا- تضامن الجهود الرسمية والأهلية. فالمشاركة المجتمعية تجسد مبادئ التعاون والتضامن فى إطار رؤية تنموية جديدة، تهدف إلى تفعيل وعي المواطن ونشاطه لتحسين معيشته وضمان سلامة البيئة المحيطة به. ووفقا لذلك تكون الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد ضمن رؤية استراتيجية تعتمدها الدولة ويشارك في إعدادها وتنفيذها المجتمع، من خلال أطره التنظيمية المختلفة.

الشراكة كمنهج: تتضمن اعتماد حزمة من الإجراءات "العملانية" (آليات، ميكانزمات، ومؤشرات كمية ونوعية) نقيس من خلالها تحقق المشاركة الشعبية وفق أطر مؤسسية حديثة (جمعيات، منظمات، نقابات، مجالس محلية...). ويعنى ذلك: العمل من خلال واحد أو أكثر من أساليب متعددة لإشراك أفراد المجتمع في استراتيجية مكافحة الفساد، وتوزيع الأدوار بين الشركاء وفق قدراتهم ومجالات نشاطهم؛ فليس من المهم إعداد وثيقة أو استراتيجية لمكافحة الفساد، بل والمهم أيضا تنفيذها على أرض الواقع. وهنا تكون الشراكة المجتمعية آلية هامة في استدامة العمل الجمعي المناهض للفساد والداعم لبناء الحكم الرشيد.

الشراكة كعملية (تهدف إلى توسيع الخيارات أمام المجتمع): تتضمن مجموعة السياسات والإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتمكين أفراد المجتمع من المساهمة في وضع الآليات على المستويين، المحلي والوطني، من أجل محاصرة بؤر الفساد وكشفها أولا فأول. هذا يعني: خروج الأفراد من حالة السلبية والتلقي إلى حالة المشاركة والفاعلية. وهنا تكون العملية المجتمعية دفاعا عن حقوقهم السياسية والإنمائية، وليس مجرد التصدي لأعمال الفساد والخروج على القانون.

بشكل عام يمكننا القول: الشراكة (كمفهوم، كعملية، وكمنهج) تعتبر حزمة متكاملة تتضمن عددا من الآليات والأساليب والإجراءات والأطر أو القنوات المؤسسية التي يتم من خلالها تفعيل المشاركة المجتمعية فى مختلف عمليات التنمية الشاملة. وللوعي بهذه العملية لا بد من نشر وتعميم مفهومها ودلالاتها. أي: العمل على إكساب الأفراد والجماعات (رجالا ونساء) وعيا تنمويا جديدا يتضمن طرائق وأساليب مبتكرة تفعل قدراتهم الجمعية والفردية من أجل تنمية مجتمعهم وتحسين معيشتهم. هنا تبرز شخصية الأفراد والجماعات، حيث يتجاوزون ثقافة الخنوع والسلبية والتواكل إلى ثقافة العمل والإنتاج والإصرار على تحقيق الذات. وهنا يكتسبون طرقا وأساليب جديدة من أجل تنمية مجتمعهم وتحسين معيشتهم، وبالتالي تتزايد قدراتهم الجمعية في العمل التنموي المفيد لهم. فى هذا السياق تكمن أهم آلية في استدامة التنمية وبناء الديمقراطية ومكافحة الفساد، من خلال الشراكة بين الجهود الرسمية والأهلية.

ركائز خمس للشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد:

1. الإقرار الرسمي بأهمية الشراكة المجتمعية.
2. تيسير الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بقضايا الفساد، وإزالة القيود الإدارية التي قد تعوق تحقق هذا المبدأ.
3. بناء تحالفات مجتمعية مناهضة للفساد يتم ترتيبها بنيويا في مستويين، أفقي وعمودي.
4. تكثيف الجهود التوعوية بمخاطر الفساد على الفرد والمجتمع.
5. تعزيز قيم النزاهة الوطنية واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة. وهنا لا بد من اعتماد التربية المدنية كمدخل تربوي وتثقيفي عام.

صفوة القول: إننا في اليمن يجب أن نتحدث ليس فقط عن الفساد بمعناه العام، من حيث استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة؛ فهذا أمر واضح للعيان ويدركه كل مواطن، بل أيضا يجب أن نتحدث عن الإفساد المخطط له وفق عملية الريع السياسي التى يسيطر من خلالها نخبة على مختلف المؤسسات الإنتاجية. ويجب أن نتحدث عن ثقافة الفساد التى تشرعن وجود الفساد وتخلق تقبلا اجتماعيا له. هنا يمكن القول إن مكافحة الفساد لا يمكن أن تنجح إلا في ظل نظام الحكم الرشيد واعتماد الشفافية والمساءلة من المجتمع تجاه الحكومة والحزب الحاكم. إلا أنه ومن جانبا آخر لا يمكن القول إن الشراكة المجتمعية تعتبر حلا سحريا لمكافحة الفساد، خاصة في مجتمع يتصف غالبية سكانه بالأمية، وعلاقاتهم الأفقية والعمودية تتم وفق محددات عصبوية، الأمر الذي يتطلب جهودا نوعية في تحفيز الرأي العام وخلق تحالفات مجتمعية مناهضة للفساد.

فقد ساد في أوساط المجتمع أن تحقيق المصالح الشخصية تتم عبر مراكز القوى، وأن على كل ذي حاجة أن يتقرب إلى واحد أو أكثر من تلك المراكز. كما ساد في المجتمع ثقافة الخنوع والتواكل والقدرية، وكل ذلك من شأنه إضعاف فاعلية المجتمع في التصدي للفساد. فالخطاب السلفي كما الخطاب الحكومي، كلاهما يعزز ثقافة الخنوع وإضعاف روح النقد والمساءلة.

كما إن منظمات المجتمع المدني (المنظمات الأهلية) ليست كلها في مستوى من المعرفة والخبرة تجاه قضايا الفساد، وغالبيتها نشأت لتحقيق منافع مادية لأصحابها. وقد شهدنا في السنوات الخمس الأخيرة ظهور عدد كبير من المنظمات الأهلية لا تهتم بقضايا الشأن العام، إلا من زاوية الربح والمنافع المادية. وهنا نكون أمام معضلة كبيرة لا يمكن معها القول إن المجتمع المدني يشكل كتلة مجتمعية فاعلة، بل يمكننا القول إن قلة من نشطاء المجتمع المدني (أفرادا ومنظمات) يمكن أن ينهضوا بوعي وفاعلية تجاه قضايا الوطن المصيرية، ومنها بناء الحكم الرشيد وتحقيق تنمية مستدامة ومكافحة الفساد، وهو مشروع طويل الأمد.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي المشارك

في بحث العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني، وغياب الحقوق الاقتصادية والثقافية عن أدائهما..

المقطري يتساءل عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واللهبي تنتقد غياب المؤسسية

ربما للمرة الأولى يتم عقد فعالية للحديث عن حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ورغم أن غالبية ما طرح في تلك الفعالية لم يبتعد عن تكرار ما يقال دائما، فإن ورشة "واقع العلاقة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من منظور حقوق الإنسان" التي نظمها المرصد اليمني لحقوق الإنسان الخميس الماضي، حاولت البحث عن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية عبر ورقة وضاح المقطري عن العمل الغائب في أداء المجتمع المدني والإعلام.

قالت بلقيس اللهبي التي رأست جلسة نقاشات الورشة، إنه ومن باب الإنصاف فإن "ورقة وضاح المقطري عن غياب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عملت على التعريف بهذه الحقوق وربط المعلومات، ولم تكتب على هيئة مقال، أو الحديث عن اليومي بشكل مباشر.

وأضافت اللهبي: "تساءلت ورقة المقطري عن الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وغيابها عن أداء المجتمع المدني والإعلام. وصلنا إلى نظام رأسمالي أضاع علينا حقوقنا الاجتماعية والاقتصادية، ولم يمكننا من الحصول على الحقوق المدنية والسياسية بما يكفل للفرد المشاركة في الحكم".

واتفقت مع المقطري في أن محاربة الفساد لها دور كبير في محاربة الفقر، مشيرة إلى أن هناك ثلاثة أضلاع لمحاربة الفساد، وهي: القطاع الخاص الذي لا حضور له في هذا، والمجتمع المدني، والإعلام، اللذين تنعدم فيهما المؤسسية.

ورجحت أن غياب الإشكالية لا تكمن في غياب القانون، بل في غياب المؤسسية.

وانتقدت الإعلامية ابتهال الضلعي منظمات المجتمع المدني التي تكمن مشكلتها في سياساتها وآليات تنفيذ أنشطتها التي تعمل على تصدير الذات على حساب الكثير من حاجات المجتمع، وقالت: "ركزت أوراق الورشة في توصياتها على تدريب الصحفيين، لكنها طالبت بالتركيز على تدريب الصحفيين على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية" التي ناقشت مسألة غيابها ورقة وضاح المقطري، إذ ثمة جهل بهذه الحقوق لدى الجميع، إعلاميين وناشطين في المجتمع المدني.

كما طالبت بالتوصية بالمطالبة بتدريس حقوق الإنسان في المدارس والجامعات، وتدريب المعلمين لخلق الوعي بهذه الحقوق.

ورقة وضاح المقطري تحدثت عن غياب حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن أداء المجتمع المدني والإعلام، مشيرة إلى أن الفساد الإداري والمالي، هو السبب الأكبر في صناعة الفقر في العالم المتخلف، ومن هذه المعلومة التي تتوفر في الكثير من الدراسات الدولية حول الفقر في دول العالم الثالث؛ فإن القضاء على الفساد هو السلاح الأمثل لمكافحة الفقر. ويأتي دور الإعلام هنا في تعرية الفساد وشن حرب واضحة وشجاعة على الفاسدين، وتقديم صورة حقيقة عما يدور في كواليس الجهات الرسمية للرأي العام، مع خلق ثقافة طاردة للفساد ونافية لأخلاقياته وقيمه في المجتمع.

وإذا كان هذا يتطلب حرية كافية لوسائل الإعلام كي تتمكن من القيام بهذا الدور، فإن على وسائل الإعلام والإعلاميين خلق متنفسات للرأي والتعبير دون انتظار أن تأتي تلك المتنفسات نتيجة لشفافية الفاسدين وتسامحهم، وهو ما يعني بالضرورة انتزاع الحق في التعبير والرأي بقوة التأثير في الرأي العام. بمعنى: البحث عن طرائق لإنتاج إعلام قادر على الوصول إلى كافة الشرائح المجتمعية لضمان وصول المعلومات إليها، كون الذي يحدث الآن ليس أكثر من سيطرة الفساد نفسه على وسائل الإعلام.

وأشادت ورقة المقطري بصحيفتي "النداء" و"الغد" اللتين أفردتا مساحة للبيئة داخل صفحاتهما مما يساهم في خلق ثقافة بيئية تتولى الدفاع عن حقوق الإنسان الاقتصادية في هذا الشأن.

وفي الورشة تقدم الدكتور محمد المخلافي، رئيس المرصد اليمني لحقوق الإنسان، بطلبه إلى الصحفيين والإعلاميين لمشاركة المرصد في صياغة التقرير السنوي لحقوق الإنسان الذي يصدره المرصد، متمنيا منهم البدء بفتح قضايا حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في وسائل الإعلام.

وقال الدكتور المخلافي: إن الصحفيين والإعلاميين لم يقرأوا التقرير السابق للمرصد، ولم يستغلوا ما به من معلومات عن قضايا حقوق الإنسان وانتهاكاتها، مؤكداً أن المرصد يسعى لخلق شراكة حقيقية وفاعلة في صناعة التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان.

حنايا

هدى العطاس

hudaalattas@yahoo.com

هذه السن، بالريحان قررت أن أستقبل رمضان، زرعت غصنَيْ ريحان عند نافذة غرفتي، قلت عل فواحهما يعبق البهجة في المكان، والأمل في أرجائي. وحينما الصباح أهرول لأسقيهما وكأنما أسقي أنساغ المحبة والجذل داخلي.

رمضان شهر مبارك وكريم، لا يخلف مناقبه كل عام. ونحن كل عام يسفر واقعنا عن إغراقه في المثالب. لذا زرعت الريحان ليعادل روحي. كيف يمكننا أن نعامد الشهر الفضيل، نتشيع لذواتنا، نكرمها، نبارك دوافعها واستجاباتها الخيرة؟

طالما كان رمضان كريم هذه حاله، بينما ما حالنا نحن؟ قد يبدو استطرادي مدخلاً لنوح ولطم لا ينتهي، عن الغلاء والفقر والجهل والمرض والجياع وقهر الدولة؛ غير أنني سأخالف السُّنَّة المعهودة. نعم، الفقر يحل بين ظهرانينا والجوع يضرب أطنابه في عظامنا، ولكنني رأيت شعوباً أكثر فقراً غير أنهم أكثر مثابرة لتخطيه، وأشد جوعاً منا ولكنهم أشد كرامة، يأنفون التسول. رأيت البؤس يغالبهم فيغلبونه بإيمانهم بالحياة وتطلعهم للمستقبل، يزرعون سنابل فرحهم من المأمول، فلسفتهم: للحياة طرقات عدة كيما نعيشها.

زرعت الريحان عند نافذتي منتظرة أن يورق في حنايايَ.

لو يزرع كل منا ريحانة داخله ربما لن نحتاج إلى كثير إعلانات رحمة ممجوجة يكررها الإعلام علينا ملء صفحات الجرائد وشاشات التلفاز، ولا شعارات فضيلة ملتبسة وبرامج وخطب تبتز خشيتنا من مناكر لا يتسع متاحنا لارتكابها، بينما الإثم الأكبر ظلمنا لأنفسنا ولبعضنا؛ لن نحتاج لخطاب زاعق ينتهزنا، يلبس انهزاميتنا، استغراقنا في الماضي واستنساخنا للأوهام، تواكلنا على العالم الأخروي حيثما نداري عجزنا عن بناء واقعنا الحي.

لماذا لا يغدو رمضان فرصة ليزهر الإخضرار واللون في نفوسنا وشوارعنا وبيوتنا، طاردين الأدران والجيف العالقة في رؤوسنا وسلوكنا ومعاشنا اليومي؟ كم نحن بحاجة لشجيرات (غير أشجار القات) تقطر ظلها في أيامنا! فليغرس كل منا ريحانة داخله! وحديثنا.. ممتد.

■●■

طقـ.... طقـ

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

مهارة أن تعرف متى تصل درجة الأمن للقصوى! قد تعتمد أحيانا فقط على موقع منزلك.

مقطنك له علاقة بوضع البلد، إن كان بحالة استرخاء، أم متوتر أمنيا!

لن يحدث هذا إلا إن كنت محظوظا بجار حلو المعشر.

السفارة الأمريكية مثلا من أفضل الجيران الذين سيجعلون الطريق المؤدي لمنزلك، طريقتك المبتكرة للتعرف على أسرار البلاد الأمنية.

ببساطة قطع هذا الطريق سيعني وجود استنفار لوجود عناصر طليقة، تهديدات وتوتر علاقات اليمن بالولايات المتحدة، والخوف على الرعايا الأمريكان.

وفتح الطريق سيعني: القبض على عناصر مطلوبة، سيطرة الداخلية وقوى الأمن على الوضع، وتحسن نمط العلاقات الدبلوماسية.

أرأيت كيف أن لموقع منزلك دورا في تنمية حسك الأمني، وثقافتك السياسية!!

سلام!

المتقاعدون والزيادة الوهمية

نسمع جعجعة ولا نرى طحينا

■ محمد سلام الشرجبي

في 14 مايو 2008 العدد 151 كتبت في هذه الصحيفة موضوعاً تحت عنوان «هل أخذجت استراتيجية الأجور في بطن النعجة». تناولت في الموضوع تأخير صرف مستحقات المتقاعدين، منذ عام 2005، عندما أقرت، يتساءل الكثيرون: لماذا؟ وما هي يا ترى أسباب تعثراتها طول هذه المدة؟ كنا ننتظر أن تأتي مع حلول عيد الفطر الماضي وبقينا ننتظر بفارغ البصر، ثم وعدونا في عيد الاضحى أنها ستصرف بأثر رجعي، لكن دون جدوى، وهذه الوعود سواء من الوزير السابق أم سلفه أم نائبه، ولا داعي أن أستعرض أعداد الصحف الرسمية التي تنشر وعودهم وسأكتفي بآخر عدد من صحيفة «السياسية» في 2008/8/12، على أن الصرف سيبدأ قريباً، وها هو شهر رمضان أطل علينا والمتقاعد في حالة يرثى لها ولا يوجد أثر لعملية الصرف، اللهم إلا وعوداً منذ عام 2005.

السؤال: لماذا يؤخذ المتقاعدون بجريرة تقاعس وإهمال بعض الوزارات؟ ألم يعلموا أن المتقاعد أول من ضحى ونذر دمه سواء في الدفاع عن ثورتي 26 من سبتمبر أو الـ14 من اكتوبر، أو بقلمه أيضاً، ولولا المتقاعدون لما كنتم وصلتم إلى ما أنتم عليه من أمن واستقرار ورخاء.

واذا كانت المؤسسات عجزت أو قصرت بعدم إعداد الكشوفات كما يزعمون، إذاً أين تلك الأعداد الهائلة من أجهزة الحاسوب التي اشتريت لتسهيل وتذليل أي عملية حسابية؟ أم أن الأمر يتعلق ويتصل بتدني وقصور الخبرة والمعرفة للتعامل مع مثل هذه الأجهزة بكفاءة ودراية؟ وما أثار استغرابي لهذا التأخير والوعود المتناقضة بصرف تلك الزيادة هي أنها كانت قد حظيت بتغطية واسعة النطاق ولفترات متلاحقة منذ 2005 إلى اليوم، ثم إذا بنا نسمع جعجعة ولا نرى طحيناً. واذا كان هناك بصيص من أمل فأملنا هو مناشدة الأخ رئيس الجمهورية الوقوف إلى جانب هذه الشريحة التي تكاد أن تهمل من قبل البعض وتوجيهه باتخاذ الإجراءات القانونية والعاجلة، فلم نسمع أو نشاهد في العالم قاطبة أن تتأخر ولمدة ثلاثة أعوام بينما هم في أمس الحاجة للرعاية على كافة الاصعدة المعيشية والصحية... الخ.

●■●

كيف تستمر الحياة ولؤي مسجون؟

■ أم لؤي المؤيد

«حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ» (لقمان:14).

ستون ليلة مرت وفراش ولدي لم يعرف دفء جسده. ولدي الذي كان ولا يزال وسيظل قطعة من لحمي ودمي.

ولدي الذي حملته بداخلي، في ظلام أحشائي، تسعة أشهر، أرضعته من صدري، ضممته في حضني، سهرت لياليَ طوال جوار فراشه أرقب عينيه الواسعتين إلى أن يشفى.

هذا ولدي الذي إلى الآن لا أعلم أين هو. ولدي الذي ترعرع على حب هذا التراب وارتوى منه؛ هذا التراب الذي أدمع أعيننا وكبل يديه.

ستون ليلة أنام وهو بعيد عني، لا أعلم أين هو.

أضع رأسي على الوسادة علّي أنام، تعصف برأسي الأفكار: كيف أنت ولدي!؟

ألديك ما تنام عليه؟ هل تأكل؟ هل تتنفس؟...

فأرمي الوسادة بعيدا، وأنظر إلى فراشي؛ كيف أنام وولدي لا أعلم أين هو!

فأشعر أني أخونك إن نمت. وأهجر فراشي وقد فارقني النوم؛ كيف أنام وقلبي يتمزق كلما خطرت في مخيلتي صورتك! أذهب لأصلي حتى يثقلني التعب ويغطيني سلطان النوم بعباءته ويثقل جفنيَّ، فأراك في أحلامي، تارة كالبدر تضيء، أنت ومن ظلموا معك، وتارة مريضا منهكا؛ فأستيقظ وقد فارقني النوم، وتسيل دموع ظننتها قد جفّتْ. أسمع المؤذن ينادي للصلاة، فأصلي وأدعو لك، حتى يطلع الضوء وأسمع الناس "استيقظوا" من سباتهم، وأتنهد: كيف تستمر الحياة بعد ولؤي مسجون؟

ألبس ملابسي استعدادا ليوم جديد. أقول بيني وبين نفسي: لؤي سيخرج اليوم!

فأذهب، أنا والأمهات اللاتي يعشن حالتي، ندق أبواب الوزراء والمسؤولين والنواب، وكل من له يدٌ في أن نعلم أين أولادنا، وملؤنا الأمل، والفرحة تكاد تهبنا أشباح ابتسامات، ونحن من هنا إلى هناك... وينتهي اليوم.

وينتهي الأمل الزائف.

وأعود لدموعي وإحباطي.

أعود لسجادة صلاتي، وأرفع يديَّ للسماء وأقول:

«عَلَى اللهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ».

نقابة المعلمين في جامعة تعز والحديدة ومجلس تنسيق الجامعات اليمنية اعتبرته استهدافاً للعمل النقابي

جريمة في قلب تعز..

■ تعز - لطف الصراري

يوم السبت 23 أغسطس 2008 انتفض سكان حارة المسبح الأسفل بتعز على صوت انفجار أفزعهم من نومهم في الرابعة فجراً، هلعين ومتوقعين كارثة محققة، لينتابهم بعد ذلك استغراب، لم يخفف روعهم كثيراً، من كون الصوت المدوي الذي أفزع الحارة وامتد إلى الحارة المجاورة، ناتج عن انفجار إطار سيارة واقفة. يقول "تقي" وهو أحد سكان العمارة المجاورة: "كنت في بداية نومي، وفزعت لما بقيت واقف، ولما خرجنا ما صدقناش ان الانفجار بسبب تائر". ويضيف أن أصدقاء له في حارة المسبح العليا وحارة الضبوعة (تبعد عن موقع الانفجار أكثر من ربع كيلومتر) سألوه عن الانفجار الذي سمعوه في الفجر. خالد وصديقه العزي كانا نائمين في محل الحلاقة القريب جدا من الانفجار، ويفيدان بأنهما لم يتجرآ على الخروج، لاعتقادهما أن هناك مشكلة كبيرة وقتلى في الخارج. ويؤكدان أن خزان مياه "مليان" سقط من مكانه المرتفع على أرضية الحمام من جراء الانفجار. جوار محل الحلاقة معرض لبيع الغاز، كانت تكفي شرارة واحدة لتفجير اسطوانات الغاز في المحل ونسف الحارة. وبمحاذاة سقف السيارة تتشابك أسلاك كهرباء متدلية بين عمارتين، كانت أيضاً كفيلة بإشعال الحارة وفعل ما عجز عن فعله الانفجار.

السيارة المستهدفة (صالون – مونيكا) تخص أمين عام نقابة العاملين بجامعة تعز، يحيى حسام. هو أيضاً كان مستغرباً بذهول، مصنفا الحادث، في بادئ الأمر، ضمن الغرائب الملفتة للنظر التي تحدث من وقت لآخر. يقول يحيى: "لدى فزعي من النوم بسبب صوت الانفجار اعتقدت أن اسطوانة غاز انفجرت من المعرض اللي أسفل العمارة. خرجت والناس يجرون ويتجمعون حول السيارة، وفي غبار كثيف يطلع من مكان وقوفها. سألتهم: إيش اللي حصل؟ قالوا: تاير سيارتك انفجر. استحيت من الناس واعتذرت منهم وعدت إلى البيت. في الصباح طلبت من صديق كان يريد مني الذهاب معه في مشوار بسيارتي، أن يحضر البنشري القريب من البيت لإصلاح العجلة اختصارا للوقت على بال ما اطلع من البيت. لكن البنشري فاجأنا بعد ذلك بأن الطاوة مشروخة وما تتصلحش، لازم واحدة بدلها. طلبت منه أن يركب العجلة الاحتياط، وبينما أنا أتفقد الطاوة المشروخة لاحظت أن الشرخ أكبر بكثير من مسافة شبر، ولاحظت أيضاً على الجهة الداخلية للطاوة أثر بارود محترق. تغلبت على الإحراج واستفسرت صديقي عن احتمال أن يكون هذا تفجير مدبّر..! وبينما البنشري يركب التاير وجدنا رأس بطارية 9 فولت، العريضة، وهنا رجحت الاحتمال في أن ما حدث تفجير مدبر. بلغت البحث الجنائي، ونزل فريق من المعمل الجنائي وصور الحادث، وظل يجمع الآثار من تحت السيارة ومن حولها، ومن بين هذه الآثار قطع حديد وأسلاك ممزقة وبطارية من نفس النوع الذي وجدناه. كانت البطارية الثانية مكتملة ولكنها قد صارت معوجة كثيراً. وطلعت البحث الجنائي للإدلاء بأقوالي".

في التقرير الأولي لفريق المعمل الجنائي –حسب إفادة يحيى– صنف الحادث كتفجير بفعل فاعل استخدمت فيه مواد متفجرة لم يسمّها لنا يحيى. وفيما أجرت "النداء" اتصالا هاتفيا مع مدير البحث الجنائي بتعز، لم يذكر شيئا عن المواد المتفجرة باستثناء البطاريات التي قال إنها سبب التفجير وهي "بطاريات عادية" كما وصفها. وأضاف: "نحن الآن في طور التحري ولا يوجد لدينا ما نصرح به حالياً". لكنه أكد أن التفجير نفّذ بفعل فاعل.

نقابة العاملين بجامعة تعز أصدرت بيانا اليوم التالي للحادثة وصفت الحادث بـ"محاولة اغتيال"، واعتبرته "محاولة إجرامية" و"استهدافا للروح الوطنية لدى أصحاب الضمائر الحية الذين لا يزالون يعبرون عن همومٍ وتطلعات الشرفاء التواقين لوطن آمن وخال من الفساد". وفي حين طالب البيان بضبط الجناة "والتحري عن أسباب ودوافع هذه المحاولة الآثمة والتعامل معها بصرامة لا تهادن الجريمة"، حمّل "الجهات الأمنية مسؤولية التقصير في أداء دورها للحفاظ على أمن وسلامة أمين عام النقابة". واحتفظت النقابة لنفسها –حسب البيان– بحقها في مقاضاة الجهات والأشخاص الذين يثبت تورطهم في حادث التفجير. وفي الصدد نفسه، صدر "بيان استنكار" عن مجلس التنسيق لنقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية، وبيان آخر عن نقابة جامعة الحديدة اعتبرا "هذا العمل الإجرامي... استهدافا للعمل النقابي وقياداته وإخلالا بأمن واستقرار الوطن".

وعلمت "النداء" عن تلقي يحيى حسام اتصالاً هاتفياً في اليوم نفسه الساعة الخامسة وأربعين دقيقة مساءً من رقم أرضي يسأله متصل مجهول: "وصلتك الرسالة يا يحيى؟". وأضاف المتصل: "إذا ما تخليكش في حالك بانفجر بك في غرفة النوم". وعلى إثر انقطاع المكالمة من الطرف المتصل، تحرك يحيى لإبلاغ إدارة البحث الجنائي التي حددت منطقة الاتصال في مديرية يريم محافظة إب، ولم تزود صاحب البلاغ (يحيى) بمعلومات إضافية، واعدة بالتحري عن هوية المتصل. لتبقى القضية بأكملها حتى الآن موقوفة على همة البحث الجنائي بالتحري والكشف عن الجناة ودوافع إرسال مثل هذه الرسائل والتهديد بما هو أفضع.

نهاية الأسبوع الماضي أكد مصدر مقرب من يحيى حسام أن والدته تعرضت لمضاعفات في حالتها الصحية إثر حادثة التفجير، الأمر الذي اضطره إلى السفر بها للعلاج خارج اليمن نظرا لحالتها الصحية الحرجة. ويأتي سفر الحسام في الوقت الذي كان مقررا فيه انعقاد اجتماع مجلس تنسيق نقابات الجامعات اليمنية في مدينة تعز لمناقشة ما ينبغي على المجلس اتخاذه من إجراءات وتواصل مع الجهات المعنية لتوفير الحماية اللازمة لعضو المجلس المستهدف.

من جهة أخرى أكد فاروق الطيب، عضو الهيئة الإدارية لنقابة تعز (هو من يتابع القضية بعد سفر

● حسام

يحيى)، أن البحث الجنائي بتعز لم يصدر تقرير المعمل الجنائي عن حادث التفجير رغم مضي أكثر من عشرة أيام على جمع الأدلة من موقع الحادث وأخذ الإفادات، واصفاً تعامل البحث الجنائي مع القضية بـ"البارد والباعث على التساؤلات". وينهي تصريحه إلى "النداء" بأن الأيام القادمة ستشهد تصعيدا نقابيا للقضية إذا لم يحرز التحقيق أي تقدم في الكشف عن الجناة، وأن محافظة تعز ستشهد اعتصاما كبيرا أمام مبنى المحافظة كأول إجراء تصعيدي.

يحيى حسام هو أمين عام نقابة العاملين بجامعة تعز، وعضو الهيئة الإدارية لمجلس تنسيق نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية. له نشاط نقابي واسع في المطالبة بحقوق العاملين في الجامعات اليمنية منذ انتخابه أمينا عاما لنقابة جامعة تعز في 2004. ومن أبرز أنشطته النقابية، قيادة الإضراب الجزئي ثم الشامل الذي نفذه الجهاز الإداري والفني بالجامعات اليمنية في يونيو2007، ثم الإضراب الجزئي في أبريل 2008. ومعروف عنه تمسكه باستقلاليته ورفضه الانتماء لأي حزب أو تنظيم سياسي. وبالإضافة إلى نشاطه الحقوقي بصفته النقابية، غالباً ما يتطوع لمتابعة قضايا حقوقية أخرى لأشخاص غير قادرين على متابعتها لدى الأجهزة القضائية والأمنية على مستوى محافظة تعز. ويذكر أن سيارته السابقة سرقت مطلع العام 2008 في وقت متأخر من الليل ووجدت في الصباح وقد سحبت إلى حوش مرور تعز بعد أن أوقع بها السارق حادث اصطدام بسيارة أخرى في طرف المدينة. يقول يحيى إزاء الحادثتين: "بغض النظر عن استهداف شخص أو وقوع حادث ما، على الأجهزة الأمنية أن تقلص فرص ارتكاب الجرائم قبل وقوعها. هذا الوضع يجعل الناس في حالة خوف مستمر وحذر يوصل البلد إلى الانفلات الأمني، كما يجعل من السهل على أي عابث ارتكاب الجرائم البشعة وقتما يشاء. من ضمن حقوق المواطنة أن ننعم بالأمن والاستقرار في كل مكان من هذا البلد، فما بالك في بيوتنا".

حملت قيادة محافظ عدن مسؤولية ما يجري

أروى الهمداني تشكو عدم تنفيذ أحكامها القضائية

■ عدن - «النداء»

شكت المستثمرة اليمنية الأصل، البريطانية الجنسية، السيدة أروى الهمداني، عدم تنفيذ الأحكام القضائية، وخاصة في ما يتعلق بأرضية منطقة «كود بيحان» بمدينة الشيخ عثمان.

وقالت في شكواها إنها حصلت على العديد من الأحكام القضائية كان آخرها صدر بتاريخ 20008/7/22 من محكمة الشيخ عثمان، وموجه إلى مدير عام أمن عدن، العميد عبدالله قيران، بشأن تعيين حارس قضائي على العقار ورفع وإدارة وحيازة الصادر ضده الأمر، حتى يتم الفصل في الدعوى، لضمان عدم استمرار الاستحداث ولعدم تنفيذ قرارات المحكمة بهذا الشأن، إلا أن قرار المحكمة ظل حبيس أدراج مدير الأمن العام بعدن.

وأضافت أن الاجهزة التنفيذية بمحافظة عدن، وعلى رأسها محافظ

عدن الحالي، عدنان الجفري، لم تذعن للاحكام القضائية بل ولا للتوجيهات الرئاسية الصادرة مؤخراً بتاريخ 2008/5/20 وتحمل رقم 1257/ ظ، والتي وجهت محافظ عدن الحالي بالاطلاع على الأوليات والعمل على ما سبقت به التوجيهات السابقة من رئيس الجمهورية، رقم (2503) بتاريخ 2007/6/19 طبقاً للشرع والقانون.

وحملت السيدة أروى الهمداني محافظ عدن السابق المسؤولية الكاملة في التصرف بأرضيتها قبل وبعد صدور الحكم القضائي والعمل على تشكيل لجنة برئاسة وكيل محافظت عدن ومدير عام مكتب التوثيق بمحكمة الاستئناف ومدير عام مكتب الهيئة العامة للأراضي ورئيس لجنة التوثيق ومدير الشؤون القانونية ومدير عام مديرية الشيخ عثمان، حيث عملت هذه اللجنة على «استباحة أرضيتي التي ورثتها من أبي، وإعطائها لشخص آخر خلافا لما ذهبت إليه المحكمة، وهو مؤشر خطير ومن شأنه أن يشوه سمعة القضاء في اليمن ويحد من صلاحياته».

بعد أن تكللت العملية الجراحية لزوجها بالنجاح

أمل السوقي تشكر وزير الدفاع

في تتقدم أمل السوقي بجزيل الشكر لوزير الدفاع، الذي وجه المستشفى العسكري بإجراء عملية لزوجها علي عبدالفتاح تكللت بالنجاح. وتكن السوقي للفريق الطبي الذي تولى إجراء العملية وكافة الأطباء في المستشفى العسكري ومدير المستشفى كل تقدير واحترام على تعاونهم معها. إلى هؤلاء تذكر السوقي الطبيب الكوبي فريدو، وفائقة السيد، عضو، اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، لفضلهما الكبير في إنجاح العملية.

أبو طالب يناشد النائب العام

ناشد نشوان أبو طالب النائب العام التدخل للإفراج عنه بعد أن أمضى ثلثي مدة العقوبة في السجن المركزي بأمانة العاصمة.

وقال نشوان، الذي يقضي عقوبة السجن بتهمة شراء جهاز كمبيوتر مسروق، إنه أمضى تسعة أشهر في السجن حتى مطلع رمضان، وأن الحكم الصادر في حقه قضى بسجنه عاما واحداً. ولفت إلى أن صحته تدهورت جراء استمرار سجنه فضلاً على تعرض مصالحه للضرر.

عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية: (الحلقة الحادي عشر)

المخابرات المصرية استخدمت سيارة مشروع اميركي لاختطاف عبدالفتاح اسماعيل

■ أبلغت الرائد حسين العمري بواقعة اختطاف عبدالفتاح وأنور خالد، فبادر إلى إحباط المؤامرة

■ المرتبة القيادية للحركة في الشمال كانت شريكاً فاعلاً في عملية الدمج القسري

● الشعبي

يتطرق عبدالحميد الشعبي عضو المكتب العسكري للجبهة القومية في هذه الحلقة إلى مرحلة دقيقة في مسار الجبهة شهدت ذروة الصراع بين قيادة الجبهة ممثلة بقحطان الشعبي وفيصل عبداللطيف وآخرين، والمخابرات المصرية. وإذ يشير إلى تورط عبدالفتاح إسماعيل في تنفيذ مخطط الدمج بين الجبهة القومية ومنظمة التحرير، مفصّلاً في مؤامرة المخابرات المصرية لاغتياله لاحقاً، يشدّد في الوقت نفسه على استقلالية ناصر السقاف وعدم انصياعه لإملاءات المخابرات، خلافاً للرواية النمطية عن السقاف.

■ حوار: سامي غالب، وباسم الشعبي

■ قلت إن مخابرات صلاح نصر سعت إلى تحقيق هدفها عبر تعيين عبد الفتاح إسماعيل أمينا عاما بدلا عن قحطان الشعبي في الوقت الذي تشير فيه الوثائق إلى أنها دبرت عملية لاغتياله، كيف يستقيم ذلك؟

– كانت مخابرات صلاح نصر تهدف من وراء تعيين عبد الفتاح إسماعيل بديلا لقحطان على رأس الجبهة القومية إقناع قيادات وقواعد الجبهة القومية في الداخل بالدمج القسري، وعندما فشل عبد الفتاح في تأدية المهمة قررت التخلص منه إلى جانب أنور خالد كي يكونا عبرة لمن يعجز عن تنفيذ المؤامرة الهادفة إلى وأد الثورة.

■ يعني أن قرار التصفية لم يكن بسبب مخالفة أوامرها؟

– لم تصدر ممارسات من عبد الفتاح تدل على مخالفة الأوامر. ما حصل أنه وآخرين عجزوا عن تنفيذ الأوامر نتيجة رفض قطاع واسع من أعضاء وكوادر الجبهة القومية لعملية الدمج القسري.

■ كيف جرت محاولة اغتيال عبد الفتاح وأنور خالد، لماذا فشلت؟

– في يوم 29 مايو 66 جرى اختطاف أنور خالد من صيدلية العطاب بتعز بسيارة تابعة لمشروع المياه الأمريكي (في مدينة تعز) ثم تم اختطاف عبد الفتاح إسماعيل من منزلة في تعز بنفس السيارة.

■ لماذا تم الاختطاف بسيارة تابعة لمشروع أميريكي وليس بسيارة تابعة للمخابرات المصرية؟

– مخابرات صلاح نصر دبرت للعملية بإتقان كي تضمن نجاحها.

■ هل شاركت المخابرات اليمنية في تعز في عملية الاختطاف؟

– لا. لم يكن لها علاقة بذلك لا من قريب ولا من بعيد. هناك ضابط يمني يعمل في المباحث العامة برتبة ملازم أشترك بصفته الشخصية. وكان الفضل بعد الله لنجاة عبد الفتاح وأنور خالد لمدير عام المباحث العامة بتعز الرائد حسين العمري، ففور سماعي بالواقعة تحركت إلى مكتبه وأخبرته بما حدث وبأن أحد الضباط التابعين للمباحث العامة أشترك في العملية وكان متواجدا في المكتب حينها. عندما سأله عن ذلك أنكر لكوني كنت بجانبهما وعندما أخذه إلى مكان بعيد (عني) اعترف، فعاد الرائد حسين العمري إلى مكتبه واتصل بإدارة الأمن بلواء تعز مستفسرا فأخبروه بأن السيارة تحركت قبل دقائق فاتصل بمناوب خشبة (نقطة) حوض الأشراف وقال له بالحرف الواحد:قل للعريف (...) بانه مسؤول شخصيا عن حياة ركاب السيارة وعليه إيصالهم إلى وزارة الداخلية في صنعاء. فيما بعد عرفنا أن سيارة أخرى كانت تتابع السيارة التي بها عبد الفتاح وأنور خالد وبها ثمانية ضباط من الجيش اليمني تم تكليفهم بتصفيتهما جسديا عند خروجهم من تعز. عندما عاد أنور خالد إلى تعز قال إن السيارة التي أقلتهم كانت تسير بسرعة فائقة وعندما وصلوا إلى وزارة الداخلية بصنعاء كانت السيارة المكلفة بتصفيتهم تقف بجانبهما وقد عرف بعضا من ركابها.

■ هل عاد عبد الفتاح معه إلى تعز؟

– لا. عبدالفتاح سافر إلى القاهرة.

■ بالنسبة لعملية الدمج،هناك رسالة منشورة للمرتبة القيادية لحركة القومين العرب فرع الشمال تقول إنها لو علمت ببيان الدمج القسري قبل إعلانه لعملت على إجهاضه؟

– هذا الكلام غير صحيح. المرتبة القيادية لفرع الشمال كانت عاملاً أساسياً وشريكاً فعالاً في عملية الدمج القسري بين الجبهة القومية ومنظمة التحرير. وأدلل على ذلك بالآتي:انفصالها عن المرتبة القيادية للأقليم الموحد في حركة القوميين العرب؛ تعيين عبد الفتاح إسماعيل رئيسا للقيادة المؤقتة للجبهة القومية بعد إعلان الدمج وكذا تعيينه عضوا في مجلس قيادة جبهة التحرير؛ نزول عبد الفتاح إسماعيل إلى منطقة عدن في نوفمبر65 للعمل على كسب فدائيي جبهة عدن لتأييد الدمج عند إعلانه. بسبب وجود فيصل عبد اللطيف في عدن لم يتمكن عبد الفتاح من تحقيق هدفه. عند إعلان الدمج القسري في 13 يناير 66 تحرك فيصل عبد اللطيف من عدن متجها إلى تعز وكان برفقته أحمد صالح الشاعر وعبد الفتاح إسماعيل وعبد الله الخامري، وفي الطريق قال أحمد صالح الشاعر لفيصل الشعبي بأن عبد الله الخامري أنزل رسالة من تعز لعبد الفتاح بخصوص الدمج، فرد عليه فيصل: لماذا لم تخبرني ونحن في عدن، فأجابه الشاعر أن الخامري أخبره بموضوع الرسالة في الطريق قبل دقائق، والمظاهرات التي أخرجتها مخابرات صلاح نصر بعد الدمج في شوارع تعز كانت تحمل يافطات كتب عليها ليسقط قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي وحركة القوميين العرب. وفضلا على ذلك أصدرت قيادة المرتبة في الشمال ومعها عبد الفتاح إسماعيل بيانا في مايو 66 وأذيع من أذاعة تعز جاء فيه: أن الجبهة القومية لا وجود لها وأن المنشورات التي تصدر باسمها هي من صنع أطفال. هذه حقائق ثابتة وموثقة ويستحيل إنكارها حتى لا يقال إننا نتجنى على الآخرين كما فعل ويفعل البعض. باختصار يمكن القول إن هناك ثلاث قوى أساسية وقفت وراء عملية الدمج هي: مخابرات صلاح نصر؛ وبعض العناصر في المرتبة القيادية لحركة القوميين العرب فرع الشمال؛ ومجموعة اليسار في حركة القوميين العرب ببيروت بقيادة نائف حواتمة.

■ هل فعلا توقف العمل الفدائي في عدن لمدة ستة أشهر بعد تعرض الجبهة هناك لضربة قوية من قبل المخابرات البريطانية؟

– توقف لمدة أسبوعين فقط ثم عاد أكثر ترتيبا وتنظيما.

■ وبعد عملية الدمج القسري؟

– توقف العمل الفدائي والعمل العسكري في جبهات القتال للفترة من 14يناير 66 إلى 2 ديسمبر 66، وقد ساهمت في ذلك مخابرات صلاح نصر من خلال إيقاف دعم الجبهة القومية بالسلاح وقطع رواتب جنود جيش التحرير والمتفرغين إلا أن الجبهة القومية لم تستسلم إذ عملت خلال تلك الفترة على تنفيذ عمليات عسكرية وإنزال منشورات باسمها لتذكر مخابرات صلاح نصر بأنها لا تزال موجودة رغم الحصار المفروض عليها.

■ لماذا كانت الجبهة القومية ترفض الوحدة الوطنية على الرغم من أن الجامعة العربية دعت إلى ذلك لمواجهة الإرهاب الإنجليزي في يوليو 65، كما أن عبد الناصر أكد مرارا عليها؟

– بالعكس. الجبهة القومية كانت السبّاقة في الدعوة للوحدة الوطنية وقد تجلى ذلك من أول يوم، ففي فبراير 63 مثلا عقد قحطان الشعبي مؤتمرا في صنعاء حضرة أكثر من ألف مناضل من أبناء الجنوب وكان أبرزهم الرائد عيدروس حسين القاضي فمثلاً عن حزب الشعب الإشتراكي، وشكلت لجنة تحضيرية قوامها 11 شخصاً برئاسة قحطان الشعبي، وضمت بالإضافة إلى قحطان وعيدروس القاضي كلاً من: محمد عبد الله المجعلي، ناصر علوي السقاف،الرائد محمد أحمد الدقم،محمد

● عبدالفتاح اسماعيل

● ناصر السقاف

علي الصماتي،ثابت علي مكسر منصوري،بخيت مليط الحميدي، أحمد عبد الله العولقي،علي محمد الكازمي،عبد الله محمد الصلاحي.وهؤلاء كانوا يمثلون مختلف القوى الموجودة على الساحة آنذاك. وفي مقابلة مع المناضل عبد القوي العربي نشرتها صحيفة 14اكتوبر بتاريخ 1998/10/16 وأعيد نشرها في كتاب "الأرض بتتكلم عربي" قال: رفض دخول الاصنج في جبهة تحرير جنوب اليمن عندما تشكلت عقب ثورة 26 سبتمبر 62 مباشرة بقيادة قحطان الشعبي.وهذه شهادة من مناضل من أبناء ردفان تدحض كل الافتراءات عن كون قحطان الشعبي وقف حجر عثرة أمام الوحدة الوطنية.

وفي عدن بذل فيصل عبد اللطيف جهودا مضنية من أجل الوحدة الوطنية حيث تم تكليف علي أحمد السلامي من قبل حركة القوميين العرب فرع جنوب اليمن للاتصال بحزب الشعب الاشتراكي لإقناعه بالمساهمة لتشكيل قيادة موحدة للعمل المسلح.

فضلا على الحوار الذي أجري مع التنظيمات السرية في الجنوب حول ضرورة التوحد وقد اقتنعت بالعمل المسلح وتشكلت الجبهة القومية من عدة قوة وفصائل منها: حركة القوميين العرب في جنوب اليمن المحتل، تشكيل القبائل،الجبهة الناصرية،التنظيم السري للضباط والجنود الاحرار،جبهة الاصلاح اليافعية،المنظمة الثورية لأحرار جنوب اليمن المحتل،الجبهة الوطنية. والذين رددوا كلمة الوحدة الوطنية وعلى رأسهم مخابرات صلاح نصر كانوا لا يريدون وحدة وطنية حقيقية وسليمة بل يريدون وأد الثورة خدمة للعدو التاريخي، وقد أنكشف صلاح نصر بعد حرب 5حزيران 67 بأنه كان يسعى ليس لوأد ثورة 14اكتوبر فحسب وإنما كان يسعى لخلخلة النظام الجمهوري في صنعاء والتآمر على نظام عبد الناصر.

■ قحطان الشعبي بعد يوم من الدمج أصدر بياناً في القاهرة حدد فيه موقف الجبهة القومية من الدمج والوحدة الوطنية،هل ممكن تذكر لنا ما جاء فيه؟

– بعد أن رفضت مخابرات صلاح نصر السماح للأمين العام للجبهة للقومية يوم إعلان الدمج بعقد مؤتمر صحفي أو التواصل مع بعض الصحف العربية لتوضيح موقف الجبهة من الدمج،أصدر في اليوم التالي أي في 14 يناير 66 بلاغاً نشر في الصحافة المحلية والعربية وتم توزيعه على نطاق واسع في شمال وجنوب اليمن حدد فيه موقف الجبهة من الوحدة الوطنية، ونفى أن يكون لقيادة الجبهة القومية أية صلة ببيان الدمج معتبرا التوقيع على الدمج إجراء غير شرعي إذْ أن الاندماج مع أي تنظيم حدده الميثاق الوطني للجبهة والنظام الداخلي،كما أشار إلى أن الجبهة القومية كانت السباقة في الدعوة للوحدة الوطنية التي تحققت بانصهار سبع منظمات ثورية.

■ طيب ماذا عن موافقة ممثلي الجبهة القومية على القيادة المؤقتة؟

– هذا كلام غير صحيح، ومن يقول عكس ذلك عليه أن يعطينا أسماءهم أولاً ومن اختارهم لتمثيل الجبهة القومية. كما هو معلوم فإن القيادة المؤقتة برئاسة عبد الفتاح إسماعيل تم تعيينها من قبل مخابرات صلاح نصر وجماعة اليسار في حركة القوميين العرب في بيروت وبعض أعضاء المرتبة القيادية في حركة القوميين العرب فرع الشمال.

■ القيادة المؤقتة للجبهة القومية طالبت باستبعاد السلاطين والمجعلي من جبهة التحرير، لماذا برايك؟

– هل يعقل أن عبد الفتاح إسماعيل وعبد الحافظ قائد وسلطان أحمد عمر يطالبوا صلاح نصر باستبعاد المجعلي والسلاطين من جبهة التحرير؟ هذا كذب وافتراء، لم يحدث ذلك إطلاقا.

■ في تقرير تفصيلي حول الوحدة الوطنية أعده سالم زين وطه مقبل وعلي السلامي واطلع عليه احمد صالح الشاعر وعبد الفتاح اسماعيل وسيف الضالعي أعضاء اللجنة الاساسية لجبهة التحرير جاء فيه أن الجبهة القومية ظلت حبيسة لمقاييس حركة القوميين العرب،وأن تفرُّغ شخص واحد لمسؤولية التنظيم دون الآخرين كان (محفزاً) لنزوعه الشخص. التقدير أشار إلى تنفير عناصر في القطاع العسكري في مناطق القبائل، وتجاهل قحطان لقرار المجلس التنفيذي تكليفه بالاتصال بالاصنج ومكاوي في القاهرة، كما أن فيصل حرَّض ضدهم في عدن يوم 14يناير66، ما صحة ذلك؟

– بالنسبة للجبهة القومية وأنها ظلت حبيسة لمقاييس حركة القوميين العرب فهذا قول لا ننكره، وهو الذي أوصل الجبهة القومية إلى تحقيق الاستقلال الناجز في 30 نوفمبر 67. أما القول بأن شخصاً واحداً تفرغ لمسئولية التنظيم لنزوعه الشخصي، فهذا كلام غير دقيق ففيصل تفرغ للمسؤولية التنظيمية ومعه آخرون، ولم تكن لديه أية نزعة شخصية بل كان الأنضج فكرياً وسياسياً بشهادة كل من عرفه. وكان يتحمل أعباء كثيرة فوق طاقته، وأذكر الذين يرددون مثل هذا الكلام بأن فيصل الشعبي هو من أصدر التعليمات بتعيين معدي التقرير وغيرهم في مراكز قيادية أتضح فيما بعد أنهم لا يستحقونها.

وبالنسبة لتنفير عناصر القطاع العسكري في مناطق القبائل وجبهات القتال، فتلك المهام كان مكلفاً بها عناصر في المرتبة القيادية لحركة القوميين العرب فرع الشمال التي تمردت على قيادة الجبهة وانصاعت لمخابرات صلاح نصر.

عن تجاهل قحطان لقرار المجلس التنفيذي بالاتصال بالأصنج ومكاوي، أقول أن المكتب التنفيذي لم يصدر قرارا من هذا النوع، وفيصل لم يحرض ضد أحد يوم 14 يناير 66، وسبق أن قلنا أنه وصل في ذات اليوم إلى تعز قادما من عدن مع عبد الفتاح والشاعر والخامري.

■ هل أرسل فيصل برقيات إلى جبهات القتال تطلب شجب الدمج مستغلاً المال الذي بين يدي أبن عمه علي محمد سالم الشعبي، حسبما ورد في التقرير؟

– نعم، أرسل برقيات. ما العيب أن تُدفع تكاليفها من المال الذي كان بحوزة مدير مكتب الأمن في الجبهة علي الشعبي؟

■ في تعميم داخلي للجبهة جاء فيه: أن المذيع (المصري) أحمد سعيد ومحمد عروق وغيرهما وصلوا إلى تعز وصنعاء للتحريض ضد الجبهة القومية وأن ناصر السقاف استهدف شق التنظيم من الداخل بالمال والسلاح؟

– المذيع أحمد سعيد ومحمد عروق تم تجنيدهم للتحريض الاعلامي ضد الجبهة من إذاعات صوت العرب والقاهرة وتعز وصنعاء. أما ناصر السقاف فلم أسمع بأنه أستهدف شق الجبهة القومية بالمال والسلاح، علما بانه لم ينصع لمخابرات صلاح نصر وكان له رايه وموقفه الخاص، ولكنه خُدع من قبل عناصر معروفة هي التي استهدفت شق التنظيم بدعم من مخابرات صلاح نصر.

■ جورج حبش ومحسن ابراهيم وهاني الهندي زاروا تعز واجتمعوا ببعض الشباب وتمخض عن الاجتماع قيادة مؤقتة أعدت لمؤتمر استثنائي. لماذا جاءوا إلى تعز، ومن هم الشباب الذين اجتمعوا بهم، وممن تكونت اللجنة المؤقتة؟

– هم فعلا وصلوا إلى تعز في يناير 66 بعد عملية الدمج القسري مباشرة بطلب من صلاح نصر لإقناع قيادة الجبهة القومية بالدمج لأنهم كانوا يؤيدونه ولم يلتقوا بالشباب، كما جاء في السؤال، وإنما اجتمعوا مع سلطان احمد عمر وعبد الحافظ قائد وعبد الفتاح إسماعيل وتمخض عن ذلك قيادة مؤقتة برئاسة عبد الفتاح وليس لجنة مؤقتة. راشد محمد ثابت أورد في كتابه عن ثورة اكتوبر أعضاء القيادة المؤقتة، مستنداً إلى وثيقة بخط عبد الفتاح إسماعيل، وقد وردت أسماء كل من: سيف احمد الضالعي وعبد الفتاح اسماعيل وأحمد صالح الشاعر وعبد الملك اسماعيل وعلي ناصر محمد وخالد محمد عبد العزيز وعلي سالم البيض.أنا في الحقيقة أشك في أن ما أورده عبد الفتاح صحيح 100%، وعلى الذين وردت أسماؤهم وهم أحياء أن يوضحوا إن كانوا ضمن القيادة المؤقتة أم لا. وهؤلاء الاحياء هم:علي ناصر محمد وخالد عبد العزيز وعلي سالم البيض.

● عبدالحميد الشعبي (يسار) وفي الصورة يبدو محمد سعيد عبدالله (الثاني من اليمين) - تعز - 1965

رمية تماس

صالح رايح.. صالح جاي

مازال منتخبنا الأول لكرة القدم بدون مدرب على الرغم من الاستحقاقات القادمة، وقد تبارى قادة اتحاد الكرة حول هوية المدرب القادم وجنسيته وأن التوقيع اليوم أو غداً.. هكذا منذ رحيل المدرب المصري محسن صالح بسبب سوء حالته الصحية كما قيل.

الجديد في الأمر ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن إحتمالية عودة صالح لتدريب منتخبنا وهو الذي قضى فترة العقد السابق رحالاً دون إن يترك بصمة على أداء المنتخب.

عودة الكوتش المصري، إذا صحت تلك الأخبار، وبهكذا طريقة فإنها تكشف عن حالة الاستخفاف بعقول وقلوب الجمهور الرياضي من قبل اتحاد الكرة. الذي على ما يبدو لا يعير مصلحة كرة القدم اليمنية أدنى اعتبار.

أوف سايد!

دور الأندية في رمضان

تمتاز الأندية اليمنية بشموليتها في المسمى: ثقافي، رياضي، اجتماعي؛ لكن الواقع يؤكد غياب الأولى والأخيرة بسبب هيمنة الوسطى. أي أنه لا أثر للثقافة ولا للقضايا الاجتماعية في عرف أنديتنا التي تحولت بفعل العقليات التي تتحكم بها إلى أندية رياضية، حتى الرياضة لا وجود لها هي الأخرى بمعناها الشامل، وكل ما في الأمر ثلاث ألعاب إلى خمس بهدف "شفط" المخصصات وعليه العوض.

شهر رمضان الكريم يميزنا عن غيرنا من الأشقاء بتوقف الأنشطة الرياضية الرسمية فيه عدا بعض الأنشطة في أندية بعينها. لذا فإنه يجب على الأندية الاستفادة من رمضان في تنمية مدارك النشء والشباب من خلال المسابقات الثقافية وإقامة الندوات التوعوية ذات الصلة بقضايا اجتماعية محددة، وتنشيط بعض الألعاب الفردية. ثم ما دور اللجنة الثقافية بوزارة الشباب والرياضية في هذا الشهر الفضيل؟

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
ناصر الحربي

الهلال.. "بيت العصيد"..!

هل من منافس؟ هذا التحدي كان شعار نجوم فريق الهلال اليمني أو هلال تهامة؛ نسبة لسهل تهامة في محافظة الحديدة اليمنية الواقعة على ساحل البحر الأحمر، وهو شعار بدا أنه جديد هذا الفريق في هذا الموسم الأخير المنقضي للتو على غير عادته في المواسم الفارطة التي كان فيها نجوم الفريق الأزرق يبدون غير مكترثين بالمنافسة بالرغم من إمكاناتهم التي تؤهلهم لذلك.

أستطيع الجزم بأن روح المنافسة كانت هي التي تنقص نجوم الهلال فقط، وهذه الروح حينما حضرت في نفوسهم جلبت معها بالتأكيد الانتصارات الكبيرة (ثنائية الدوري والكأس) التي لطالما بحث عنها الهلاليين وأنصارهم الذين غدوا أنصار كُثر لهم طابعهم المميز في الموازرة والتشجيع.

روح الانتصار الهلالية الجديدة هي "بيت العصيد" كما يقول الكاتب والشاعر الساخر عبدالكريم الرازحي في عموده الشهير "بيت العصيد"، على غرار القول "بيت القصيد". وفعلاً أستطيع القول إن العصيد الهلالية على رغم أنوفنا استوت ونجحت كما يشتهي الهلاليون وأولهم الشيخ احمد العيسي كبيرهم الذي علمهم كيف يعصدون عصيد النجاح، ومساعدوه المخلصون الذين يأتي في مقدمتهم الهلالي الصميم الرجل المهذب حسن با شنفر.

الذي يقرأ ما بين السطور سيلاحظ أنني أذكر نجوم الهلال في حديثي ولا أذكر الهلال كفريق، وكل ذلك لأن الفريق ككيان صنع نجوميته وشهرته وبطولاته التي بدأت بالحضور منذ أول بطولة كأس أحرزها الهلال موسم 2005 – 2006 صنعها بنجوم الهلال من اللاعبين المنتقلين إليه من فرق عديدة.

لا بد من التأكيد هنا أن سياسة "صناعة فريق" التي أتبعها رجل الهلال الأول العيسي الذي كان صاحب اليد الطولى في جلب نجوم الفريق من أندية عديدة عبر إغرائهم بالمال الذي أصبح عنوان كرة القدم الحديثة التي باتت صناعة واستثمارا. هذه السياسة قد أتت ثمارها أخيراً بالرغم من كل الانتقادات التي يتحملها الرجل والتي تتعلق بدعمه للهلال وبما يتصل بذلك من انتقادات حول سعي البعض في اتحاد الكرة لكسب وده من خلال تعاطفهم مع الهلال.

بعيداً عن انتقادات جمة من هذا النوع وعن صحتها من عدمه كم أتمنى أن يكون هناك في كل أندية اليمن أكثر من داعم وراع حقيقي، مثل أحمد العيسي في الهلال، وشوقي هائل رجل المال والأعمال كابر عن كابر في الصقر.

● الدوحة

شباب رخمة بطلاً للجمهورية وأمين عام اتحاد ألعاب القوى يأسف لغياب الأبطال عن مضمار اللعبة

■ ذمار – صقر ابوحسن

"غياب أبطالنا عن الساحة يتحمل مسؤوليتها الجميع"، ذلك ما قاله أمين عام الاتحاد اليمني العام لألعاب القوى، بشير الخيواني، واصفاً رحيل الأبطال وغيابهم عن مضمار اللعبة بالخسارة. وأضاف في سياق تصريحه للمعب "النداء": "أصبحنا اليوم نفتقد للاعبين في فئة الكبار حيث بات عددهم محدودا مقارنة بالفئات العمرية الأخرى كالشباب والناشئين". وتأسف الخيواني بحرقة لرحيل أبطال القوى برغم قدرتهم على العطاء لفترات قادمة.

وكشف الخيواني عن إجمالي اللاعبين في سجلات الاتحاد و تجاوزها الألفي لاعب ولاعبة في مختلف الفئات، مشيراً في السياق ذاته إلى اكتشاف مواهب واعدة في كل بطولة يقيمها الاتحاد كون اللعبة فردية، والمتميزين فيها يظهرون بشكل مستمر. وهو ما يتطلب توفر الدعم لهم ليتمكنوا من تطوير مواهبهم وصقلها.

وأرسل الخيواني تحذيراً لقوى ذمار والتي ظلت متربعة على عرش اللعبة لسنوات طويلة، حيث قال: "ذمار لم تعد تمسك بزمام أم الألعاب فقد كشفت البطولات الأخيرة عن منافسة قوية من قوى محافظات حضرموت وعدن والحديدة". ولم ينس أن يشيد بنادي شباب رخمة الذي حصل على عدة بطولات وتصدر اللعبة منذ خمس سنوات واصفاً إياه بالعريق وانه يستحق البطولة. وفي ختام تصريحه كشف النقاب عن تحضيرات يقوم بها الاتحاد تهدف إلى إنشاء مركزين للعبة في تريم بحضرموت والحديدة إلى جانب الخمسة المراكز الموجودة حالياً في عدد من المحافظات.

إلى ذلك أحرز فريق شباب رخمة من محافظة ذمار بطولة الجمهورية للأندية للمستوى الأول لألعاب القوى في الفئات الثلاث، الكبار والشباب والناشئين، وحل فريق السلام معبر في المركز الثاني في الترتيب العام، والتلال ثالثاً. وقد شارك في البطولة التي نظمها الاتحاد العام لألعاب القوى على إستاد ذمار الرياضي 400 لاعب يمثلون أندية شباب رخمة والسلام معبر من ذمار والتلال والوحدة من عدن ووحدة تريم من حضرموت والهلال فوة من المكلا والتضامن حضرموت وريدان شبوة وهلال الحديدة ونصر حجة. وقد اشتملت فعاليات البطولة على ألعاب الساحة والمضمار والميدان 100 متر و200 متر و400 متر و800 متر والتتابع 4×100 و4×400 متر، وسباق 1500 متر و5000 متر و10000متر ودفع الجلة والقرص ورمي الرمح والوثب الطويل والوثب الثلاثي والوثب العالي.

صندوق النشء بقرة حلوب لغير أهلها..

تعثر مشاريع.. وعدم صرف مستحقات محافظات.. أندية شبوة وصقر تعز.. أمثلة حية

صندوق النشء والشباب، أصبح كبقرة حلوب تدر خيراتها دون دراية إلى أين تذهب؟ ولمن؟ الصندوق أيضاً تتشابك فيه الاختصاصات وتتعدد الصنابير بين وزارات الشباب والرياضة والمالية والإدارة المحلية.

إيرادات الصندوق تأتي من السجائر والاسمنت والقات، بحسب قانون 1999م الذي فرض مبلغ خمسة ريالات على باكت السجارة ومثلها على كيس الاسمنت. ومنذ إنشائه في تسعينيات القرن الماضي عمل على إعادة جزء من البسمة إلى شفاه الشباب والرياضيين من خلال المنشآت والاهتمام بالمنتخبات والواعدين. على أن كثيرا من المنشآت مازالت متعثرة منذ فترة كما هو حال ملعب عتق بمحافظة شبوة الذي تم هدم مدرجاته بهدف إعادة بنائها وفق طراز حديث منذ أكثر من خمسة أعوام ولم يتم فيه سوى بناء الأساسات.

الصندوق دائماً يثير الاهتمام والشكوك وتبادل الاتهامات كما حدث مؤخراً بين المسؤول المالي للصندوق (المعين من وزارة المالية) والمدير العام التنفيذي للصندوق (المعين من وزارة الشباب).

وبما لا يدع مجالاً للشك فالصندوق منذ إنشائه لم يتعرض لعملية تقييم شامل وفق شفافية عن إيراداته وصرفياته وحتى لائحته التي يعمل بموجبها.

الأندية والاتحادات تنهل من الصندوق كما هو حال المتنفذين في وزارة الشباب والرياضة. إذ إن أموال الصندوق لم تصرف للأغراض التي أنشئ من أجلها الصندوق حتى اللحظة.

في تصريحات صحفية نفى المدير التنفيذي للصندوق، عادل وادي، أن يكون رصيد الصندوق قد وصل إلى الصفر.

من الغرائب أن هناك مستحقات لبعض الأندية والمنشآت لم تصرف حتى اللحظة برغم مرور سنوات، كما أن هناك محافظات مازالت في انتظار مخصصاتها من الـ30% والتي مضت عليها عدة أعوام كمحافظة شبوة مثلاً والتي فيها مشروعان تعثر العمل فيهما ممولان من وزارة الشباب والرياضة والصندوق، هما مبنى نادي الصمود ومدرجات ملعب عتق.

نادي الصقر بتعز هو الآخر مازال يشكو عدم صرف مستحقاته نظير مشاركته في بطولة الاتحاد الآسيوي الموسم الماضي حيث أنفق الصقراوية على الضيوف أكثر من 13 مليون ريال، وقد تنازلوا عن ثلاثة ملايين عل خزائن الصندوق تفتح لهم وباتوا يطالبون بعشرة ملايين دون جدوى.

الصقراويون يعتبرون ذلك استهدافا لناديهم الذي بات نموذجيا ورغبة من قبل البعض في وزارة الشباب لعرقلة النادي الذي بات محلقاً في سماء الرياضة اليمنية بمنهجية احترافية. من الأمور التي يستند إليها صقر الحالمة في إثبات عملية الاستهداف (المنظم) عرقلة المشروع الاستثماري الخاص بالنادي وهو عبارة عن شقق سكنية وصالة رياضية ثقافية وملحقاتها والذي أعدت الدراسات والتصاميم الهندسية بشأنه من قبل إدارة النادي وقدمت لوزارة الشباب قبل عدة أعوام إلا أنها –أي الوزارة– اعتمدت مشاريع لأندية أخرى جاءت بعد الصقر بأفكارها ومشاريعها وطلباتها. يقال إن الوزارة رصدت مبلغ 30 مليون ريال لمشروع الصقر في موازنة العام الحالي. وما على الصقراوية إلا الانتظار.

صندوق النشء والشباب يحتاج إلى غربلة وتقنين أوجه الصرف وتحديد الصلاحيات حتى لا تتزايد نسبة المشاريع المتعثرة والمؤجلة بسبب تزايد نسبة الصرف العشوائي. وهو ما يتطلب تدخل من لجنة الشباب بالبرلمان لمعرفة إيرادات الصندوق وصرفياته.

كفاح شبوة، أهلي الحديدة، خنفر أبين، 26سبتمبر البيضاء، شباب عبس، سلام صنعاء

ضيوف دوري الدرجة الثانية للموسم القادم

أسفرت تصفيات أبطال المحافظات لكرة القدم التي أقيمت بنظام التجمعات في ست محافظات، هي: لحج، تعز، إب، ذمار، البيضاء، شبوة، عن تأهل أبطال التجمعات إلى دوري الدرجة الثانية. وقد شهد هذا الموسم إقامة تجمعات في بعض المحافظات لأول مرة كما هو حال محافظة شبوة، بينما تم حرمان محافظات أخرى من الاستضافة كما هو الحال بالنسبة لحضرموت. وتلك بادرة تهدف إلى إتاحة الفرصة أمام المحافظات للاستضافة والاستفادة من عاملي الأرض والجمهور بالنسبة للفرق المشاركة.

في تجمع شبوة استطاع فريق الكفاح خطف بطاقة التأهل عن التجمع. والفريق من أقدم الفرق في محافظة شبوة ويعود تأسيسه إلى بداية ستينيات القرن الماضي. وهي المرة الأولى التي يصعد فيها الفريق إلى دوري الثانية.

● كفاح شبوة

تجدر الإشارة إلى أن الكفاح هو الفريق الشبواني الثاني في دوري الثانية إلى جانب فريق التضامن.

أما في تجمع لحج فقد تمكن فريق أهلي الحديدة من الفوز ببطاقة الصعود إلى الثانية بعد أن شكك البعض في قدرته على تحقيق الصعود بعد تحديد مكان التجمع في محافظة لحج.

وفي البيضاء استطاع فريق 26سبتمبر الفوز والصعود إلى دوري الثانية. بينما في تعز حيث شهد التجمع أحداث شغب وفوضى نجح فريق خنفر من أبين في خطف بطاقة الصعود. وفي تجمع ذمار كان الصعود من نصيب شباب عبس. وفي إب تمكن فريق سلام صنعاء من الصعود إلى الثانية. وهكذا اكتمل عقد الفرق المتأهلة إلى دوري الثانية.

صاحبة الجلالة في أرشيف الإذاعة

محمد المنصور
almanssor@maktoob.com

خلال أيام قليلة ماضية قام مسؤول سعودي، ودون سابق إشعار لرئاسة قطاع إذاعة صنعاء، بزيارة مفاجئة إلى إدارة المعلومات والأرشيف الإخباري بالإذاعة. هذه الزيارة تثير الكثير من التساؤلات يفترض برئاسة القطاع الإجابة عليها:

– ما سبب هذه الزيارة لذلك المسؤول، وبتلك الطريقة التي أقل ما توصف بـ"الخلسة"، إلى أهم إدارة في إذاعة صنعاء، وهي إدارة الأرشيف الإخباري والمعلومات؟! هذه الإدارة لحساسيتها سبق وأن تفاجأ موظفو الإذاعة قبل ما يقارب عاماً بوجود رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح فيها للاطمئنان على الوثائق التي تحويها، حينما بلغه عن تسريب بعض الوثائق إلى جهات لم تحدد هويتها حتى الآن!

– ما دواعي أو حيثيات الزيارة المفاجئة لذلك المسؤول السعودي إلى إدارة الأرشيف الإخباري دون الإدارات الأخرى في الإذاعة؟

– لماذا لم يتم إبلاغ رئاسة القطاع بزيارة هذا المسؤول؟ وما الإدارات، والتي في العادة تكون إدارة العلاقات العامة، أو من هي الشخصيات التي تضع نفسها مكان رئيس القطاع لتكون لها صلاحيات إطلاع الآخرين على أمور تمس سيادة الدولة والتدخل في أبسط شؤونها الداخلية؟

– ما هي الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها رئاسة القطاع ضد هذه الشخصيات؟ وهل رتابة الإجراءات المتخذة، ومنها توقيف مدير إدارة العلاقات العامة، الذي من خلاله استطاع المسؤول السعودي النفاذ إلى إدارة الأرشيف في قضية من شأنها أن تمس سيادة الدولة واستقلالها، يعتبر إجراء كافياً من وجهة نظر رئاسة القطاع؟ ولماذا لم يكن للأمن القومي حق التدخل باعتبارها قضية أكثر فظاعة من سابقاتها التي أحيل فيها أحد المتهمين في إدارة الأرشيف إلى جهاز الأمن القومي والذي ظل حبيس أسواره ما يقارب العام بالرغم من براءته مما اتهم به براءة الذئب من دم ابن يعقوب، أو تدخل البحث الجنائي مثل ما حدث من تسريب لبعض الوثائق الصوتية من المكتبة الوثائقية؟

كل هذه الأسئلة من شأنها أن تؤكد ما ذكره الشيخ المرحوم عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته عن أن المملكة العربية السعودية لا تزال تحكم اليمن أكثر مما يحكمها رؤساؤها.

فإلى متى سنظل، حكاماً ومحكومين، تحت الوصاية السعودية؟

ولهذا فإن الإجابة على التساؤلات السابقة تستدعي من صانع القرار السياسي إعادة النظر في القيادات الإعلامية وتعيينهم طبقاً للخبرة والكفاءة وليس طبقا للولاء أو المحسوبية؛ نظراً لحساسية المناصب التي يتولونها.

الشعار بين التضليل والمصداقية (2-1)

إعداد الاستاذ/ عبدالباري طاهر

مدخل:

سلفاً لا بد من الإشارة إلى حداثة التجربة النيابية في اليمن. فبرغم مطالبة الأحرار اليمنيين (الحركة الوطنية الأم في المتوكلية اليمنية) بالدستور ومجلس شورى منذ العام 48، عام صياغة الميثاق المقدس (دستور حركة 48) إلا أن الدستور ظل "كفراً بواحاً" لدى الحكم الإمامي. وبقي مطلب الحياة النيابية والدستورية رجساً من عمل الشيطان، والأحرار الدستوريون عملاء الاستعمار وكفرة. وقد ظل الأحرار أوفياء لفكرة الدستور والحياة النيابية، رغم أنهم لم يحرزوا الكثير من النجاح حتى بعد استيلائهم على السلطة في الـ5 من نوفمبر 67.

لا شك أن لطبيعة تحالفاتهم مع شيوخ القبائل دخلا كبيرا في تعثر توجهاتهم السياسية والفكرية. وفي جنوب الوطن في منتصف الخمسينيات برز خطان: خط يقبل ويدعو ويشارك في انتخابات أول مجلس تشريعي لعدن، وخط آخر يدعو إلى المقاطعة. وقد ارتبطت الدعوة للمقاطعة بدعوات الوحدة اليمنية، وبالطبقة العاملة والأحزاب الحديثة: القوميين العرب والبعث والناصريين والماركسيين. وكانت الجبهة الوطنية المتحدة هي العنوان الكبير لدعوات المقاطعة.

وفي أواخر 58 ترأس المؤتمر العمالي النضال في سبيل مقاطعة الانتخابات إلى المجلس التشريعي. وندد المؤتمر بحرمان المستعمرين العمال الشماليين من الحقوق الانتخابية. وطالب بإلغاء أهلية الانتخابات الملكية، وحق النقض الممنوح للمندوب السامي البريطاني فيتالي نؤومكين ("الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية" ص 53). وقد ظلت المقاطعة قائمة، سواء في انتخابات المجلس التشريعي أم في انتخابات المجالس البلدية، حتى قيام ثورة سبتمبر 62م في الشمال.

واتخذت المقاطعة أبعاداً وطنية، باعتبارها رفضاً للسياسة البريطانية، ولأنها تحرم أبناء الشمال النافذين في الحركة النقابية العمالية والأحزاب السياسية الحديثة من حق المشاركة في الانتخابات.

في الجمهورية العربية اليمنية جرت عدة انتخابات للمجالس: الشورى، الوطني، والنواب. ولكنها كانت أقرب للتزكية والتعيين، أو الاستفتاء في أحسن الأحوال، منها للانتخابات، كما هو الحال في انتخابات مجلس الشعب الأعلى في الجنوب. فالانتخابات في الشمال مجرد استفتاء، بينما كانت في الجنوب تجرى على أساس القائمة الحزبية لحزب واحد ووحيد، هو التنظيم السياسي للجبهة القومية، ثم الحزب الاشتراكي.

وكانت أول انتخابات حرة ونزيهة ووفق معيار انتخابات تنافسية بين عدة أحزاب واتجاهات سياسية وفكرية، هي انتخابات 27 ابريل 93م. وهي غالباً ما يرجع إليها كمعيار للانتخابات الحرة والنزيهة.

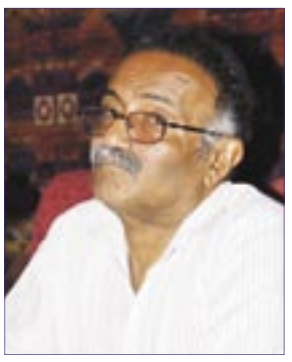

أولاً: الرموز

إن رموز الأحزاب غالبا ما تصبح بمثابة العنوان الرئيس للحزب. وهي وإن كانت عنواناً مميزاً لهذا الحزب أو ذاك، إلا أنها لا يمكن بالضرورة أن تتطابق أو تعبر حقيقةً عن الهوية الفكرية والسياسية؛ فهي مجرد ترميز أو علامة أو إشارة للتعريف أكثر من أي شيء آخر. والملاحظ أن شعارات الأحزاب اليمنية مؤشر للماضوية اليومية، أكثر من دلالاتها على الحاضر أو المستقبل. فرمز المؤتمر (الخيل) مثلاً في بلد أو منطقة أو حتى أمة لم يعد للخيل مكان فيها بالمعنى الذي كان قائماً في الماضي، بل لم يعد للفَرَس من وجود حقيقي في الحياة العملية اليومية، ومن باب أولى في ميادين الفتوة و القوة، إلا في المخيلة الماضوية. والشمس كرمز للتجمع اليمني للإصلاح دعوى طويلة عريضة ولكنها لا تدل مباشرة على معنى محدد، ورمزيتها للدلالة على الحق والحقيقة تعني المتخيل أكثر مما تعني شيئاً في واقع الحياة السياسية. والنجمة بالنسبة للاشتراكي ربما تكون أكثر غموضاً والتباساً، فهي قد تؤول إلى أنها آتية من النجمة الحمراء للحزب الشيوعي السوفييتي، وقد تفسر بفينيسيا أو أفرودويت الرومانية أو عشتار الشرق أوسطية أو عثر اليمنية أو الزهرة الإسلامية، وهي معبود قديم في ظل الديانات ما قبل التوحيدية، ولكنها شديدة الالتباس.

أما شعار الهلال عند الوحدوي الشعبي الناصري فهو أيضاً رمز إسلامي أكثر من قومي، بمعنى أن دلالته الإسلامية هي الأقوى والأكبر، شأن الصليب بالنسبة للمسيحية والمسيحيين. ومهما يكن فإن دلالاتها على واقع الحال بعيدة جداً، ولا تعطي مصداقية محددة ومعينة.

أما الشعارات في العمل الانتخابي فغالباً ما تكون ذات طبيعة دعائية وتعبوية سرعان ما تنسى عقب الإنتخابات، وكثيراً ما تصاغ لدغدغة وجدان الناخب ومحاولة اجتذابه والظفر بصوته، بغض النظر عن مصداقية وواقعية هذه الشعارات من عدمها. وقد يصل الأمر في حمّى الانتخابات، التي يسودها تنافس حقيقي قوي ومؤثر، إلى صياغة شعارات الانتخابات الرئاسية للعام 2006م بين الرئيس علي عبدالله صالح والمنافس فيصل بن شملان سوف نلحظ كثيراً من الشعارات الضارة والديماغوجية، وتوظيف الأمن والإرهاب، والصوملة، والعرقنة، في هذه الدعاية البائسة.

وإذا ما راجعنا برامج الأحزاب وشعاراتها نلاحظ التوظيف السياسي لقضية الدين لدى الجميع، وبالأخص لدى الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام. ففي برنامج المؤتمر الشعبي العام لانتخابات 27 ابريل 1993م، وهي أول انتخابات نيابية تنافسية تتحدد القضايا الرئيسة في البرنامج على النحو التالي:

أ) الولاء لله والوطن والثورة.

ب) التمسك بالإسلام عقيدة وشريعة.

ج) التمسك بالنظام الجمهوري ومبادئ الثورة اليمنية وحماية الوحدة.

د) التمسك بالشرعية الدستورية أو بناء الدولة العصرية.

هـ) التمسك بالديمقراطية.

أما التجمع اليمني للإصلاح فيرتب أولويات برنامجه الانتخابي للعام نفسه على النحو:

1. الإسلام عقيدة وشريعة.
2. الوحدة الوطنية.
3. النظام الجمهوري.
4. الانتماء للأمة العربية والإسلامية.
5. التداول السلمي للسلطة.

وتميز الحزب الاشتراكي حينها عن المؤتمر الشعبي والإصلاح بطرح قضية تحقيق العدالة الاجتماعية. بينما تبنى حزب البعث العربي الاشتراكي قضية: العدالة، الحرية، المساواة.

وطرح الوحدوي الناصري:

تكريس قيم الحرية والعدل والتسامح وحماية الحريات والتداول السلمي للسلطة والانتماء للأمة العربية. واشترك مع المؤتمر والإصلاح والإشتراكي في التأكيد على العقيدة الإسلامية.

أما في انتخابات 1997م فإن المؤتمر قدم نفسه كحزب وحيد وحاكم ولكل اليمنيين، غير آبه للمعارضة والمنافسة التي لم يشارك فيها الاشتراكي ودخلها الإصلاح كحليف استراتيجي حسب خطاب الإصلاح حينها.

ثانياً: استغلال الجنس

تكاد الأحزاب الحاكمة والمعارضة أن تجمع في طرح مشاركة المرأة ومساواتها بالرجل على صعيد الخطاب الدعائي ليس غير. ولكن على صعيد الممارسة الفعلية فإن الإقصاء والاستبعاد سمة مشتركة بين جميع الأحزاب. وحتى الاشتراكي الذي سمح بقدر معين من مشاركة المرأة أثناء حكمه في الجنوب وسن "قانون أسرة" يعتبر ثاني أهم قانون أسرة في الوطن العربي، إلى جانب القانون التونسي، وقدم ثلاث فتيات لانتخابات العام 93م، تراجع عن دوره في تبني قضية المرأة وحق المشاركة الفعلية، وخضع لابتزاز الحكم والمزاج الشعبي التقليدي الذي لا يقبل بمشاركة المرأة.

والحقيقة أن الدستور اليمني الذي خضع لتعديلات متكررة، والتشريعات والقوانين النافذة، والفتاوى الدينية، وخطاب المسجد، والقيم والتقاليد الشعبوية، والتربية والتعليم، كلها تنتقص من حق المرأة، ولا تسمح بمشاركة حقيقية أو دخول للحياة السياسية.

وإذا ما قرأنا برامج الأحزاب في الانتخابات نلاحظ الآتي:

المؤتمر الشعبي العام:

في برنامجه للعام 93م يطرح: "النساء شقائق الرجال"، ولهن دور أساسي في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مؤكداً على الحقوق التي كفلها الإسلام والدستور. والحقيقة أن عبارة "النساء شقائق الرجال" مجتزأة من حديث للرسول الكريم، ولها طابع معنوي وأخلاقي أكثر من تشريعي، وبهذه الجملة القائمة جرى تعديل دستور 64 في "ج. ع. ي"، وهو الدستور الذي نص على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات، وتحريم التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة. فعقب انقلاب 5 نوفمبر 67م، وتحديداً في دستور 70، جرى التعديل بما يضمن الانتقاص من حق المساواة.

واللافت أن دستور دولة الوحدة العلماني قد عاد إلى نص دستور 64 مؤكداً على المساواة ومنع التمييز. ولكن وعقب حرب 94م عادت الدولة إلى دستور نوفمبر 67 لتلغي النص على المساواة والاستعاضة بالجملة الإنشائية "النساء شقائق الرجال... الخ"،ورغم التنافس المستعر في انتخابات 93م واحتدام "المزاودة"، إلا أن المؤتمر عجز حقيقة عن تبني قضية المساواة ومنع التمييز.

وربما كان التجمع اليمني للإصلاح أكثر صراحة من المؤتمر في طرح قضية المرأة بالصيغة التقليدية. فهو لا يقر مبدأ المساواة، وهو بوضوح مع التمييز. فقد نص برنامجه على:

1. إعطاء عناية خاصة لتعليم الفتاة.
2. المحافظة على الأسرة والعمل على تخفيف تكاليف الزواج.
3. الاهتمام بالمرأة، وضمان حقوقها التي أقرتها الشريعة الإسلامية كحقها في التعليم والعمل والتملك والإرث، واختيار الزوج والمشاركة في بناء المجتمع ونهضته.
4. التصدي لكل محاولات استغلال المرأة وإفسادها وامتهان كرامتها.

والإصلاح هنا منسجم مع رؤيته لقضايا المرأة وحقوقها: حق التعليم، والمحافظة على الأسرة. وهي عبارة ملتبسة قد تعني أولوية المكوث في المنزل لرعاية وتربية الأطفال، أو التغليب في حال التعارض. وتقييد الحقوق بالشريعة الإسلامية إحالة إلى اجتهادات فقهية تبدأ ولا تنتهي. وفي الأخير فإنه يطرح الجزئيات والقضايا الثانوية، ولا يقر بحقيقة المساواة أو منع التمييز.

الحزب الاشتراكي

نص برنامج الحزب على حق المرأة في ممارسة النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمهني الوظيفي والثقافي، وكل العمل العام الذي يخدم الوطن والمجتمع، ويعلي من دورها ومكانتها.

والنص هنا أجلى وأوضح من موقف الإصلاح والمؤتمر، الملتبس والموارب. وربما كان العيب في النص عدم تجريم التمييز، وعدم الإحالة إلى الدستور. كما أن ميزته أنه لم يحل إلى الشريعة الإسلامية كما فعل معظم الأحزاب المشاركة في المجلس حينها؛ لأن الشريعة بمعنى الفقه لا تتفق على هذه الحقوق.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي فلم يتعرض لقضية المرأة. ولا يختلف حزب الحق كحزب إسلامي في هذه القضية عن الإصلاح، إن لم يتفوق عليه في التفاصيل والقيود. ويحيل الوحدوي الشعبي الناصري إلى قيم الدين الحنيف والتراث الحضاري لمجتمعنا. وهي عبارات إنشائية وغامضة لا تعني الكثير، وربما تخدم المحافظة أكثر.

وإذا ما قارنا الموقف من المرأة في برامج الأحزاب في انتخابات العام 1997م، فإن الملاحظ تحسنه في الخطاب واقتراب أكثر من تبني "حق المرأة في المشاركة".

لا ننسى أن نشير إلى أن هذه الانتخابات قد جاءت عقب حرب 94م، مما جعل الانتخابات أقرب للاستفتاء منها لانتخابات حقيقية. فقد غاب الاشتراكي عن المشاركة ودخلها الإصلاح كحليف استراتيجي وشريك في الحرب، مما صور الانتخابات وكأنها اقتسام للكعكة وعقاب للأطراف المهزومة ومكافأة لحلفاء الحرب. ومن هنا فإن الخطاب هو الآخر لم يتخذ الطابع التنافسي، وإنما المنح والعطاء من طرف المنتصر. ومن هنا نلحظ التكرم في إجزال العطاء ومنح الوعود؛ مع الإقرار بالتطور في البرامج والخطاب لدى الإصلاح والناصري، فالمؤتمر الشعبي العام يرى:

أ) تطوير ودعم دور المرأة في الحياة العامة.

ب) تعليم وتدريب وتأهيل المرأة على القيام بمهامها التربوية والأسرية (لاحظوا الحصر في المهام التربوية والاسرية)، أي المهام المنزلية ومساعدتها في المساهمة النشطة والفاعلة في الحياة السياسية العامة والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ج) تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها السياسية.

د) التوسع في برامج محو الأمية.

والصيغة هنا تتخذ شكل المنح المستعلي والممزوج بالوصاية والروح الأبوية، وربما كانت صيغة الإصلاح أكثر تطوراً وأنها لم تصل حد القبول بالمساواة. فهو يدعو إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وتخليصها من الوأد النفسي والمجتمعي الذي تعاني منه.

هـ) تمكينها من كل حقوقها المشروعة. والسؤال: ما هي الحقوق المشروعة والحقوق غير المشروعة؟ فتقييد الحقوق بـ"المشروعة" يفتح أبواب تساؤل يبدأ ولا ينتهي. ويدعو إلى إنشاء دار للأيتام ودعم الأمهات والأسر التي تكفل الأيتام.

وكان الوحدوي الشعبي الناصري أكثر تطوراً واقتراباً من ملامسة حق المرأة في المساواة:

أ) دعم المرأة في الحصول على حقوقها القانونية والاجتماعية والسياسية.

ب) مساندتها على القيام بدورها في التنمية والنهضة الوطنية.

● ورقة مقدمة إلى ندوة "الشعارات الانتخابية وتأثيرها على توجهات الناخب/ المرحلة الأولى: الأساليب والمضمون"، المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية، صنعاء، 24 – 25 أغسطس 2008م

يمانيو المهجر.. صراع الهوية وقسوة اللا إياب

أنور العنسي*

مهاجرون في جميع جهات الأرض وفي مجاهل كل القارات، مغتربون في أقاصي الدنيا، وغرباء في شوارع العالم، يكدون تحت شموسه اللاهبة، ويكدحون في صقيع أمطاره السوداء... يمانيون عند كل منعطف وتحت كل سماءٍ، عابرونٍ هنا مقيمون هناك، قدماء وجدد، عمالٌ، بحّارة، ومهنيون بارعون، عزّت عليهم لقمة العيش في الوطن، شأنهم شأن أطباء، مهندسين، ذوي خبرات وكفاءات علمية أخرى استضعفها التسلط ودفع بها الاستبداد قسراً بعيداً عن الدار والأهل والوطن.

ينتشرون في كل زمان لا زمن فيه لهم، تتوزعهم مدن ومجتمعات لم تكن يوما لهم، ولن يكونوا في الغالب أبداً لها أو جزءا من نسيجها. بعض هؤلاء يصيب حظاً في الغربة، بينما تذوي في الصمت حيوات غالبيتهم، ويطوي القهر أعمارها في لفائف التيه والنسيان. في مغترباتهم، الممتدة من أقصى الغرب الأمريكي إلى أرخبيلات اندونيسيا والصين، تحزنك حكاياتهم، ويحز في نفسك راهن أحوالهم؛ فأخبار الوطن الطافحة بحوادث القتل والعنف والاختطاف وفضائح الفساد والتسيب والفوضى، لا تبدو مشجعة لبعضهم على العودة مجازفا بما بات يلوي عليه من تعب العمر وكد السنين. بينما تزداد معاناتهم أكثر في جحيم عالم متغير تشتد فيه ضغوط العيش في كثير منّ بلدانه، وتتبدل فيها النظرة إلى الأجنبي حتى وإن كان يحمل العقيدة والمثل والأفكار ذاتها. في أحد أكثر الأحياء عنصرية، في ليفربول شمال غرب بريطانيا، اخترقت رصاصات الكراهية قبل أسابيع جسد عبده سعيد الصلوي، اليمني الوديع، صاحب دكان بيع الصحف. انشغلت الصحف البريطانية بالأمر حتى تم اعتقال الجاني. لكن الحادث مرّ على الصحافة اليمنية كما لو أنه لا يعني أحدا. لعل مقتل عبده سعيد ذكّر بموت يمنيين عديدين اغتالهم عنصريون ولصوص مجرمون في هارلم وبروكلين وشوارع خلفية أخرى في نيويورك وبافلو وشيكاغو وسان فرانسيسكو، ولم يسمع أحد ماذا جرى بعد. أما المهدرة آدميتهم وحقوقهم من يمنيي المهجر فلا تكاد تخلو منهم سجون الدنيا ومعتقلاتها بدءاً من غوانتانامو، حيث يقال إن السلطات اليمنية ترفض استلام العشرات منهم لتبقيهم ورقة في مناوراتها السياسية مع واشنطن، إلى سجون أكثر بلدان الجوار العربي، وحتى اريتريا ودويلات أمراء الحرب في الصومال..!! آلاف الشابات والشبان اليمنيين يكابدون في مغترباتهم – بقسوة بالغة– أزمة هوية، وصراعاً مزدوجاً، بين الانتماء إلى ثقافة وقيم بلدان المهجر، أو التشبث بتقاليدهم وبهويتهم الأصلية. ليس ثمة مساعدة من سفارات أو مراكز ثقافية لبلادهم في المهجر تعينهم على مواجهة ذلك. الشعور بالانتماء إلى الوطن يبدو آخذاً في التلاشي لدى أبناء صديقي الأكاديمي في إحدى جامعات ويلز. "لا جدوى من أخذهم كل سبت إلى مدرسة عربية في لندن، فلا أمل أن يعودوا في يوم ما للاستقرار في اليمن". هكذا بمرارة يقول هذا الصديق. أما زميلة مثقفة تقيم في أمستردام فتقول ابنتها ذات العشرين عاماً بعد أن عادت من اليمن برفقة والدها وأخيها: "ثمة واقع غامض ومستقبل مجهول. لا ندري إلى أين سنعود!".

هنا وهناك ترى شيوخاً طال بهم الغياب عن اليمن، وتقطعت بهم سبل الإياب إليه. ما إن تجلس إلى جوار أحدهم حتى يلفك شريط ذكرياته في دوامة من الأحزان والشجون. أخاديد وجه الحاج (ق. ع) تحكي قصص 45 عاماً من عذابات الغربة في شرقي كينيا. لكن الأسوأ من الآم الغياب عن الوطن، كما يقول، صعوبة العودة إلى وطن "يتربص بك فيه المتسلطون والغرماء ولصوص الأراضي وأدعياء الثأر منذ اللحظة الأولى التي تطأ فيها أقدامك أرضه". مغترب يمني آخر لا ينسى في ختام تذمره من أحوال البلد أن يردد "لكنه وطن". أما أستاذ جامعي حاصل على الجنسية الأسترالية فلا يزال شعاره منذ زمن "لا مكانة ليمني في وطنه!". يؤكد هذا عالمٌ صديق آخر هاجر إلى أمريكا ونال شهادتي دكتوراه من أفضل جامعتين فيها، لكنه عاد من اليمن إلى مغتربه خائبا، إذ لم ترق شهاداته لبعض المتنفذين في دوائر المحسوبية والمحاباة. يتمتم بقوله: "لا يهم هناك (في اليمن) ماذا تعلمت وماذا تعرف، المهم هو: من تعرف؟"! قبل سنوات في مارسيليا جنوبي فرنسا ترك عجوز يمني رائع التحق بالجيش الفرنسي في جيبوتي في ثلاثينيات القرن الماضي وتعرف أثناء خدمته العسكرية في فيتنام بحاكمها الفرنسي المتمرد الرائع الروائي الشاعر وعالم الآثار أندريه مالرو، ترك هذا العجوز في ذاكرتي كلمات عصية على النسيان: "نهاجر كي لا نقتتل على كسرة خبز. نحن قومٌ لا نحتاج إلى حربٍ كي ننزح"!!

* كاتب وصحافي مقيم في بريطانيا

حضرمة الإرهاب

هشام السقاف

هل أتاكم حديث الجائزة؟ يوم "كرّم" وزيرنا المعني بالتربية والتعليم هذا الأسبوع البطلين الناشئين الفائزين ببرونزية الأولمبياد العربي للكيمياء بثلاثين ألف ريال (150 دولارا) لكل بطل؟

هذا هو أقصى ما أكرمت به الوزارة المربيّة لعالَمي المستقبل القادمَين على خطى النوبلي أحمد زويل. وهذه هي في الواقع مكانة وقدر العلم والعلماء في نظر الحكومة الرشيدة التي أنفقت مليار ريال هذا الصيف على تأهيل الشباب في مخيمات ومراكز لم نسمع أنها أفقست خيال علماء أو أبطال أولمبيين نفاخر بهم غير أبطال القفز على البعير الذين ينال المحظوظ منهم المليون ريال وأكثر في مهرجانات الفروسية العربية الأصيلة كالحسينية.

الحظ والنصيب ليسا من دعاء العلماء والعلم، ليس سوقهما، فالشابان البطلان اللذان توّجا وطنهما اليمن بالمركز الثالث بين 11 دولة عربية في أولمبياد العرب الرابع للكيمياء المقام بالأردن من 17 حتى 20 أغسطس 2008 هما مشروعا عالمين للمستقبل غير البعيد أعلن عنهما القائمون على الاولمبياد، لاسيما أنهما مازالا في المرحلة الثانوية وعلامات النبوغ بادية عليهما وفي أدائهما القوي والرائع في المنافسات العلمية النظرية والتطبيقية مع 44 من أقرانهما ومن طلبة الجامعات كذلك المتنافسين في أولمبياد الكيمياء.

صالح سالم عمر بن طالب من الصف الثاني بثانوية سيئون النموذجية بمحافظة حضرموت فاز بالمركز الثالث في اولمبياد العرب، بعد أن سبقه بفوزه بالمركز الأول على مستوى اليمن في التصفيات المؤهلة لهذا الاولمبياد الذي شارك فيه 33 طالبا ثانويا وجامعيا بصنعاء أواخر يوليو. وزميله خالد ناجي من ثانوية الكويت بأمانة العاصمة حاز المركز الرابع في الاولمبياد؛ ليحصدا معاً لليمن الميدالية البرونزية في أول مشاركة يمنية في هذا الاولمبياد العربي، وهما موعودان بالمشاركة في الاولمبياد الخامس عام 2010م بالسعودية.

قال البرونزي صالح بن طالب انه لم يكن أمامه إلا أسبوعين للاستعداد للاولمبياد، ولو علم به قبل وقت كاف لأمكنه التقدّم على منافسيه الأردني والفلسطيني صاحبي الذهبية والفضية. وأضاف: "أحضر نفسي من اليوم كعالم كيمياء"، غير آبه لـ"حفاوة" التكريم أو الاستخفاف.

لن يبحث عن سيرة "بن طالب" وصورته أحد، ولم يظهر خبر فوزه بمشروع عالم كيميائي إلا في صفحات المنوعات الطريفة، ولن يبرز مسبوقاً بأصله (الحضرمي) على الضد مما حظي به الانتحاري القاعدي طالب الجامعة (المشجري) منذ فجّر نفسه يوم 2 يوليو الماضي بسيئون أمام مجمع الأمن، وغطى اسمه وفصله وأصله عناوين الصحافة ووسائل الإعلام.

إنها معادلة الكيمياء، الإرهاب، والعرب يا صديقي.

خلاف "الفرقة والسبعين".. وهم أم حيلة؟

يحيى الثلايا
tholaia100@hotmail.com

بين كل فترة وأخرى تظهر في الوسط الصحفي كتابات تتحدث عن خلاف وتقاطع المصالح بين الرئيس علي عبدالله صالح واللواء علي محسن صالح، وعن أثرها في تحديد الوضع السياسي للبلاد، وما قد تؤول إليه من تغير سياسيي. هذه الكتابات يغلب عليها الطابع التخيلي، حتى بات البعض يعتقدون أن هناك ملامح تغير قريبة في الوضع العام للبلاد، بسبب العلاقة بين الرجلين، وما تسرب مؤخراً عن تعيينات عسكرية قد تفضي إلى إقالة اللواء علي محسن صالح من قيادة المنطقة العسكرية الشمالية الغربية.

القراءة الأكثر عمقاً لهذه المشكلة توصل إلى حقيقة أن الخلاف إما أن يكون وهماً لدى البعض، وإما أن الحديث عنه صناعة إعلامية مقصودة.

المصالح التاريخية والسياسية للرجلين ليست من السهولة بحيث تغيرها مقالة كاتب أو خلافات حول بعض التفاصيل الفنية في أداء كل منهما، فالمصالح التي تربطهما أكثر بكثير من نقاط الخلاف بينهما.

الحديث عن علاقة علي محسن بالإصلاح، كمفردة من مفردات الخلاف، تبدو نكتة أكثر منها واقعية، إذ أن العلاقات التي تجمع علي محسن بالقوى والأشخاص (والإصلاح جزء منها) لن ولم تكن على حساب علاقته بالرئيس صالح، الذي يتحدث البعض عن كونهما أخوين غير شقيقين، بل ربما كانت لصالح علاقاتهما، إضافة إلى أن أحد أهم مميزات علي محسن تمكنه من بناء شبكة علاقات واسعة، ولم يحدث أن كانت العلاقات الشخصية له إلا نقاط قوة للرئيس صالح. وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة ما يؤكد أن علي محسن استخدم علاقاته الواسعة لضمان حظ أوفر للرئيس صالح في منافسته مع مرشح اللقاء المشترك.

● علي عبدالله صالح

● علي محسن

ومن وهم الخلاف المشار إليه يتحدث البعض عن رغبة علي محسن في تولي السلطة بعد صالح، واعتراضه على ما يتردد عن توريث نجل الرئيس. وهذا له ما يفنده؛ إذ أن "محسن" ليس محتاجاً إلى المنصب والشهرة والمركز حتى يبحث عنها. كما أن المرحلة العمرية له لا تعطي مبرراً لهؤلاء الواهمين، إذ ليس هناك فرقاً يعتد به في سن صالح ومحسن.

من الغريب أن يأتي هذا الكلام في أكثر من مرحلة مع اشتداد التجاذب بين الحاكم والمعارضة حول القضايا السياسية، الأمر الذي توقع معه البعض أن حكاية الخلاف مقصودة ويراد منها إشغال المعارضة بقضايا جانبية بعيداً عن مطالبها السياسية والبرنامجية، أو أن القصة هي تبادل أدوار بين الرجلين بحيث يضمن أحدهما فريق الحكم ويضمن الآخر فريق المعارضة.

الرئيس ليس أقل ذكاءً من أصحاب هذا التوقع، إذ أنه سيفكر كثيراً وسيحسب ألف حساب قبل اتخاذ قرار مصيري بهذه الخطورة التي يصورها الكتاب، كما أنه لن يفرط بأحد أركان حكمه الذين اعتمد عليهم طيلة ثلاثين عاماً.

علي محسن صالح رجل أكسبته الحياة الكثير من الخبرات، واستطاع من مركزه أن يجمع حوله المختلفين بدهاء وحكمة يندر في أمثاله توفرها. لكن المراهنة على خلافاته مع الرئيس كحل لمشاكل الوطن، أو اعتبارها انتصاراً للمعارضة، ليست في محلها، إذ أن مجرد الظن بأن القوة تبنى من خلافات الآخرين خطأ فادح. كما أن القراءة لعلاقة الرجلين ومميزات كل منهما لا توصل إلى هذه النتيجة.

وبرأيي فإن الاشتغال الزائد بهذه القضية، من أناس يظنون أنفسهم "معارضة" أو قوة بديلة، ليس إلا تعبيراً عن عجز واعتراف بفشل. فالأجدر التوجه نحو بناء قوتهم وكتلتهم بدلاً من المراهنة الفاشلة على أخطاء توقع خلافات قد تحصل، أو أنه عدم إدراك للواقع الذي يعيشونه.

الجراد أهون من الفساد

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

يعد الفساد أنجع وسيلة وأمضى سلاح إذا ما تطلب الأمر الفتك بشعب من شعوب المعمورة، أياً كان تعداده، وأيًا كانت موارده وإمكاناته. إذ تعد هذه الآفة الخطرة والمدمرة أفتك الأدوات من حيث القدرة على القيام بهذه المهمة، بل وأنظفها من حيث القضاء على كل ما يوحي بالحياة دون الحاجة لإراقة قطرة دم واحدة، من خلال التدمير المبرمج الموجه نحو تدمير الذات، المتزامن مع التجويع والإذلال والتركيع. فلقد أفرزت هذه الظاهرة، من خلال تمددها في جسم الوطن بانسياب تام ودون عوائق، شريحة اجتماعية جديدة هي غاية في السوء، كونها تمثل مخرجات لظاهرة ما كان لها أن تستمر وتنمو بهذه الصورة التي هي عليها اليوم لو لم يكن هذا الريف الطفيلي ينمو معها في ظل المناخ الذي تهيأ له، وفي ظل تعدد وتنوع الأوحال الحاضنة والمساعدة له على النمو والتكاثر، والتي مكنته من ممارسة سلوكه المشين في وضح النهار، الأمر الذي انعكس على حياة الناس الذين لم نعد نرى في وجوههم غير حالات البؤس والأسى والوجوم والتجهم؛ إذ لا شيء يدعوهم إلى الابتسام في ظل تنامي هذه الظاهرة التي طالما أفقدتهم الأمل في أن تتحسن أوضاعهم يوماً ما، أو أن تأتي لحظة انفراج يتمكنون من خلالها من العودة إلى حياتهم الطبيعية. فالوضع المعيشي الحالي المغلف بالإحباط والقنوط هو ما أفقد الكثير توازنهم وقدرتهم على التركيز والتمييز في تحديد الصور والأشكال التي اختزنتها ذاكرتهم لعقود طويلة من الزمن، لدرجة عدم شعور الأخ بأخيه، والصديق بصديقه وهو يمر بمحاذاته أو بمواجهته، وكأنهما يعيشان اللحظات الأولى من يوم الحشر؛ هذا اليوم الذي لا يفكر فيه المرء إلا بنفسه وبمصيره المرتقب. الأمر الذي يحتم على كل الناس في ظل المعانات اليومية أن يرفع كل واحد منهم العتب واللوم على الآخر، بل وأن يسقط هذا العرف من ثقافته، ليلتمس بالمقابل لأخيه أو صديقه العذر، ما دامت لقمة العيش في أيامنا هذه هي الشغل الشاغل لكل الحواس، وما دام شعار "البقاء للأقوى" هو القانون السائد والمنظم للعلاقة بين الناس؛ هذا القانون الذي أفرز الكثير من الصور القاتمة والاحباطات المتزايدة، بحيث لم يعد هنالك من شيء يستوقف الناس ويلفت انتباههم غير الحديث عن ظاهرة الفساد، حتى وإن كان يدور همساً، أو عن بعد؛ كون هذا الحديث، وما يعنيه للناس من جوع وتشرد وتفكك أسر وإحباط وفقر وإذلال، بات من السهل على أية حاسة سمع التقاطه، حتى ممن يشكون من ضعف في أداء هذه الحاسة، في ظل الإجماع على خطورة هذا الداء وفي ظل استمرار تمدد هذه الظاهرة وانتشار هذه الآفة، التي لم تتوقف أضرارها على فئة بعينها أو عمر بذاته، بل امتدت لتشمل معظم شرائح المجتمع وفئاته العمرية والنوعية، لاسيما إذا ما سلمنا بنتائج هذا التدمير حتى هذه اللحظة، من خلال فرز نسب العاطلين والمحبطين والمدمنين على كل وسائل الإدمان المتاحة، والمعاقين عن تحقيق طموحاتهم المشروعة، وكذا نسبة عمالة الأطفال المتصاعدة والمخيفة، فضلاً على المشردين والتائهين في أرصفة الشوارع، وأزقة القرى والمدن على السواء. لقد أصبحت ظاهرة الفساد في هذا البلد من المسلمات؛ إذ تقاس درجة فحولة المسؤول بحجم سرقاته وعدد مرات سطوه وغزواته وجرأته في الاستحواذ على ما يقع تحت يده من سيارات وأثاث ومخصصات مالية... إذ باتت مثل هذه المنقولات مجرد غنائم في سابقة لم نكن نعهدها حتى أواخر الثمانينيات، كما لم تعهدها دول العالم، سواء المتقدمة منها أم المتخلفة، حتى هذه اللحظة؛ على اعتبار أن هذه الأصول من ممتلكات الدولة، التي لا يمكن التخلي عنها أو التفريط بها، ما لم ينقضي العمر الافتراضي لإهلاكها. لا أدري أي منطق وأي نظام وأي قانون يسمح بمثل هذه الإباحة التي يدفع ثمنها المواطن من عرقه ومعاناته اليومية! إذ لم يتوقف هذا الانفلات المالي على كبار المسؤولين، بل تعداه إلى الهيئات والمؤسسات، وبالذات الخدمية منها، التي تعتمد في إيراداتها على ما يدفعه المواطن مقابل ما يحصل عليه من خدمات، حتى وإن كانت تلك الخدمات جداً متدنية. في ظل هذا المشهد المحزن، وفي ظل هذا الركض نحو المجهول، خاصة ركض من فلت عقالهم من المسؤولين، نجد أناسا مازالوا يؤمنون باليوم الذي ستستقيم فيه الحياة، بحيث يعود الناس إلى وضعهم الطبيعي، وممارسة حياتهم الطبيعية التي اعتادوا عليها قبل هذا الانفلات، لدرجة أن واحداً من هؤلاء البعض، وإن كان قد قطع شوطاً لا بأس به في طريق تخليه عن فلسفته وذاكرته في ظل معاناته وجوعه وفقره، نجده يقلل من أهمية هذا الفساد، انطلاقاً من فلسفته في ألا شيء أقوى من الإنسان إذا ما استنهض قواه، وسخر إرادته للدفاع عن وجوده وإبقاء وطنه قدر الإمكان خارج دائرة المستباح؛ مستشهداً بأنه وآباءه وأجداده تخلصوا من آفة الجراد ذات يوم بالانقضاض عليها، ومن ثم أكلها، في الوقت الذي كان فيه الناس لا يملكون وسيلة لصدها غير ما أقدموا عليه، وفي الوقت الذي كان ومازال فيه كثير من الدول تخشى هذه الحشرة، وتحسب لها ألف حساب؛ مسترسلاً: أي فساد هذا الذي تتحدثون عنه، إذا ما قورن بالجراد؟! ربما في هذا الرأي شيء من الحقيقة، خاصة إذا ما أخذنا بالمسلمات، من حيث قدرة الإنسان على التصدي لمشاكله إذا ما توفرت الإرادة لذلك، ومن أن زحف الجراد واحدة من الكوارث الطبيعية التي لا يد للإنسان فيها، مقارنة بالفساد الذي ينجم في الأساس عن جُبن المواطن وذله ونفاقه وضعف إيمانه؛ إذ تنمو وتترعرع هذه الآفة الخبيثة في حضنه. إلا أن الكثير من العقلاء يرون أن الفساد أخطر بكثير من الكوارث والنكبات، من حيث الفترة الزمنية التي يعشعش فيها، ومساحة التأثير، التي لا تستثني شبرا من الأرض أو إنسانا يعيش عليها، باستثناء الفاسدين؛ فضلا على كون الجراد في الأخير يؤكل ولو من قبل أكلة القات، بينما الفساد كالقنفذ، كل ما في جسمه المكوَّر حراب، لا يدري المرء من أين يأتيه، وبالأخص القنفذ البلدي.

في حضرة البردوني

في الذكرى الـ9 لرحيل عبدالله البردوني، تعيد «النداء» نشر هذا الحوار الذي نشرته صحيفة «السفير» البيروتية عام 1995.

الحوار أجراه الزميل القدير **حسن العديني** مراسل «السفير» في صنعاء سنتذاك، وفيه يتجلى البردوني مثقفاً متشككاً من الطراز الأول، يخضع أفكاره ومثله للفحص والاختبار في معمل الواقع وحركيته، ناقداً بصرامة مسلمات جيله، جيل «الرومانسية الثورية» التي غمرت العالم العربي في عقود الخمسينات والستينات والسبعينات.

فيما يخصني فقد تفضل حسن العديني بدعوتي إلى المساهمة في التحضير للحوار، بعدما لحظ شغفي بالبردوني، وآرائه. وقد رافقته إلى بيت البردوني، وأكثر من ذلك وجهت، بإيماءة من «حسن»، عدة أسئلة لمضيفنا الاستثنائي.

إلى آرائه الانشقاقية فيما يخص الشعر والرواية والتطبيع الثقافي (مع اسرائيل)، كانت تلك المرة الأولى التي أستمع فيها مباشرة لرأيه في حرب 1994.

• البردوني

بالنسبة لصحفيين معارضين فإن حكمه القيمي الصارم حيال الحرب لم يكن صادماً. ما صدمنا حقاً هو رأيه في «الوحدة» رغم سابق اطلاعنا على آرائه النقدية حيالها. لكنه بعد الحرب بدأ متحرراً من أية كوابح، متعمداً تقويض مركزية «الوحدة» في وعي محاوريه وقرائه من بعد. وكلما استدعيت هذا الحوار طرق أذنيَّ السؤال الاستنكاري لحسن العديني: الوحدة مؤامرة؟!

في مقام الذكرى البردونية، هل أتجرأ فأقول إن البردوني ذاته وقع بعد رحيله ضحية مؤامرة؟ أتذكره حفياً بأعماله الجديدة (قيد الانجاز) ساعة التقيته في منزله بعد 3 سنوات (ابريل 1998). حدثني عن «الجمهورية اليمنية» الكتاب الذي شارف على الانتهاء منه، ليكون بمثابة جزء ثان لكتابه «اليمن الجمهوري» الذي صدر مطلع الثمانينات. قال إن «جمهوريته» يتعرض بالتحليل والتقييم لمرحلة الوحدة والحرب، متوقعاً أن يثير حفيظة كثيرين. وبقلب شاب يجرِّب للمرة الأولى ركوب بحور الشعر، تكلم بشغف عن مجموعته الجديدة «العشق في مرافئ القمر»، لافتاً انتباهي إلى حرف الجر، قبل أن يقطع بأنه في هذه المجموعة سيلوح مغايراً. كان على الدوام مخلصاً لانشقاقيته حتى في «ملكوت الشعر».

الذي يرى بأذنيه، كما داعبني في حوار أجريته معه في جلسة لاحقة، كشف عن مجموعة شعرية أخرى قيد الطبع هي «ابن من شاب قرناها». على ما فهمت فإن قصائدها تسير على منوال قصائد مجموعته الأخيرة «رجعة الحكيم ابن زايد». إلى الأعمال الثلاثة، تحدث عن عملٍ روائي لما ينجزه بعد.

الحاصل أن أعمال البردوني الأربعة اختفت قسرياً فور رحيله قبل 9 سنوات. وإنني لأعجب كيف تمر ذكراه بسلام دون أن يتحرك أحدٌ من المعنيين، وبخاصة في اتحاد الأدباء والكتاب، الذي كان البردوني من أبرز مؤسسيه وترأسه في دورته الأولى مطلع السبعينات، لوضع حد لهذه المؤامرة.

غداة وفاة البردوني ترددت شائعات عن خلافات بين زوجة البردوني وآخرين من أسرة البردوني بشأن تركته. وظهر لاحقاً أن الخلاف امتد إلى موروثه الإبداعي، بما فيه أعماله غير المنشورة. في مجتمع الشفاهة بامتياز، تسربت أنباء عن اختفاء هذه الأعمال، قبل أن يظهر أحد مساعديه (مرافقيه) لاحقاً ليؤكد أن أعمال الراحل في الحفظ والصون، مدللاً على ذلك بدفع إحدى قصائده الجديدة للنشر في إحدى الصحف المحلية. على أن الغموض يلف «جمهورية» البردوني، إذ لم يبادر أحد، بمن فيهم السيدة الفاضلة زوجته، إلى تقديم إيضاحات بشأن الكتاب.

المحقق أن إساءة بالغة ومستمرة تُوجه لليمنيين جراء ما يسميه البعض «إشكال عائلي»، فيما يشبه تصفية حسابات مع البردوني في غيابه. ولئن بدا مفهوماً موقف (لا موقف) المؤسسة الرسمية اليمنية حيال هدر تراث شاعر لم يوفرها يوماً في إبداعه ومواقفه السياسية، فإن موقف اتحاد الكتاب والأدباء ليس مفهوماً ولا لائقاً. والمنتظر أن ينتصر الاتحاد لنفسه قبل أن ينتصر للإبداع، فيبادر إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ تراث أبرز مؤسسيه.

■ **سامي غالب**

عبدالله البردوني في حوار حول الأدب والفن والسياسة:

غير حسّاس وغير مبصر من يظن أن الوحدة قائمة، فهناك غالب ومغلوب

■ الشعر الذي لا أفهمه جيد، والذي أفهمه رديء

■ ليس كل من قاد دبابة عليم بالتاريخ وله حس تاريخي

■ يريدون إشغال الناس بالمؤتمر والإصلاح، بينما الحكم فردي، والذي يحكم هو علي عبدالله صالح

■ كثيرون يرون أن الرواية قصيدة القرن الواحد والعشرين، هل معنى ذلك أن الرواية ستحل محل الشعر؟

– لا. الرواية هي فن مستقل بذاته، وإذا حلّت محل الشعر سقطت. إلا أن الرواية تشبه الشعر من عدة نواح، فالمجيدون في الرواية قلة، كالمجيدين في الشعر. إذا قلنا إن هناك خمسة مجيدين أحسنوا إجادة الشعر، وتمادوا في تطويره ببلوغ المدى، ففي الرواية كذلك. في الشعر مثلا: أدونيس، السياب، خليل حاوي، محمود درويش. هؤلاء ذروة في الشعر: هكذا (الحال في) الرواية، يمكن تقول: نجيب محفوظ، الطيب صالح، عبدالرحمن منيف، ومن الباقي، الباقي يكتبون الرواية كثيراً، ليست في غاية الجودة ولا لها بعد نفسي ولا لها بعد زمني. لكن الذين أجادوا الرواية فاقوا أحياء وفاقوا أمواتاً، نجيب محفوظ لأنه أبو الرواية المعاصرة، ولحق به الطيب صالح وواكبه، لا لأنه تحرك تحت مظلة نجيب محفوظ، بل لأنه جاء من رؤية مختلفة، فكان له وزن يوازن نجيب محفوظ، ولأنه مختلف عنه كلياً. على حين ظل كتاب الرواية، حتى والقصة، يقلدون نجيب محفوظ ويتحركون تحت مظلته في كل الأشكال، حتى في الثلاثية، عندما كتب محفوظ الثلاثية جاء من يكتب الثلاثية والرباعية وروايات بالكيلو، لكن لا أحد بلغ مبلغ محفوظ والطيب صالح وعبدالرحمن منيف. وأنقذ عبدالرحمن منيف من أن يقع تحت مظلة نجيب محفوظ أن موضوعه مختلف والمكان الذي يكتب عنه وتتحرك فيه احداث روايته من عالم مغاير لعالم نجيب محفوظ وعالم الطيب صالح.

■ لكن هذا يقود إلى سؤال: كثير من الأدباء والكتاب، أياً كان مجال إبداعهم، سواء كان شاعراً أم قاصاً أم روائياً، يبدع أعمالاً محدودة ثم يستجر ما يكتبه، يظل طول العمر يعيد تكرار ما أبدعه، يعني لا يوجد مبدعون من صنف رامبو، كيف تفسر ذلك؟

– أن يكرر المبدع نفسه هذه واردة، وقد قالوا عن نجيب محفوظ عندما كتب «المرايا»، إنه كرَّر نفسه وأن «المرايا» نسخة مختلفة من الثلاثية. لا، الشاعر والروائي والقاص يكتب عن موضوع محدد ويؤلف صوراً ويطرز عدة مفاهيم، ويكاد أن يكون في كل ناحية يخلق خلقاً جديداً، ثم يكتب بعد ذلك عملاً آخر يجيئ وله صور لم تكتمل في الأعمال الأولى، فيعيدها من وجهة أخرى من أجل أن يتناول ما فاته من الصور والأمشاج في الأعمال السابقة. ليس هناك تكرار. مثلاً نزار قباني يقولون عنه إنه كتب خمسة دواوين والآن يعيد الخمسة الدواوين في دواوين أخرى؛ لا. صحيح أن لغة نزار (مميزة)، لغة معجمية ولغة جمالية ولغة من رصيف الشيلان والفساتين ومن روائع الأنثى، هذه فعلاً لغة مميزة، لأنها لغة المرأة أنثى، أو المرأة قصيدة، أو المرأة رواية... هكذا، لكن نزار قباني عندما كتب الشعر السياسي تبدّى شاعراً مجيداً، وأنه يكتب عن الشعر السياسي مثلما يكتب عن بائعة الحرير، أو مذعورة الفستان، أو مثلما يكتب: «أيظن أني لعبة بيديه؟!». لكن نزار قباني بدأ يأخذه الجنون من ناحية رمي قصائده للتغني، لأن «نجاة الصغيرة» غنت له قصيدتين نجحتا، لكن بمقدار ما نجحت نجاة الصغيرة غنائياً ما نجح نزار فنياً ولا شعرياً. الغناء والموسيقى لا يمكن أن تزيدا الشعر موسيقى من عندهما، لا، النص الضعيف يظل ضعيفاً ولو في ظل الموسيقى، والقصيدة التي انتقلت إلى الغناء لم تعد قصيدة في حدودها، أصبحت عملاً آخر، مثلما تتحول الرواية إلى فيلم، من عمل مقروء إلى عمل منظور. فأقول إن الذين يقولون: هناك تكرار نفس لا، وإنما هناك تكرار بعض الالوان، بعض الصفات، بعض الإلماحات، لأنها كانت في الأعمال الأولى ناقصة، وصارت في العمل الجديد أوفى أو أشمل غرضاً. فليس هناك ما نسميه تكراراً نفسياً، ولا هناك من يكرر نفسه، وإنما الشعراء الذين ينقطعون أو النقاد الذين يتابعون بعجز يقولون إن فلاناً بدأ يكرر نفسه ولم تعد مؤلفاته الروائية تستحق النقد لأنه يكرر نفسه، ادرس لماذا كرر نفسه، وبيّن وجه التكرار، الناقد الحقيقي يفعله كذا.

■ على ذكر الشعر الغنائي، قرأنا في إحدى الصحف (اليمنية) أن مطربة عربية من الجزائر ستغني لك قصيدتين؟

– لا أذكر أن واحدة طلبت مني، ولا أنا قدمت لأي مطرب. عندي فكرة أساسية أن القصائد التي تُغنى هي القصائد الوسط وليست القصائد القمة. مثلاً أم كلثوم تغنّي لأحمد شوقي «ولد الهدى»، «نهج البردة»، «أيها النيل»، لكنها ما غنت جياد شوقي مثل «مصائل الايام»، «أعلى الممالك» (حول شكسبير). القصائد الجياد تستعصي على الغناء وتظل متفوقة على نفس المغني وعلى رؤية الملحن. القصائد الجياد لا تُغنى؛ أولا لأنها صعبة، وثانياً لأن الجمهور يحتاج اللغة العادية التي تمثل التجارب العادية، مثل «أيظن أني لعبة بيديه؟ أنا لا أفكر في الرجوع إليه»، يمكن أن تقولها 20 أو 1000 زوجة في كل يوم، فكرة عادية، صورة مستهلكة. «اليوم عاد كأن شيئاً لم يكن وبراءة الاطفال في عينيه»، تجربة عادية، تقولها امرأة غاضبة من زوجها أو زوج غاضب من زوجته، وفي كل بيت لهذه التجربة صدى أو صورة منها.

الشاعر الغنائي يختلف اختلافاً موضوعياً. لعبدالرحمن الأبنودي ١٥ ديواناً ليس فيهما قصيدة غنيت، لأنه يرى أن قصيدة الغناء عادية، يكتب عنها وهو يمشي، أو يقولها قبل أن «يخلص» فنجان القهوة، لكن القصيدة التي للشعر ومن قواعده وملكوته تستعلي على التغني. حتى في الشعر القديم عندما يروي لنا صاحب كتاب «الأغاني»: غنى الموصلي صريع الغواني أو غنى ابراهيم المهدي لفلان، تجد أن الأبيات التي تغنى أقل تجربة من تجارب الشاعر نفسه، مثلاً تُغنى لعمر ابن أبي ربيعة قصيدة:

ليت هنداً أنجزتنا ما تعد
وشفت أنفسنا مما تجد
واستبدت مرة واحدة
إنما العاجز من لا يستبد (...)

فتضاحكن وقد قلن
«حسن» في كل عين من تود.

فهذه تجربة المرأة كل يوم، الذي يحبها يراها أجمل النساء، لأن الحب يخلق الجمال، وليس الجمال هو الذي يخلق الحب.

■ مع هذا أنت تتوغل في الغموض كلما تقدمت في العمر أو مرت بك التجربة. هناك من يربطه بالقمع، والأستاذ البردوني معروف بشجاعته؟

– لا يفسر الغموض بذلك، كلما تقدم الشاعر في العمر تزايدت أفكاره وتزاحمت تجاربه، وصعُب عليه كتابتها بوضوح، فهو غموض الأصالة وغموض تعقد الأفكار وليس غموض المفردة، وأظن أن الشاعر يعرف مسؤوليته. القارئ يجب أن يحرِّك أكتافه ويهز عضلاته ويستعد لأن يتثقف، لأن الأدب السهل لا يعطي إلا تجربة سهلة، أعظم الوجبات صعبة الهضم، لكن الوجبات الخفيفة موجودة في كل مكان. أتصور أن القصائد المغناة أو القصائد (العادية) التي هي كالسندويتش، سهلة الهضم وسهلة التناول. لكني أريد من القارئ أن يتحرك وجدانياً وأن يعيد (القراءة) وأن يحاور ويعيد المحاورة والتكرار. ليس هناك صعب، كنت مطبوعاً على الشعر القديم، يعني نشأت عليه وقرأت يمكن عشرات الدواوين، وعندما بدأت في الخمسينات أقرأ الشعر الجديد كان صعباً عليَّ، ثم قلت: ليس هناك صعب. كررت ثم كررت حتى بدت لي فكرة أن الذي لا أفهمه هو جيد، والذي هو في مستوى فهمي هو رديء. يجب أن تقرأ ما لا تفهم حتى تفهم.

■ لماذا لم تعد هناك قصائد توزع كالمنشورات السرية، وأين ذلك الشارع العربي الذي لم يكن يميِّز بين القصيدة والقنبلة؟

– لا. كان هناك مجتمع محدود، وكانت المشاكل المعيشية سهلة، وعندما تضخمت مشاكل الحياة أصبح الناس مفقودي الوعي، قارئاً ومؤلفاً. هذه بسياسة ذات بعد وذات دراية في النفس والمجتمع.

■ هل للإعلام دور؟

– للإعلام دور، لكنه مضلِّل.

■ لماذا أخذت علي بن زايد كقناع لشهاداتك في ديوانك الأخير؟

– لأن الثلاث السنوات الأخيرة ما احتكمت إلى الشعب في وحدة أو عدم وحدة، ما احتكمت للشعب في حرب أو عدم حرب، ولهذا حُكم على الشعب بما يريد الفرد، فأنا اخترت، علي بن زايد على أساس أنه رمز للشعب ويجب الرجوع إليه.

■ ما موقفك من دعوة البعض إلى تجسير العلاقة بين المثقف والامير؟

←

■ لم أدافع عن أدونيس ولكني قلت إن إخراجه من الاتحادات (قومية وقطرية) عبث، لأنه لم ينتمِ إلى أي اتحاد

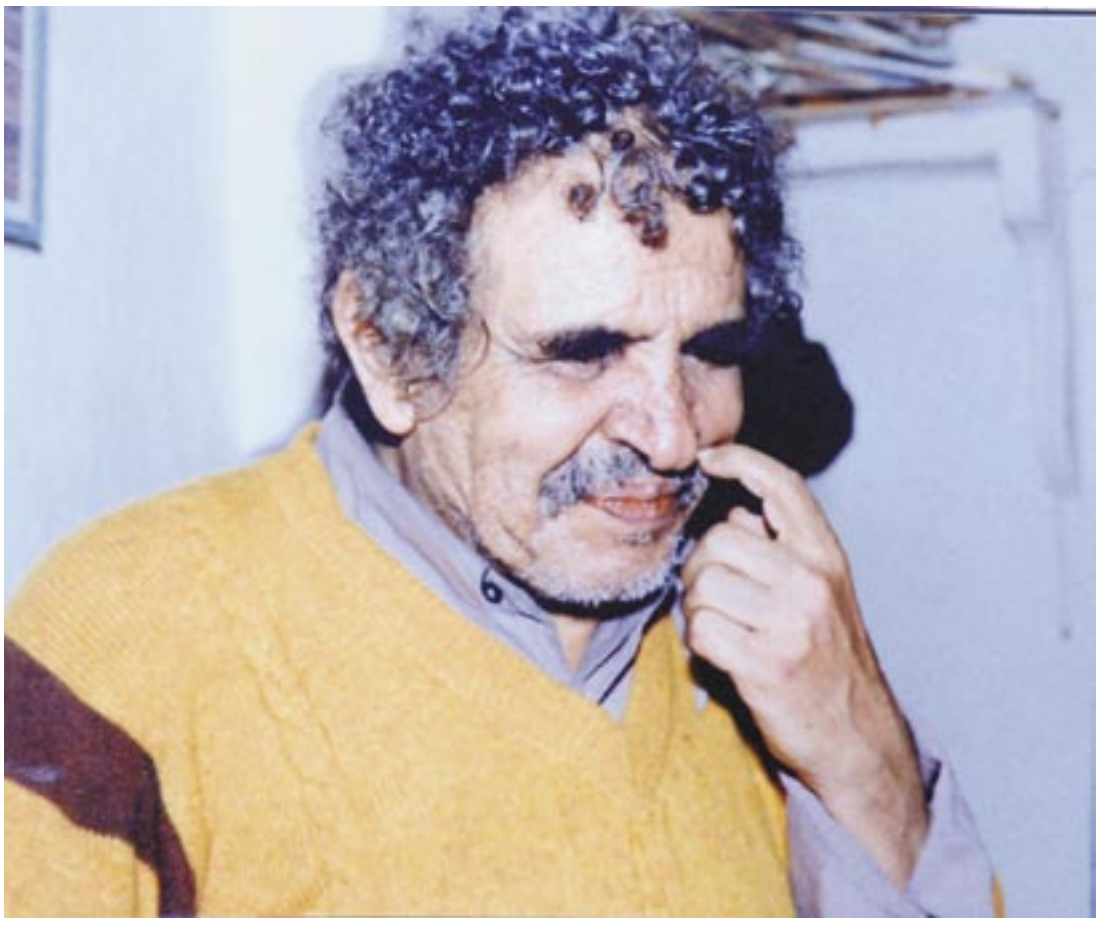

■ حركة 13 يونيو كانت في بدايتها تآمرية، ثم تجاوزت التآمر، لأنها عرفت أن الشعب أبقى

– لا يمنع أن يكون الأمير مثقفاً، بل أكثر الأمراء أقدر على التثقف، لأنهم يملكون أغلى الكتب ويجدون أحسن الاوقات للقراءة، هذا إذا كانوا أمراء مثقفين، لكن الوزراء الذين صعدوا من الشعب كانوا خارج الوزارة مثقفين، وعندما أصبحوا وزراء أصبحوا مجرد موظفين ليس لهم علاقة بالثقافة ولا بالفهم.

■ في أشعارك الكثير من المفردات المحلية والاشتقاقات اللغوية وأسماء مناطق يمنية، هل تضع القارئ العربي في الاعتبار لحظة إبداع القصيدة؟

– نعم. مثلما أنا أقرأ في الشعر العربي أماكن لا أعرفها، وبفضل قراءة الشعر أعرفها. عندما أقرأ «جيكور» في شعر السياب أعرف أنها قرية، وأنا أكتب عن أماكن يمنية (كي) يعرفها القارئ العربي لأنها تأتي متناسقة مع التجربة الشعرية وتأتي الأسامي المكانية في أمكنتها التي لا يمكن أن تكون إلا لها، فهناك تهيئة وإحكام لوضع اسم المكان، لأنه أكثر ايحاءً وأعلى إشارة وأبعد مرمى. فهم القصيدة لا يتوقف على المكان. يمكن أن يكون في قصيدتي عشرون اسماً، وذلك لا يعوق القارئ العربي عن فهمها، فالشعر يجب الا يعرَّف بنفسه فقط، وإنما يكون باباً إلى معارف من وراء معارف الشعر.

■ العقاد قرأ شخصية ابن الرومي من شعره، هل تعتقد أن بالإمكان في المستقبل أن يُقرأ التاريخ اليمني من خلال قصائد البردوني؟

– لا. يمكن أن تقول حياتي من خلال شعري.

■ لكن هناك رصد وتاريخ غير مفصل في شعرك؟

– قد يشكل الشعر تجربة تاريخية، قد يكون دليلاً للمؤرخ، قد يكون مسبراً يسبر به الأشياء، لكن أن يشكل تاريخا لا، لأن الشعر تاريخ يؤرخ من الداخل، والتاريخ فن يؤرخ من الخارج، فالشعر في ذاته هو تاريخ من الداخل، لكنه تاريخ النفوس، تاريخ العواطف، تاريخ التجارب. فإذا قلنا إن العقاد كتب عن ابن الرومي «حياته من شعره»: فالحقيقة أن هذه السيرة تظل ناقصة، لكنه بفضل كثرة شعر أبن الرومي، الذي قال عن كل شيء وبكل شيء، حتى أن ديوانه هو أطول ديوان في الشعر العربي، يمكن أنه كشعر المتنبي أربع أو خمس مرات، فلأن ابن الرومي كان يقول عن كل حالة وعن كل مشكلة، وعن كل أمنية، وعن كل موجعة، له سبع قصائد تتحدث عن الجراد التي أكلت حقله:

لي حقل صب عليه الجراد
وأتاه قبل الحصاد الحصادُ

وكذلك عندما مات أولاده، رثا الاول ورثا الثاني ورثا الثالث، وكان على رثاء الثلاثة مع كل واحد بعاطفة خاصة، وكأنهم لم يكونوا أولاده، وكأنهم لا تجمعهم أبوة وأمومة. ابن الرومي كان شاعراً عريض الرؤية، جيد الحصيلة اللغوية، ممتاز الكلمة والرؤية والمعنى، حتى أنه يفصِّل البيت الواحد إلى ثلاثة أبيات، لأنه كان سيئ الظن بالقارئ، ويحس أن عنده ما يفيد وأنه يجب أن يوصل ما عنده إلى القارئ (إلى حد أنه) كان يبطل المعنى من كثرة تفصيله بأبيات لاحقة.

العقاد عندما تناول ابن الرومي كان موفقاً، لأن في شعر ابن الرومي ما يشكل جملة حياته. الشعر الجيد الذي قاله ابن الرومي كان وليد لحظات، لكن الشعر الذي يشكل الحياة يكاد لا يتميز به أو يتفرد به أي شاعر غير ابن الرومي، ومش ممكن أن قصائدي أو قصائد الدكتور المقالح تشكل حياتنا، لأننا نشعُر عند لحظات استثنائية وعند غيبوبة ضبابية وعند احتمالات شعرية، يعني الشعر عندنا وليد لحظات حبلى وليس تكريس حياة أو تدوين حياة، بينما شعر ابن الرومي يمكن أن يشكل سيرة ولكن سيرة ناقصة، لأن السيرة تعتمد على وثائق، على مقومات تاريخية، على حركة الجيل من حول الشاعر، على الجو السياسي حول الشاعر، على (الوضع) الاقتصادي، والاضطهاد في حياة الشاعر، ابن الرومي شمل كل هذه الآفاق كما يشملها الكاتب، مع هذا يظل كتاب «ابن الرومي حياته من شعره» في حاجة إلى شيء من الوثائق، فالشعر صار في تكراره وثائقي عند العقاد، والعقاد كما تعرف يكتب من وجهة نفسية وليس من وجهة تأثرية.

■ في توضيح للسؤال: التاريخ يكتبه الحكام أو المنتصرون كما يقال...؟

– (مقاطعاً) يكتبه المتطلعون والمتابعون والمهتمون بالناس، الحكام لا يكتبون تاريخا وإنما يخلقون مراحل قهرية، والقهرية تزول بزوال القاهر.

■ تساءلت في كتابك «الثقافة والثورة في اليمن»: لماذا يوثق مركز الدراسات والبحوث اليمني للثورة بشهادات معاصرين للأحداث ولا يستكتب مؤرخين لهم تجارب في كتابة التاريخ؟

– نعم. لأن الشاهد غير المؤرخ، كل جيوش بريطانيا وامريكا وروسيا ما عرفت كيف حاربت في الحرب العالمية الثانية، لكن المراسلين العسكريين والمدونين للتاريخ هم الذين كانوا يفسرون كل حركة، وكان هناك ضابط سياسي مع كل جيش ومع كل فرقة. المحارب يعرف أنه يحارب، لكن المؤرخ هو الذي يسجل حروبه، كيف تسلسلت، وكيف انتكس هنا، ولماذا انتصر هنا، ولماذا انهزم هناك، ولماذا غلب غيره في مكان آخر... المؤرخ هو هذا، مش الذي ساق الدبابة عليم بالتاريخ وله حس تاريخي.

■ «جوّاب العصور» ماذا يقول في عصر السلام والشرق أوسطية؟

– جواب العصور جاب التاريخ وليس عصر اليوم.

■ ونحن في عصر اليوم، الشاعر بمقدوره أن يتنبأ بالمستقبل بما يمتلك من مخزون معرفي وبروحه الشفّافة؟

– هو يمتلك من ناحية الرصد التاريخي للوقائع واستخلاصها واستنطاقها، ويمكن على ضوء ما حدث يرى ما سوف يحدث. بالنسبة لجواب العصور، هو بطل من أبطال القصائد، «زيد الوصابي»، هو الانسان العادي الذي جاب التاريخ من أوله إلى آخره إلى أن وصل إلى أسوأ مرحلة، هي مرحلة الاستخبارات ودول المخابرات وكثرة المتساقطين، ثم السقوط السياسي. والذي يصطنع مخابرات هو المجرم الذي يستحق مخابرات تكشف سيئاته.

الحقيقة أن «الوصابي» كان نقاداً، اكتشف المخبر واكتشف بائع القات واكتشف المتلصصين، واكتشف الخادعين والمخدوعين، هذه قيمة جواب العصور، لأنه فسر لماذا يكون الانسان خادعاً ولماذا يكون مخدوعاً، ولماذ لا يكون البشر إلا خادعاً ومخدوعاً، وظالما ومظلوماً، وحاكما ومحكوماً.

■ تكلمنا عن التنبؤ والرؤية، أين ترى العرب في القرن الـ21؟

– ما لي دراية بكل العرب حتى أستطيع أن أقول عن العرب. أقول إن الساسة لا يعلمون، لكن المثقفين متفاوتو المعرفة بالمستقبل، لا بد أن هناك من يرصدون الاحداث. كان قسطنطين زريق يكتب كتابة «نحن والمستقبل» بعد كتابة «نحن والتاريخ»، فعندما وصل إلى الصفحة 200 من الكتاب، اشتعلت حرب لبنان، فقال في آخر كتابه: «إني أكتب هذا الكتاب لمستقبل لبنان، وهذه الحرب العاصفة والمجنونة تدمر كل شيء، حتى لا نكاد نتصور للغد مدخلاً، لكن لا بد أن نتفاءل أن هناك وراء الحرب عالم سوف يجد، ويخرج من الحرب معافى لكي يصلح الغد الأجمل».

الحقيقة أنني أتنبأ تنبؤات لا أقصد بها التنبؤات الزمنية أو المستقبلية، وإنما أقصد بها إشارة معينة مثلما في قصيدة «الحاكمون» في ديوان «في طريق الفجر»:

ايا من شبعتم على جوعنا
وجوع بنينا ألم تفهموا
ألم تفهموا غضبة الكادحين
على الجوع لا بد أن تفهموا

بعد أن قامت الثورة قالوا: البردوني قال كذا، وأنا قلتها ماناش متنبئ بثورة، إلا أنني متأكد أن لكل عقوبة مُعاقب ولكل مضحٍّ بالناس من يضحي به، لأنك تجد للقوي أقوى وللعنيف أعنف، وتجيء قوى من فوق حسبانه ومن خلف ظنونه.

■ بالمناسبة أنت هاجمت حركة ١٣ يونيو عند قيامها، لكنك بعد استشهاد ابراهيم الحمدي أوفيتها حقها؟

– ما كان التغير من قبلي، كان التغير من قبل الحركة نفسها. هي عندما قامت قامت بالمشائخ، وقامت ضد عبدالرحمن الارياني بس، ولو أن عبدالرحمن الارياني كان أذكى من المشايخ وخلاهم كلهم يستقيلون، لأنهم كانوا ما يشتوه إلا وحده (يستقيل)، وكانت الحركة في أولها تآمرية، ثم تجاوزت التآمر وعرفت أن الشعب أبقى، فقيامها كان عن تآمر لكن نهجها كان شعبياً فيما بعد، فالذي تغير هو المرحلة.

■ استاذ عبدالله، دافعت عن أدونيس في حادث فصله (بزعم التطبيع)؟

– لا دافعت ولا عاديت، إلا أنني قلت إن إخراجه من الاتحادات العربية (القومية والقطرية) عبث، لأنه لم يدخل أي اتحاد، ولا ينتمي إلى أي اتحاد، فما فائدة أن نخرج الذي لم يدخل؟!

■ هناك دعوة للتطبيع، وأدونيس...؟

– (مقاطعاً) التطبيع الثقافي قائم بدون دعوة، مثلما نقرأ الأدب الفرنسي أو الأدب الألماني والأدب الروسي، نقرأ الأدب الاسرائيلي، أكثر الذين نقرأ لهم من الامريكيين هم صهاينة واسرائيليون، ما أدراني من هو همنجواي! يمكن هو صهيوني، لكن في امريكا لا أحد يتساءل من هو الاسرائيلي ومن هو الامريكي.

– قبل الوحدة كان هنا في اليمن سجال في الصحف حول الديمقراطية وارتباطها بالقبلية، وأن اليمن يمكن أن تتحول إلى سودان أو لبنان، وكان لك رأي بأن الحزبية مرحلة متقدمة ممكن أن تتجاوز القبيلة؟

– لا. كان رأيي أن الحزب جزء من القبيلة وشباب القبيلة.

■ لا، كان رأيك أن العمل الحزبي لم يرتد إلى القبيلة؟

– عندما حدثت التعددية ارتكبت أمور بدون دراية الشعب وبدون دراية الأحزاب، هل تستطيع أن تقول إن التعددية (الحزبية) راضية بالحرب، هل أحد راض باقتلاع الجنوب؟ لا. لو كانت الأحزاب أحزاباً حقيقية لما فُرضت عليها الحرب، وها هم الآن يريدون إشغال الناس بالمؤتمر والإصلاح. أحزاب لا تشكل معارضة ولا تشكل حكماً، لا تظن أن المؤتمر أو الإصلاح هو الذي يحكم، الذي يحكم هو علي عبدالله صالح، لأن الحكم عندنا رئاسي وليس وزارياً، يريدون إشغال الناس بالمؤتمر والاصلاح، الحاكم واحد، ليس حزبين أو أربعة أحزاب، وليس هناك أية معارضة، المعارضة ما تحرّك مظاهرة إلا بإيحاء من الرئاسة.

■ أقصد هل بالإمكان أن تتجاوز الأحزاب القبيلة؟

– الاحزاب التي يمكن أن تنبثق من هذه الاحزاب، أما هذه الاحزاب فقد تكونت على هذا التكليس وتكونت على هذه السلبية، وطبعاً (استبدت بها) مسألة القات ومسألة المصاريف. هناك فلوس وراء الطاعة، وراء أن يحسنوا القبيح أو يقبحوا الحسن. قد يكون هناك أفراد جيدون لكن ليس هناك أحزاب جيدة.

■ لماذا كان عبدالناصر القائد الوحيد الذي خلدته في شعرك؟

– كانت مواقفه شعبية، ومواقفه من مواقف الشعوب، ولأنه كان زعيماً بكل المقاييس، وكان شعبياً بكل المقاييس، وكان ثوريا بكل المقاييس، لأنه كان أكبر من مرحلته. ولو تطورت فترته في صورة تنظيم أو نظام لكان لليمن وللعرب جميعاً مستقبل غير (الذي حدث)، لو امتد عهد عبدالناصر في شكل تنظيمات وفي شكل أنظمة تخرج إلى المناطق الزمنية المختلفة وهي معبأة برأي مسبق وبرأي متصور لكان أفضل. وعندما حكم كان عنده خلفية ثقافية، الثقافة تخلق الساسة. مثلاً عبدالناصر قال إن «قصة مدينتين» هي التي خلقت في نفسه بذرة الثورة. وقال أيضاً إن قصة توفيق الحكيم «عودة الروح» حركت فيه الحس الثوري. كان عبدالناصر قوة ثقافية علاوة على كونه قوة سياسية. صحيح كان له هفوات صغيرة، كثقته بالضباط، وكان يقول إن الثوار هم المسؤولون عن الثورة يجب أن يتزعموها، فكان يبعث لكل مسألة خطيرة في سوريا أو في مصر ضابطاً عسكرياً، وهي مسألة تحتاج لأكبر سياسي، فهذه طريقته في الاعتماد على الثورة والثوار. لكن ليس عليه هنات كبيرة، فما عرف بصفة الجلاد ولا عرف بالعدوانية ولا عرف بإراقة الدماء. هناك واقعة كتبها انور السادات في كتابه «البحث عن الذات» أنه قيل لجمال عبدالناصر أن (الملك) فاروق أبى أن يغادر القصر فهل نقصف القصر، قال: لا، آخر من يخاف هو فاروق، وإنما في البيت ثلاثون نفساً وآخرون، فحاصروه حتى يستسلم للأوامر.

■ بعد كارثة الحرب الأخيرة هل لديك فسحة أمل في أن يستعيد البلد عافيته؟

– لا. في الحقيقة الأمر يحتاج وقتاً ووقتاً جيداً، مش وقت من هذا «الزمن المخلبص»، الزمن السيئ، إذا جاءت ظروف أفضل فيمكن، لكنا فقدنا قوة كانت جاهزة وقادرة على أن تخلق سياسة وتقود، ولكن الآن يحتاج بذرة من جديد تنبت، أما الذين سبقوا سواء من المحاربين أو المحروبين، الغالبين أو المغلوبين، يكاد أن يكونوا قوة أكلت بعضها بعضاً.

■ هل لما جرى صلة بالاتفاقية الاخيرة مع المملكة التي سميت بمذكرة التفاهم؟

– لا. هذه جديدة، لأن الوحدة كانت مؤامرة على الشعب اليمني كله، فنجح الشق الأول، وكان بضرب الجنوب. وهذه الاتفاقية هي وسيلة ثانية لضرب الشمال وضرب الجنوب، لأن المرحلة واحدة.

■ الوحدة كانت مؤامرة على اليمن!

– نعم.

■ ولكنها تخدم الشعب اليمني في المدى البعيد؟

– أيوة بتقتيل الناس!

■ بالمدى البعيد تاريخياً؟

– ما في من الخراب إلا الخراب، وما في من الفساد إلا الفساد.

■ هل تعتقد أن الوحدة مهددة بالانفصال؟

– الانفصال قائم، من ظن أن الوحدة قائمة فهو غير حساس وغير مبصر أيضاً، لأنه في غالب ومغلوب، في يمن محتل بفرد، وفي يمن محكوم بفرد، والحكم كله فردي. ربما أنها (الوحدة) قائمة نظامياً، لكن عندما تشوف النظام ما مقوماته كنظام ستقول مش قائمة نظامياً ولكنها قائمة بالعنف. مع أن الحكم لا يحكم أي جهة يحكمها، عنده أن الشعب موظف عند الحاكم والصحيح هو العكس أن الحاكم موظف عند الشعب.

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان النداء على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 3 رمضان 1429هـ الموافق 3 سبتمبر 2008 العدد (166) Wed. 3/9/1429 - 3 September 2008

الكويت تهدي جامعة صنعاء ومركز الدراسات والبحوث اليمني ٤ آلاف كتاب

أهدت سفارة دولة الكويت بصنعاء المكتبة المركزية بجامعة صنعاء ما يزيد عن ألفين ومائتي كتاب ومثلها لمركز الدراسات والبحوث اليمني. وقالت السفارة في بلاغ لها إن الكتب هي من إصدارات جامعة الكويت، ولجنة التعريب والنشر في الجامعة، وكذلك الإصدارات الدورية المتخصصة في العلوم الإدارية والاجتماعية والحقوق والعلوم والهندسة والعلوم الإنسانية والتربوية وحوليات العلوم الأدبية، ومجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، بالإضافة إلى الإصدارات المتنوعة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، وتتضمن "عالم الفكر" و"عالم المعرفة" و"إبداعات عالمية" و"المسرح العالمي" و"الثقافة العالمية"... وبحسب البلاغ فإن السفارة زودت جامعة صنعاء بإصدارات عدد من المراكز، أبرزها مركز دراسات الجزيرة والخليج ومركز الدراسات والبحوث الكويتية ومركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية وإصدارات مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بالإضافة إلى العديد من الكتب العلمية والثقافية الأخرى المتنوعة.

كما أهدت السفارة مركز الدراسات والبحوث اليمني، الذي يرأسه الدكتور عبدالعزيز المقالح، المستشار الثقافي لرئيس الجمهورية، ما يقارب ألفا ومائتي كتاب متنوعة وشاملة لإصدارات الجهات السابقة.

وقال سعادة السفير سالم غصّاب الزّمانان إن السفارة تسعى إلى رفد مكتبة الجامعة بآلاف الكتب المرجعية والإصدارات الثقافية المفيدة لطلاب الجامعة في أبحاثهم واطلاعهم العام، وكذا توثيق الصلة بين جامعة صنعاء وباحثيها وطلابها، بجامعة الكويت وطلابها وباحثيها، مشيرا إلى أن مركز الدراسات والبحوث اليمني يعد من أبرز مراكز البحث اليمنية. وقال: "نحن سعداء بأن نرفد مكتبة المركز بالإصدارات الكويتية المختلفة التي تعد إضافة إلى مكتبته الزاخرة بالكتب القيمة في شتى المجالات".

وتجري الترتيبات حاليا من قبل السفارة وبالتنسيق مع المسؤولين في جامعة صنعاء لافتتاح جناح دولة الكويت في المكتبة المركزية بالجامعة، وقد تم تسليم الكتب لإدارة المكتبة والعمل جار حاليا لتجهيز الأرفف المخصصة للكتب في المكتبة.

على خلفية صراعات تنظيمية..

جامعة ذمار في قبضة المؤتمر

قالت نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة ذمار بمحاولات جارية على قدم وساق هدفها شق صف النقابة وفرض الوصاية عليها، وذلك عن طريق "جمع توقيعات تحت مسمى منتدى... وغيرها من المسميات مستغلة ملابسات ما حدث بين الدكتور محمد حزام العماري عميد كلية الآداب بالجامعة وبين المعيد زياد مصلح غانم، وهو الحادث الذي جاء على خلفية إشكاليات تنظيمية مؤتمرية – مؤتمرية، داخل فرع المؤتمر بالجامعة وتم فيه استخدام السلاحين الناري والأبيض بين المذكورين. وأكدت النقابة في بيانها إدانة ما حدث "واستخدام وتوجيه السلاح ضد بعضنا البعض كوسيلة لتسوية الخلافات ولكون ما حدث لا يندرج ضمن العمل النقابي". مضيفة أن "الموضوع أصبح منظوراً أمام الجهات المختصة". وهو الحادث الذي صار بين يدي البحث الجنائي بالمحافظة.

وأهابت النقابة ضرورة عدم "حشر النقابة فيما حدث لتصفية حسابات لا دخل للنقابة فيها باعتبارها كياناً مهنياً للجميع وليست منظمة سياسية".

إلى هذا طالب بيان صادر عن جهة أطلقت على نفسها اسم "اللجنة التحضيرية لنقابة الأكاديميين بجامعة ذمار"، وتلقت "النداء" نسخة منه، طالب أعضاء هيئة التدريس في الجامعة "بالوقوف صفاً واحداً في وجه عصابة اجتمعت على الضلال، والإضرار بالجامعة وتشويه سمعة منتسبيها، بعيدين كل البعد عن المصلحة العامة ومصلحة الوطن"، بحسب البيان.

الجدير بالذكر أن جامعة ذمار تعيش حالة غليان لم تخمد بعد تقرير برلماني أورد جملة قضايا فساد مالية وأكاديمية كبيرة، منها قيام رئيس الجامعة الدكتور أحمد الحضراني بتعيين نجل نائب رئيس الجامعة الدكتور أمين الحميري معيداً بكلية الطب قبل سنة من تخرجه، وكذلك قبول ابنة النائب ذاته طالبة في كلية طب الأسنان في الجامعة على الرغم من عدم توافر الشروط اللازمة لقبولها كما وتجاوزها لطلبة مستحقين القبول. وهي القضايا التي رفعتها هيئة مكافحة الفساد إلى النيابة العامة للنظر فيها.

إبداعات جامعة صنعاء

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

المفترض أن عملية القبول والتسجيل في جامعة صنعاء للعام الدراسي الجديد قد انتهت باستبعاد الآلاف من الطلاب من قائمة المقبولين في أي كلية من الكليات. وقد كان من مميزات هذا العام أن من بين المحرومين من نعيم الجامعة ذوي معدلات مرتفعة جدا، وليس من أصحاب المعدلات المنخفضة فقط كما أراد أن يوحي بذلك رئيس الجامعة.

قال خالد طميم، الذي يفترض أنه يشغل أعلى منصب أكاديمي في الجامعة، استنادا إلى اشتراطات معروفة، إن قرار تحديد عدد المقاعد الدراسية هدفه تحسين جودة التعليم، وإلا تحولت الجامعة إلى مدرسة ثانوية. وزاد بعد ذلك بأيام أنه اشترط على الراغبين في الالتحاق ببرنامج الماجستير الحصول على شهادة "توفل" في اللغة الانجليزية حتى وإن كان المتقدم طالبا في قسم اللغة العربية أو الدراسات الإسلامية أو التاريخ!

لا أريد أن أسخر من هذه التبريرات السخيفة التي تريد في الأساس تحويل آلاف الشباب إلى عاطلين عن العمل بدون شهادات، والدفع بهم إلى أحضان جماعات التطرف أو إلى التسلل إلى السعودية حيث يتم حرقهم وإهانتهم، كما يحدث للعشرات من اليمنيين اليوم.

كما لا أريد أن أسأل رئيس الجامعة إن كان هو قد حصل على "التوفل"، وكم عدد المدرسين لديه الذين يجيدون اللغة الانجليزية، حتى يتمكنوا من امتحان المتقدمين، وما إذا كان شرطا في الجامعات المحترمة أن تفرض شرط إجادة لغة لا علاقة لها بالتخصص الذي ستدرسه... ولكني في الإجمال أشفق من الحالة التي وصلت إليها الجامعة، وأستغرب صمت وزير التعليم العالي ورئيس الحكومة على مثل هذه التصرفات؛ لأننا في كل الأحوال بحاجة للشاب المؤهل حتى وإن لم يجد فرصة عمل داخل وطنه فإنه قد يجدها في بلد آخر.

لدينا الملايين يعانون من زحف الأمية، وآخرون لا يجدون فرصة عمل لأنهم لا يحملون مؤهلات تعليمية. ولدينا مدرسون في الجامعة لا يدرّسون إلا بمعدل محاضرة واحدة أو اثنتين في الأسبوع، وغالبية عظمى من أساتذة الجامعة يعملون في جامعات أهلية لا تتوفر في معظمها أدنى الشروط الأكاديمية. ولدينا مناهج دراسية عفا عليها الزمن وامتهنتها الأيديولوجيا والتوظيف السياسي. ولدينا مخصصات التعليم الموازي، التي تصرف لتغطية نفقات الإدارة وخدماتها. وتلك قضايا أساسية من شأنها تحسين مستوى التعليم الجامعي. ولا علاقة للأمر بعدد الطلاب الملتحقين بهذه الجامعة أو تلك.

محتجزة في «وزارة الإعدام» منذ 8 أشهر

بحق القَبيلة.. الدينة

اطلقوا ترخيص

بحق الدستور والمادة رقم «33» من قانون الصحافة والمطبوعات رقم «25» لسنة 1990م.

اطلقوا صحيفتي.

فكري قاسم

نافذة

في مآلات إبرام عقد الزواج بين رجلين!

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

في حين يتردد ذكر بعض الاسماء وتشتهر ولا تنسى، لأنها استطاعت دخول التاريخ من باب المغامرة والإنجاز المشهود، فهنالك أسماء تذكر وتشتهر هي الاخرى، لمجرد أنها خرجت من التاريخ بفرقعة مدوية لا تنسى، أو بـ«منكر» لا يغتفر، إذا ما استعرنا من لغة الفقهاء.

ويستبعد كاتب هذه السطور أن يكون وزير العدل الحالي الدكتور غازي الاغبري من الصنف المتهافت على تحصيل شهرة لن تأتيه بعوائد أكثر من تلك التي حصدها أحد أسلافه، وهو وزير سابق للعدل اشتهر بـ«فتوى» إباحة دماء أهالي عدن وغيرها من المحافظات الجنوبية عشية اندلاع حرب 1994 وذاعت شهرته من ذلك اليوم، وأصبح اسمه يذكر بمنكر تلك الحرب الكارثية، وصار من علاماتها الفارقة واللصيقة، ولم يعد بالإمكان فصل أحدهما عن الآخر، فهو الحرب والحرب هو، ولا فرق، ولا يتسع المجال لأكثر من الإفصاح عن الحرف الاول من اسمه: الدكتور عبدالوهاب الديلمي.

لم نكن في وارد عقد هذه المقارنة بين الوزيرين. ولسنا بصدد الذهاب مع غوايتها إلى أبعد مما يحتمل المقام والمقال، وإن كان الواجب يدعونا إلى لفت قيادة وزارة العدل ووزيرها نحو كارثة طارئة لا تقل من حيث خطرها وأثرها عن كارثة حرب 1994 التي استهدفت «الجنوب»، كون الكارثة الطارئة والجديدة تستهدف إلغاء الركيزة الاساسية التي يقوم عليها الشرط الوجودي والانساني والسيادي لليمن، كما تستهدف هدم جسر التواصل واللقاء مع الانسانية المعاصرة.

ذلك ما تعنيه آخر وأخطر الضربات التصفوية للمرأة، من المجالين العام والخاص، وهي الضربة التي تمثلت بحذف المساحة الخاصة بتوقيع المرأة، الزوجة، على عقد الزواج، بوصفها طرفاً في العقد، واستبدالها بمساحة لتوقيع ولي الزوجة، ما يعني حذفها فيزيائياً، وجودياً، إنسانياً... الخ. ولما كانت هذه الضربة بالغة العنف، بعيدة المدى، فقد صار من الوارد أن تجرجرنا إلى المربع الصفري لنتخبط بالبداهات ونتحوصل في سؤال العقد: وكيف يكون؟

عقد الزواج الذي يقضي بتصنم العلاقة بين شريكين من جنسين مختلفين، وبالأفصح رجل وامرأة، هل يجوز أن يبرم بين رجل وآخر؟!

وبما أن شطب المساحة الخاصة بتوقيع المرأة على عقد الزواج ينسف العقد من أساسه ويستبطن تصغيرها وتحقيرها وشطبها، في مخالفة فجة لمنطق البداهات الحقوقية والحضارية والفلسفية التي أصلت وأسست وأطرت لعملية اندراج البشرية ضمن أفق الرشد العقلاني الحداثي المحكوم بـ«العقد الاجتماعي» ومتوالية العقود الأخرى الناظمة لشتى مجالات الحياة؛ فإن ذلك «الشطب» يفصح عن رجعة إلى ما قبل السياسة، والوطن وإحصاء الأمة بنزع الشدة المنصوبة من فوق الميم واستبضاع النساء كجواري وإماء... الخ.

ولأن المجال أضيق من أن يتسع للتحديق في مآلات هذا «الشطب» فقد كان لا بد من تسجيل ملاحظة سريعة خاصة بملابسات هذ الضربة التي تشير إلى أن من أعدوا لها كانوا من ذوي الاختصاص والخبرة بهندسة الوصفات الناجعة للكوارث، ولذلك حرصوا على أن تكون مباغتة وقد ورد في أسبوعية «الميثاق» الصادرة عن الحزب الحاكم أن الأمناء الشرعيين والمخولين بكتابة وتوثيق العقود الشرعية فوجئوا بنزول نموذج لعقود الزواج صادر عن الإدارة العامة للتوثيق والتسجيل بوزارة العدل تخلو من مساحة لتوقيع ولي الزوجة.. في الوقت الذي يعلم الجميع أنه ليس كل النساء اللواتي يتزوجن يكون أولياء أمورهن آباءهن، كما ليس كل النساء يتزوجن أبكاراً، حتى تلغى توقيعاتهن، ويكتفى بتوقيعات أولياء أمورهن «الميثاق، 1رمضان/ سبتمبر».

وهنالك أشياء لم تخطر على بال «الميثاق» ولا تخطر على بال أي أحد حتى الآن. ومن الراجح أن ينسحب هذا «الشطب» على مجالات وشؤون كثيرة، وأن يلقي بظلاله على مساحات أكبر، ويخنق هوامش حركة المرأة وحقها في التعليم، والسفر، والمشاركة في الشأن العام وغير ذلك!

من الراجح، أيضاً، أن تستدعي الخبرات الطالبانية لتقدم التفسيرات والاجابات المصاحبة لهذا «الشطب» الذي يستلزم إعادة توصيف اليمن بما يستوعب طبيعة توطنها في ما قبل «العقد الاجتماعي» ورجعتها إلى ما دون «العقد البدائي». إلى هنا ومازالت جملة «الشطب» تحتاج إلى المزيد من الحفر والتوسيع.

21 عاماً من الحضور

صباح الخير يا ناجي العلي

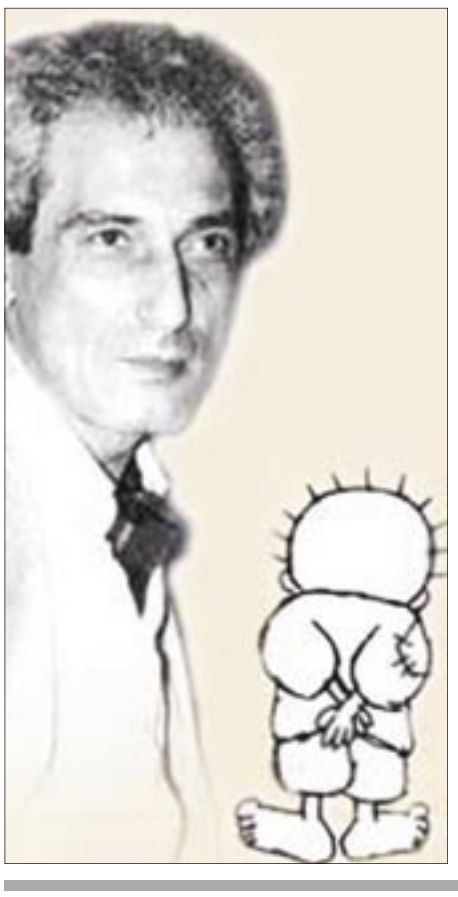

■ «النداء»

دبّت الروح طوال أسبوع كامل في مركز الدراسات والبحوث اليمني بصنعاء، وقد تحول إلى منزل ثان لفنان الكاريكاتور العربي الأشهر، الفلسطيني ناجي العلي. وقد تحول لساحة مفتوحة لهذا الفنان المغتال، يرسم فيها مجدداً لوحاته التي ما تزال تقول بجديد الصباح العربي وواقعه المر، لكأنه لم يمت أو يذهب لحياة أخرى بعد رصاصة خرجت من كاتم صوت تم إطلاقها عليه من قبل شاب مجهول في لندن صباح الـ22 من يوليو 1987 فأصابه تحت عينه اليمنى، ومكث في غيبوبة حتى وفاته في الـ29 أغسطس 1987، ودفن في لندن رغم طلبه أن يدفن في مخيم "عين الحلوة" بجانب والده، وذلك لصعوبة تحقيق طلبه. قامت الشرطة البريطانية، التي حققت في جريمة قتله، باعتقال طالب فلسطيني يدعى إسماعيل حسن صوان، ووجدت أسلحة في شقته، لكن كل ما تم اتهامه به كان حيازة الأسلحة. تحت التحقيق، قال إسماعيل إن رؤساءه في تل أبيب كانوا على علم مسبق بعملية الاغتيال. رفض الموساد نقل المعلومات التي بحوزتهم إلى السلطات البريطانية، مما أثار غضبها، وقامت مارغريت تاتشر، رئيسة الوزراء حينذاك، بإغلاق مكتب الموساد في لندن. ولم تعرف الجهة التي كانت وراء الاغتيال على وجه القطع. واختلفت الآراء حول ضلوع إسرائيل أم منظمة التحرير الفلسطينية أم المخابرات العراقية. ولا توجد دلائل ملموسة تؤكد تورط هذه الجهة أو تلك.

وفي فعالية مركز الدراسات والبحوث اليمني للفنان الفلسطيني الراحل ناجي العلي والتي حملت عنوان "ناجي العلي، الفنان والإنسان"، جاء معرض خاص بلوحات مهداة من قبل نجل الفنان الراحل خالد ناجي العلي ضمت أعمالاً مختلفة كان قد نشرها في عدد من الصحف التي اشتغل فيها. إضافة لعروض سينمائية خاصة بالراحل الكبير، منها فيلم "ناجي العلي" الذي قام بإخراجه الراحل عاطف الطيب وقام ببطولته الفنان نور الشريف.

إلى هذا كانت ندوة كبيرة قد أقيمت على هامش فعاليات الاحتفالية، وهي فعالية ندوة علمية ونقدية حملت سبع أوراق نقدية قارئة، مكتوبة من قبل عدد من الباحثين والكتاب اليمنيين والعرب. وهي أوراق حملت تواقيع كل من الناقد العراقي حاتم الصكر الذي كتب عن "أيقونة الروح وبوصلة الوطن.. الرؤية النقدية في رسوم ناجي العلي". في حين كتبت الباحثة بلقيس الحضراني عن "صورة المرأة.. تعدد الدلالات ومحور الحرية". الناقدة التشكيلية آمنة النصيري من جهتها كتبت عن مسألة كون ناجي العلي بوصفه مقتلهم لا القتيل. وتالياً كتب الباحث عبد الباري طاهر عن "ناجي العلي.. ضميرنا الحيّ". أما الباحث قادري أحمد حيدر فقد كتب عن "ناجي العلي.. الوطن والفن في الممارسة السياسية" (وهي الورقة التي قرأتها نيابة عنه الباحثة نضال الإرياني). كما كتب الناقد والفنان التشكيلي صبري الحيقي عن "المفارقة في فن الكاريكاتير، قراءة في أعمال ناجي العلي". وكان ختام القراءات ورقة جمال جبران عن "فيلم ناجي العلي.. قراءة سياسية وفنية".